

نظرية الدولة عند الفارابي

دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية

دكتور

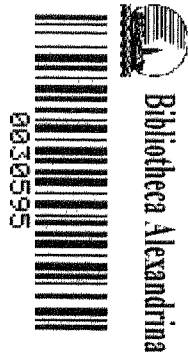
مصطفى سيد احمد صقر

قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق — جامعة المنصورة

مكتبة الجلاء الجديدة — المنصورة

١٩٨٩



نظريّة الدولة عند الفارابي

دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية

دكتور

مصطفى سيد احمد صقر

قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق — جامعة المنصورة

مكتبة الجلاء الجديدة — المنصورة

١٩٨٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

” يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ
فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذُكُرُ إِلَّا أَهْلًا
ذُرِّيَّةً ”

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية ٢٦٩

مقدمة

ما زال الإنسان يفكر في تحقيق نظام سياسي لمجتمعه يكفل السعادة لجميع المواطنين ، وما زال الفلاسفة يخرجون للناس ثمرة تفكيرهم و خلاصة آرائهم من شتى النظريات السياسية التي يرون فيها صلاح الفرد والمجموع ، ولاغرو إذ أن السعادة التي ينشدها الإنسان لا تتحقق إلا في مجتمع صالح ، فالإنسان مدني بالطبع ورفاهيته وسعادته رهينة برفاهية المجتمع وسعادته .

وقد أسهم المسلمون منذ القرون الأولى للإسلام فيما أسهم فيه الفلاسفة السياسيون ، ليس ذلك لأن المسلمين قد شاركوا بالنصيب الوافر في الثقافة الإنسانية وحملوا رسالة الحضارة في العصور الوسطى فحسب ، بل لأن المجتمع الإسلامي قد تطور تطوراً سريعاً إقتضى أن يسهم مفكروه في وضع أسس ثابتة لهذه الأنظمة السياسية الجديدة .

وقد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم أسس هذا المجتمع الجديد . وأهم هذه الأسس وأولها بالإشارة بالنسبة للأنظمة السياسية قيامها على أصول الدين ، فالأنظمة السياسية في الإسلام تنصف بانها إسلامية أو بالأحرى دينية. وقد عبر ابن خلدون من وجهة نظر المسلمين جميعاً على إختلاف فرقهم في السياسة الدينية أو الشرعية حسب تسمية كثير من مفكري الإسلام بقوله أن الحكم " تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يوجب إنقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه ، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب إنقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم . فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة لعلم الشارع بالمصالح في العاقبة و لراعاته نجاته العباد في الآخرة . والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط " (١).

ماهية الفكر السياسي :

وقد نشأ الفكر السياسي عندما تقدمت المدنية ، وأصبح الإنسان على

درجة من الوعي تكفى لكى يفسر ظاهرة السلطة السياسية ، وأن يبحث فى أصلها وأساس خضوع الأفراد لها ، وأن يعمل على تنظيمها بما يحقق خير الجماعة على أحسن وجه .

وتعتبر الأفكار السياسية نتاج لتفاعل عقل المفكر أو الفيلسوف السياسى مع مجتمعه ، ومن ثم فإنها غالباً ماتعكس لنا صورة هذا المجتمع فى فترات نموه وإزدهاره أو فترات خموله وركوده .

ويرتبط الفكر السياسى بالنظرية السياسية ، باعتبارها تفسيراً مجرداً أو فلسفياً لظاهرة معينة . ذلك أن مساهمات المفكر السياسى لاتتوقف عادة عند مجرد دراسة وتحليل الأوضاع والظواهر السياسية فى عصره من منظور شخصى ، وإنما تتناول هذه الأوضاع وتلك الظواهر فى إطار من العمومية والتجريد النظرى ، فى محاولة للربط بين المتغيرات وإستخلاص صيغة واحدة للأسباب التى تفسرها والعوامل التى تتحكم فيها وتوجهها .

على أن هذا الإرتباط الوثيق بين الأفكار السياسية والنظرية السياسية لايعنى إختفاء أو عدم وجود مايفصل بينهما ، فالأفكار السياسية يغلب عليها الطابع الشخصى باعتبارها تعبر عن ذات المفكر السياسى . أما النظرية فإنها تهتم دائماً بالتميم التجريدى للظواهر السياسية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفكر السياسى ، بهذا المعنى ، يختلف عن المذهب السياسى ، الذى لايقصر على تفسير ظاهرة إجتماعية محددة ، أو يقف عند حد تحليل مشكلة سياسية معينة وبيان الحل اللازم لها ، بل يضع منهاجاً أو برنامجاً عاماً لاتباعه فى حل مجموعة من المشكلات السياسية المختلفة .

ولاشك فى أن الفكر السياسى يتأثر بالمذاهب السائدة التى تمثل حدوداً للفكر ، باعتبارها جزءاً من أبعاد النظام السياسى والإجتماعى ككل .

الفكر السياسى بين المثالية والواقعية :

يتنازع المفكرين السياسيين على مر العصور إتجاهان أساسيان هما :

الإتجاه المثالى : الذى يصدر عن الشعور بعدم الإمتناع أو بعدم الرضا بالأوضاع القائمة والرقبة فى إقامة نظام مثالى يتلافى عيوب النظام الموجود ويحقق المزايا المتشودة . فالفكر المثالى يقوم على أساس البحث النظرى أو الخيالى أو المجرد ، إذ يبنى الفكر نظاماً مثالياً يؤسسه على بعض المبادئ الأساسية المستقاة من الواقع الموجود ، ومن ثم يركز إهتمامه على المبادئ العامة والأفكار المجردة التى يقوم عليها النشاط الإجتماعى للأفراد فى علاقاتهم ببعضهم البعض وفى علاقاتهم بالسلطة الحاكمة . ولاشك فى أن " أفلاطون " يمثل هذا الإتجاه فى الفكر السياسى ، إذ تصور مدينة مثالية طبق فيها أفكاره ومبادئه التى كان ينفذ تحقيقها .

الإتجاه الواقعى : وهو الذى يسلك سبيل التحليل والنقد القائم على الواقع الموجود فعلاً . فالفكر هنا يهتم بالواقع وبالمشاكل العملية أكثر من إهتمامه بالمبادئ النظرية المجردة أو الأفكار الفلسفية التى يقوم عليها النظام السياسى ، ومن ثم فإنه يتناول بالدراسة والتحليل الأنظمة السياسية الوضعية ، ويفسر الظواهر السياسية القائمة والعلاقات الإجتماعية ، ويقارن بين أشكال الحكومات المختلفة ، وأساليب تنظيم السلطة ، وأنواع الإختصاصات التى يمارسها الحكام ، وطرق ممارستهم لهذه الإختصاصات ، وتحديد دور الحكومين فى مباشرة الحكم ... إلى غير ذلك من المشكلات العملية الواقعية . وخير ممثل لهذا الإتجاه بين المفكرين والفلاسفة القدامى كان " أرسطو " .

وعلى ذلك فإن الفكر المثالى يبحث فى المبادئ والنظريات المثالية أولاً ثم يحاول تصور تحقيق هذه المبادئ والنظريات . أما الفكر الواقعى فهو - على العكس - يبدأ بتحليل الأنظمة ويفاضل بينها ثم يستخلص المبادئ والأسس النظرية التى تقوم عليها .

والتأمل فى فلسفة الفكر السياسى الإسلامى يجد صدق هاتين المدرستين - المثالية والواقعية - واضحاً سواء فى مبادئ المذاهب السياسية الإسلامية أو عند المفكرين والفلاسفة . فقد كان للفلسفة اليونانية أثر كبير فى تعاليم المتكلمين ، وكان للأفلاطونية بصمات لاتنكر فى الفلسفة الإسلامية . ولكن مما لاشك فيه أن المسلمين إستغنوا ماأخلوا من الثقافة اليونانية إستخداماً

صالحاً ، وأخذوا منها ما أخذوا ثم بنوا عليه وزألوا فيه وابتكروا ، ولم يكن موقفهم موقف الناقل فحسب . وكان كثير منهم ينظر بإحدى عينيهِ إلى الثقافة اليونانية ويالعين الأخرى إلى التعاليم الإسلامية والثقافة العربية . فيختار من الأولى ما يفتق والثانية ، ويؤلف منهما مزيجاً لاهو يوناني بحت ، ولإسلامي بحت .

فالشيعية يسيقون على الإمام - باعتباره المحور الذي يدور حوله الفكر السياسي في الإسلام (١) - نوهاً من التقديس ويقولون أنه يتلقى علمه من الله عن طريق الوحي ، ويعده الله إعداداً خاصاً من حين أن يكون نطفة ، ويحفظه برعايته السامية ، ويعصمه من الذنوب والردائل والفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، عمداً وسهواً ، كما يعصمه من الخطأ والنسيان ، ويورثه علم الأنبياء والمرسلين ، ويطلع على ما كان وما سيكون . والإمام ظل الله في أرضه ، ونور الله في أرضه والوسيلة الوحيدة لمعرفة الحق والباطل . والاعتقاد بذلك جزء من الإيمان ، كالإيمان بالله ورسوله ، لاتنفع أعمال الإنسان إلا به ، بل أن عصيان المؤمن قد يخففه أو يحوه الإيمان بالإمام . وقد عبر بعضهم عن ذلك بقوله : " ونعتقد أن الأئمة هم أول الأمر ، الذين أمر الله تعالى بطاعتهم ، وأنهم الشهداء على الناس ، وأنهم أبواب الله والسبل إليه والأدلاء عليه ، وأنهم عيبة علم الله (العيبة : الحقيبة أو الخرج) وتراجمة وحيه ، وأركان توحيده ، وخزان معرفته ، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض ، كما أن النجوم أمان لأهل السماء . وكذلك أن مثلهم في هذه الأمة كسفينة تروح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق وهوى . وأنهم حسباً جاء في الكتاب المجيد عباد الله المكرمون ، لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون ... بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى ، ونهيهم نهيه ، وطاعتهم طاعته ، ومعصيتهم معصيته ، وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، وأطيعوا عهده ، ولا يجوز الـراد عليهم ، والـراد عليهم كالراد على الرسول ، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى . فيجب التسليم لهم

(١) يقول الإمام الشهرستاني : " وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذا ما سئل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سئل على الإمامة في كل زمان " الملل والنحل ، ج ١ ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة - بيروت ، ص ٢٤ .

والإنتياد لأمرهم والأخذ بقولهم (١).

هذه النصوص وغيرها مما تنخر به كتب الشيعة تدل دلالة قاطعة على أن الإمام عندهم فوق أن يحكم عليه ، وهو مشروع وهو منقذ ، ولايسأل عما يفعل ، والخير والشر يقاس به ، فما عمله فهو خير ، وما نهى عنه فهو شر ، وهو قائد روى وله سلطة روحية مطلقة .

ويختلف أهل السنة إختلافاً كبيراً عن الشيعة في نظرهم إلى الخليفة : فالخليفة عند أهل السنة إنسان ككل الناس ، ولد كما يولد الناس ، وتعلم أو جهل كما يتعلم الناس أو كما يجهلون ، ليس له من مزية إلا أن كفايته وأخلاقه جعلت الناس يختارونه أو أنه تلقى الخلافة ممن قبله ، ليس يتلقى وحيأ وأيس له سلطة روحية ، إنما هو منقذ للقانون الإسلامي ، وقد ينحرف عند التنفيذ فلا طاعة له على الناس ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وليس له أن يشرع إلا في حدود القوانين الإسلامية وإلا فتشريعه باطل، ثم قد يوجد وقد يعدل ، وقد ينحرف فيكون عاصياً ويكون للامة حق عزله من الخلافة .

والحقيقة أن الإختلاف بين الشيعة وأهل السنة ليس إختلافاً بين أشخاص وإنما إختلاف في المبادئ : فقد تمنى الشيعة أن لو بقي نظام الحكم المثالي زمن النبي بعده فصاغوا نظرية يوتوية في السياسة تشخصت وتجسدت في الإمام على . وعلى الرغم من أنهم قد عارضوا نظام الخلافة الإسلامي بعد الرسول ، فإن نظرية الإمامة عندهم لاتبدأ بإصلاح هذا الإصوجاج أو الإنحراف حسبما تراه ، وإنما حلقت بعيدة عن الواقع لتبرهن في تصور عقلي محض على وجوب نصب الإمام من الله لطفاً منه ، وعلى عصمة الإمام من الذنوب والأخطاء ، والتصورية في السياسة هي أول مراحل النظريات اليوتوية (المثالية) ، وبذلك خطا الشيعة في أول قضية لهم الخطوة الأولى

(١) محمد رضا المظفر : عقائد الإمامية ، مطبوعات النجاح بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨١ هـ ، ص ٥٤ وما بعدها . وراجع أيضاً في نفس هذا المعنى : محمد بن الحسن الحر العاملي ، الفصول المهمة في أصول الأئمة عليهم السلام ، المطبعة الحيدرية في النجف ، الطبعة الثانية ١٣٧٨ هـ ، ص ١٤٢ وما بعدها .

في عالم اليوتوبيات لا النظريات السياسية العملية التي تهدف إلى تقويم نظم الحكم وإصلاح الواقع السياسي .

أما أهل السنة فقد إلتزموا بما تم في الواقع بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فردوا على الشيعة بنظرية واقعية في السياسة ، فبالخلاف بين الفرقتين هو في جوهره إختلاف بين التيقراطية اليوتوبية وبين الديمقراطية الواقعية .

فإذا تركنا المذاهب والفرق الإسلامية جانباً ، وبحثنا في فلسفة الفكر السياسي الإسلامي عند المفكرين والفلاسفة ، لوجدنا أن منهم من إتجه بفكره وفلسفته تجاه الواقعية القائمة على التاصيل والتحليل للواقع الموجود فعلاً . ويمكن أن نذكر من هؤلاء المفكرين والفلاسفة على سبيل المثال لا الحصر : أبو الحسن الماوردي (٢٦٤ - ٤٥٠ هـ) ، أبو حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) ، ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) ، وابن خلدون (٧٢٢ - ٨٠٨ هـ) . ومنهم من حلق بفكره في سماء المثاليات ، فقامت فلسفته على أساس البحث النظري أو الخيالي أو المجرد ، نتيجة الشعور بعدم الإقتناع أو بعدم الرضا بالأوضاع القائمة ، والرغبة في إقامة نظام مثالي يتلافى عيوب النظام الموجود ويحقق المزاي المنشودة . ويعتبر أيونصر الفارابي رائد هذا الإتجاه في الفكر والفلسفة الإسلامية .

ولاشك في أن المكتبة العربية قد نُخرت بالمؤلفات والمراجع - العربية والأجنبية ، التي تتناول بالدراسة والتحليل الأسس والمبادئ التي قام عليها الإتجاه الواقعي في الفكر السياسي الإسلامي ، بل أن هذا الموضوع كان هو المحور الذي دار حوله في الأونة الأخيرة العديد من رسائل الدكتوراه والبحوث المنشورة في المجالات العلمية المختلفة . أما الإتجاه المثالي ، فإن نصيبه من هذه البحوث والدراسات كان ضئيلاً ، إن لم يكن معدوماً ، وذلك على الرغم من الأهمية القصوى التي يمكن أن تقدمها مثل هذه البحوث والدراسات من الناحيتين العلمية والفكرية : فما من شك في أن الإطسلاع على مضمون وجوهر الإتجاه المثالي ، وما يقوم عليه من أسس ومبادئ ، وما يهدف إلى تحقيقه من غايات تتمثل في إصلاح النظم والأوضاع القائمة ، ضروري للوقوف على حقيقة الجانب الآخر من جانبي الفكر السياسي الإسلامي . كما أنه ضروري أيضاً لبيان المدى الذي تأثر فيه أنصاره بالتراث الفلسفي اليوناني ، والمدى الذي

تميزت فيه أفكارهم بالأصالة والإبتكار نتيجة ربطهم بين السياسة والأخلاق من ناحية ، وبين الفلسفة والشريعة الإسلامية من ناحية أخرى .

إن المسلمين مطالبون اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، بإعادة عزم وإحياء مجدهم وبعث تراثهم الفكرى والفلسفى ، حتى يمكنهم وصل حاضرهم بماضيهم ومقاومة الصراعات الفكرية المعاصرة الى قد لا تتفق مع عاداتهم وتقاليدهم العربية الأصيلة وما جاءت به شريعتهم الإسلامية من أسس وقواعد ومبادئ سامية .

ومن هنا فقد دفعنا إلى إختيار موضوع " نظرية الدولة عند الفارابى " ، فضلاً عن الأمل فى سد بعض النقص الذى لسناه فى المكتبة العربية ، عزم أكيد على بيان دور الفلاسفة العرب فى بناء النظريات والأفكار السياسية ، ورسبة ملححة فى إستظهار أثر الإسلام وفصله على الحضارة الإنسانية .

وعل من أوضح صعوبات هذا البحث قلة بل ندرة المصادر والمراجع التى تعرض الفكر السياسى للفارابى ، ومن ثم فإن جل إهتمامنا فى هذا البحث سيكون على بعض المؤلفات التى تركها لنا الفارابى نفسه ، ومن أبرزها مؤلفه " آراء أهل المدينة الفاضلة " ومؤلفه " السياسات المدنية " ، إلى جانب مؤلفاته الأخرى .

التعريف بالفارابى - نشأته وظروف عصره (١) :

أجمع مؤرخو العرب على أن الفارابى كان أكبر فلاسفة المسلمين على

(١) راجع فى ذلك : عبد المتعال الصعبدى ، المجددون فى الإسلام ، من القرن الأول إلى الرابع عشر ، مكتبة الآداب ، د.ت ، ص ١٦١ وما بعدها . - أحمد أمين ، ظهر الإسلام ، ج ٢ ، ط ٥ ، النهضة المصرية - ١٩٧٧ ، ص ١٣١ . - جميل صليبا ، تاريخ الفلسفة العربية ، دار الكتاب اللبنانى - بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٦٨ . - حنا الفاخورى وخليلى الجر ، تاريخ الفلسفة العربية، ج ٢ الطبعة الثانية ، دار الجيل - بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٤١ . - على عبدالمعطى ومحمد جلال أبوالمفتوح شرف ، الفكر السياسى فى الإسلام ، شخصيات ومذاهب ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٤ ، ص ٢٥٦ . - محمد على أبوريان ، تاريخ الفكر الفلسفى فى الإسلام ، دار المعرفة =

الإطلاق ، وأنه صاحب الفضل الأول على الفلسفة الإسلامية ، حيث أنشأ مذهباً فلسفياً كاملاً ، وقام في العالم العربي بالدور الذي قام به أفلاطون في العالم الغربي ، وهو الذي أخذ عنه ابن سينا وعده أستاذاً له ، كما أخذ عنه ابن رشد وغيره من فلاسفة العرب . وكان يلقب " المعلم الثاني " ، كما كان أرسطو يلقب " المعلم الأول " لأنه كان في الإسلام يشبه أرسطو في اليونان : فإذا كان أرسطو هو الذي جمع ماتفرق من مسائل المنطق وهديه ، وجعله أول العلوم الفلسفية وفاتحتها ، ثم قسمها إلى أقسامها المعروفة ، فإن الفارابي قد صنع مثل هذا في الفلسفة الإسلامية ، فجمع ما ترجم قبله إلى العربية من علوم الفلسفة وهديه ورتبه ، وبهذا كان له فضل التجديد الفلسفي سواء في عصره أو في العصور التالية له . كما عرف الفارابي أيضاً " بفيلسوف السعادة " ، إذ قدم أهم محاولة للتوفيق بين الفلسفة وبين ما ينبغي أن تكون عليه الحياة السياسية والدينية لكي تتحقق السعادة والحياة الصالحة الكاملة للبشر .

والفارابي هو محمد بن محمد بن أوزلغ وكنيته " أبي نصر " ولقبه " الفارابي " . ولد بفاراب ، وهي في منطقة تركيا ، حوالي سنة ٢٥٩ هـ / ٨٧٣م ، فنشأ بها وتعلم التركية والفارسية والعربية واليونانية والسريانية (١) ، ثم إنتقل إلى بغداد فدرس علوم الفلسفة على يد أبي بشر متى بن يونس الذي كان يمتاز على غيره بحسن العبارة ، ووضوح الفكرة ، والإبتعاد عن التعميد المألوف إلى الفموض ، فتأثر به الفارابي في تأليفه ، ولهذا فإنه يمتاز على غيره من الفلاسفة المسلمين من أمثال الكندي بجزالة الألفاظ ، ووضوح المعاني . وقد رحل من بغداد إلى حران فلتقى على يوحنا بن جيلان طرفاً من المنطق ، ثم رجع إلى بغداد فأعاد بنفسه دراسة علوم

== الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٦ ، ص ٢٨٤ . - حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٧٩ وما بعدها . سعيد زايد ، الفارابي ، سلسلة نوابغ الفكر العربي رقم ٢١ - الطبعة الثالثة - دار المعارف - ١٩٨٠ ، ص ١٤ .

(١) وقد روى ابن خلكان أن الفارابي صرح أمام سيف الدولة أنه يجيد سبعين لساناً . وفيات الأعيان ، ج ٢ ، ص ١٠٠ . ولكن لا يخفى ما في هذا القول من مبالغة .

الفلسفة ، وتناول كتب أرسطو بالدرس ، حتى نبغ في إستخراج معانيها والوقوف على أغراضها ، ولم يصل إلى هذا إلا بعد دراسة طويلة فيها ، وتكرار لقراءتها ، حتى يقال إنه قرأ كتاب " النفس " لأرسطو مائة مرة ، ونقل عنه أنه قال : قرأت " السماع الطبيعي " (١) لأرسطو الحكيم أربعين مرة ، وأرى أنى محتاج إلى معاودة قراءته .

وقد رحل الفارابى في آخر حياته إلى حلب قاصداً سيف الدولة الحمدانى، فكرمته سيف الدولة بعد أن تبين له طو مقامه العلمى ، وأراد أن يقربه منه وأن يجرى عليه رزقاً كثيراً من بيت المال ، خير أن ميول الفارابى الفلسفية جعلته ميالاً للعزلة زاهداً فى متاع الدنيا ميالاً إلى حياة الفكر والتأمل ، يحيا حياة قداماء الفلاسفة ، فأمرض عن المناصب الرفيعة التى عرضت عليه ، وعاش حياة الزهد ، ولم يقبل من سيف الدولة إلا النذر القليل الذى يسد رمقه . وقد عاد لملازمة سيف الدولة وسافر معه إلى دمشق حيث تولى هناك سنة ٢٣٩هـ / ١٥٠م.

وكان الفارابى واسع الثقافة إلى حد بعيد ، فلم يدع علماً من علوم زمانه إلا برع فيه وألف . ولنا من كتبه التى وصلت إلينا ومن العناوين التى ذكرها المؤرخون وفقده ، براهين ساطعة على تضلعه فى الإلهيات ومعارف الطبيعة وعلوم الدين وبخاصة الفقه والكلام والطبيعات والكيمياء والرياضيات والفلك والمنطق والإجتماع والموسيقى والسياسة . وقد كان للفارابى ثلاثة منابغ يستمدتها فلسفته : الفلسفة اليونانية ، وبخاصة مذهب أفلاطون وأرسطو ، والديانة الإسلامية ، والعقل الذى يوفق بين الفلسفة اليونانية ، بعضها مع بعض من جهة ، وكلها مع الإسلام من جهة أخرى . وهذا التوفيق يحتاج إلى عقل قوى كبير ، لأن الفلسفة اليونانية مذاهب مختلفة جداً ، يصعب التوفيق بينها ، ولأن عماد الفلسفة العقل المطلق ، وعماد الدين القلب ، فلا عجب بعد ذلك أن قال عنه ابن سيعين : " هذا الرجل أهم فلاسفة الإسلام وأكثرهم للعلوم القديمة ،

(١) يبحث كتاب " السماع الطبيعي " فى الموجودات الطبيعية بصفة عامة ، وقد سمي بهذا الإسم لأن أرسطو ألقاه دروساً فلوته تلاميذه ، أو لأنه يتعذر فهمه من غير الإستماع إلى معلم ، ويسمى أيضاً " سمع الكيان " . عبدالمتعال الصعيدى ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

وهو الفيلسوف فيها لاغير " (١) .

وكان الفارابي أول من عنى من فلاسفة المسلمين بإصلاح نظام الحكم في كتابه " آراء أهل المدينة الفاضلة " وإن كانت آراؤه قد تأثرت في هذا الصدد إلى حد بعيد بجمهورية أفلاطون ، فجاءت في إطار مثالي " يوتوبى " ، حيث وضع صورة مثالية لدولة خيالية تتحقق فيها المثاليات العليا .

على أن نهاية الفارابي بقيام الدولة المثالية لم تكن في الواقع إلا محاولة منه لتوحيد الأمة الإسلامية وعودة الخلافة القوية في ظل حاكم مركزى قوى يعد أن ضعفت الخلافة العباسية ، وقامت الدويلات ذات الإتجاهات الدينية المختلفة ، وكثر الشقاق بين الفرق السياسية من معتزلة وشيعة وسنة وخوارج .

فالتنظريات " اليوتوبية " تنشأ عادة نتيجة خيبة أمل واضعبيها مما يجرى في الواقع : فعندما صدم أفلاطون بالأرستقراطية التي طغت واستبدت ، ثم بالديموقراطية التي أهدمت أستاذه سقراط ، وجاءت آراؤه في شبابه - والمتثلة في " الجمهورية " - في إطار مثالي " يوتوبى " يكشف عن صدم إقتناعه بالأوضاع القائمة . فقد إستعان أفلاطون برؤيته الفلسفية في بناء صورة مثالية لدولة خيالية تتحقق فيها المثاليات التي ينشدها والتي نادى بها من قبل أستاذه سقراط ، وتمكن من خلال هذه الصورة أن ينقض الأوضاع القائمة بطريقة ضمنية (٢) .

وقد كان الأمر كذلك بالنسبة للفارابي : فقد عاش في بداية القرن الرابع الهجرى ، حيث أخذت الدولة العباسية في الإنحلال ، وزالت هيبتها من نفوس شعوبها بسبب تسلط العنصر التركى على ملوكها ، حتى صاروا العسوية بيد أولئك الترك ، إذ كان ييدهم توأيتهم وعزلهم ، وكثيراً ماكانوا

(١) مشار إليه في : محمد على أبوريان ، المرجع السابق ، ص ٢٥٦ - على عبدالمعطى ومحمد جلال أبوالمفتوح شرف ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(٢) والحوار في " الجمهورية " وإن بدأ سقراطياً معبراً عن آراء سقراط الخالصة ، إلا أنه ينتهى أفلاطونياً معبراً عن آراء أفلاطون وطاقته الذهنية الضخمة .

يصحبون عزلهم بقتلهم . وقد ظهر ضعف هذه الدولة في عهد المقتدر (٢٩٥-٣٢٠هـ / ٩٠٨-٩٣٢م) ، وصار ملوكها ينقصهم كثير من الصفات اللازمة للملك ، فبدأ الشعب الفارسي بالثورة للتخلص من الأتراك ، واستعادة نفوذه في الدولة التي قامت على اكتافه ، فقاموا بإتشاء دولة لهم تدين ظاهراً بالطاعة للعباسيين ، وتحمل على التسلط عليهم بدلاً من الأتراك . ومن هذه الدول الفارسية : الدولة السامانية (٢٦١ - ٣٨٩هـ / ٨٧٤ - ٩٩٩م) ، ودولة بني بويه (٣٢٠هـ / ٩٣٢م) والتي إستمرت إلى النصف الأول من القرن الخامس الهجرى . كما عمل العرب من جانبهم على التخلص من أولئك الأتراك المستبدين بالدولة العباسية ، فقامت في الموصل وحبلى دولة الحمدانيين من بني تغلب (٣١٧هـ / ٩٢٩م) (١) ، وقامت الدولة الفاطمية في بلاد المغرب سنة ٢٩٧هـ / ٩٠٩م ، وأخذت تراحم الدولة العباسية ، فاستولت على مصر والشام . وكانت دولة بني أمية لاتزال قائمة في هذا القرن . ولاشك أن هذه الدول كانت تتطاحن فيما بينها على الملك ، وتسوق رعاياها سوق الأنعام في هذا التطاحن ، فتقوم دولة وتسقط دولة بحكم القوة لإيرادة الشعوب واختيارها .

وقد صاحب هذا التمزق في الوحدة السياسية للدولة الإسلامية تمزق من نوع آخر : فقد كانت الفرق الدينية تتنازع في الأخرى وتتطاحن فيما بينها ، ولاسيما بعد أن ظهر للشيعنة العلوية دولة بمصر والشام وبلاد المغرب ، فاستقر الأمر في الدولة العباسية لأهل السنة ، وأخذت تضطهد في بلادها كل الفرق المخالفة لهم ، كما أخذت الدولة الفاطمية تضطهد في بلادها كل الفرق المخالفة للشيعنة ، وكان إضطهاد المخالفين لأهل السنة ظاهراً في الدول التركية العباسية كالدولة الغزنوية ، أما الدول الفارسية العباسية فلم تكن مثلها في ذلك ، بل كانت توالي المخالفين لأهل السنة أكثر منهم ، كالدولة السامانية التي كان كثير من وزرائها من المعتزلة ، وكذلك الدولة البويهية .

(١) ومن أعظم ملوكها " سيف الدولة " (٣٢٣ - ٣٥٦هـ / ٩٤٤ - ٩٦٦م) ، وكانت له حروب كثيرة مع دولة الروم الشرقية . وكانت دولة الحمدانيين تدين بالطاعة للدولة العباسية أيضاً ، ولكن ملوكها كانوا شيعيين مثل ملوك دولة بني بويه .

هذه السلسلة من الأحداث الرهيبة في التاريخ السياسي صدمت شعور المفكرين المسلمين عامة والفارابي خاصة ، فكان لابد من نظرية " بيوتوية " تدير ظهرا للواقع المشحون بالأحداث الدامية ، وما انتهى إليه الواقع الإجتماعي والسياسي إبان هذا العصر من إنحطاط وتأخر وفساد ، ولهذا نجد الفارابي يحذر حذر أفلاطون والقدسي أغسطس وغيرهما من الذين إستهوتهم النظرة البيوتوية ، ويخطط لمدينة فاضلة تعكس أماله في وجود المجتمع الأفضل الذي تتحقق في ظله السعادة والكمال للمجموع .

وإذا كان المجتمع الفاضل هو المحور الذي قامت على أساسه نظرية الفارابي السياسية ، فإن هذا المجتمع يقوم على دعامتين رئيسيتين : مدينة فاضلة تتحقق فيها السعادة باعتبارها الهدف المنشود ، ورئيس أو ملك لهذه المدينة يكون أكمل إنسان أو عضو فيها ، ويكون بالنسبة لها بمثابة القلب من البدن . وعلى ذلك فإننا نقسم الحديث عن النظرية السياسية عند الفارابي إلى فصلين : نخصص الأول منهما لبيان ماهية المدينة الفاضلة ، ومكانتها بين أنواع التجمعات البشرية الأخرى . ونخصص الثاني للحديث عن رئيس المدينة أو الدولة كما تصوره الفارابي .

الفصل الأول ماهية المدينة الفاضلة

قبل أن نتحدث عن المدينة الفاضلة كما صورها لنا المعلم الثاني ، فإن الأمر يتطلب أن تلقى نظرة خاطفة على نظريته في أصل نشأة المجتمع وأنواع المجتمعات البشرية .

المبحث الأول ضرورة الإجتماع البشرى وأنواع المجتمعات المطلب الأول ضرورة الإجتماع البشرى

ذهب الفارابي إلى أن الإنسان منى بطبعه ، وأن الإجتماع البشرى هو طريقه إلى تحصيل الكمالات التي فطر عليها . ذلك أن الإنسان بمفرده لا يستطيع تحصيل كمالاته بنفسه ، ومن ثم فإنه يحتاج إلى معاونة أناس آخرين غيره لكي يتمكن من بلوغ الكمال الذي به تكون السعادة الدنيا في الحياة الأولى والسعادة القصوى في الحياة الآخرة . يقول الفارابي في هذا الصدد : " وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج في قوامه وفي أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده ، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه . وكل واحد من كل واحد بهذه الحالة لذلك لا يمكن أن يكون الإنسان يتال الكمال الذي لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية إلا بإجتماعات جماعة كثيرة متعاونين يقوم كل واحد لكل واحد ببعض ما يحتاج إليه في قوامه فيجتمع مما يقوم به جملة الجماعة لكل واحد جميع ما يحتاج إليه في قوامه وفي أن يبلغ الكمال . ولهذا كثرت أشخاص الإنسان فحصلوا في المعمورة من الأرض فحدثت منها الإجتماعات الإنسانية " (١) .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة ، د . ت . د .

وعلى ذلك فإن الإجماع الإنساني ضروري ، لأنه هو الذي يلي حاجة الأفراد إلى التعاون . على أنه يجب أن نلاحظ أن هذا الإجماع ليس غاية في حد ذاته ، ولكنه وسيلة لغاية أعلى وهي بلوغ الكمال وتحصيل السعادة في الدنيا والآخرة .

ويتفق هذا القول مع نظرة الفارابي إلى السعادة : ففي ترتيبه للقيم الفاضلة إعتبر السعادة هي القيمة العليا التي يسعى لتحقيقها المجتمع الفاضل ، بل أن المجتمع السياسي قام أساساً بحثاً عن السعادة القصوى . فالسعادة عند الفارابي هي : " الخير على الإطلاق وكل ما ينفع أن يبلغ به السعادة وينال به فهو أيضاً خير للأجل ذاته لكن لأجل نفعه في السعادة . وكل ما عاق من السعادة يوجه ما فهو الشر على الإطلاق " (١).

ونود أن نبرز هنا نقطتين جوهريتين :

الأولى : هي أن ما يقرره الفارابي من أن الإنسان إجتماعي بالطبع ، وأنه يصعب عليه العيش منفرداً ، بل لابد من إجتماعه وتعاونه مع غيره من أفراد المجتمع الآخرين من أجل صوالحهم جميعاً ، يتفق تماماً مع ما قال به فلاسفة الإغريق خاصة أفلاطون وأرسطو .

فقد قرر أفلاطون ، على لسان سقراط ، في كتابه الجمهورية : " أرى أن الدولة تنشأ لعدم إستقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه ، وافتقاره إلى معونة

ص ٧١ - وراجع أيضاً كتاب " تحصيل السعادة " ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند - حيدر آباد الدكن ، ١٣٤٤هـ ، ص ١٤ ، حيث يقول الفارابي : " وأن فطرة كل إنسان أن يكون مرتبطاً فيما ينبغي أن يسعى له بإنسان أو ناس غيره وكل إنسان من الناس بهذه الحال وأنه لذلك يحتاج كل إنسان فيما له أن يبلغ من هذا الكمال إلى مجاورة ناس آخرين وإجتماعه معهم وكذلك في الفطرة الطبيعية لهذا الحيوان أن يأوي ويسكن مجاوراً لمن هو في نوعه فذلك يسمى الحيوان الإنسي والحيوان المدني " .

(١) السياسات المدنية ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند - حيدر آباد الدكن ،

١٣٤٦ هـ ، ص ٤٢ .

الأخرين . ولما كان كل إنسان محتاج إلى معونة الغير في سد حاجاته ، وكان لكل منا إحتياجات كثيرة لزم أن يتألب مدد عديد منا ، من صعب ومساعدين ، في مستقر واحد. فنطلق على ذلك المجتمع إسم مدينة أو دولة (١).

كما قرر أرسطو كذلك أن الإنسان حيوان إجتماعي بطبعه Zoon politicon ، فهو لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الناس بل لابد أن يعيش في مجتمع سياسي منظم وهو ما يطلق عليه إسم المدينة أو الدولة . فإذا وجد شخص يعيش بحكم طبيعته لا بحكم المصادفة بغير وطن ينتمي إليه ، لكان شخصاً كريهاً ، أعلى بكثير من مستوى الإنسان ، أو أقل بكثير من مستواه ، وكان هذا الشخص كائناتاً بغير مأوى ، وبغير أسرة ، وبغير قوانين . ومثل هذا الشخص لا يفكر إلا في الحرب ولا يتقيد بأى قيد ، ويكون كالعائر المفتوس مستعد دائماً للإنتفاض على الآخرين (٢).

والثانية : أن فكرة التعاون الإجتماعي التي قال بها الفارابي قد انتقلت إلى جميع مفكرى وفلاسفة الإسلام بعد ذلك . فقد قال بها الماوردي ، وابن خلدون ، وابن تيمية :

يقول الماوردي في ذلك : " أعلم أن الله تعالى لنافذ قدرته ، وبإلح حكمته خلق الخلق بتدبيره ، وفطرهم بتقديره ، فكان من لطيف ما دبوره ، ووديع ماقدوره ، أن خلقهم محتاجين ، وفطرهم عاجزين ، ليكون بالفنى منفرداً ، وبالقدرة مختصاً، حتى يشعرونا بقدرته أنه خالق ، ويعلمنا بفناه أنه رازق ، فنؤمن بطاعته رغبة ورهية ، ونقر بنقصنا عجزاً وحاجة .

" ثم جعل الإنسان أكثر حاجة من جميع الحيوان ، لأن من الحيوان

(١) جمهورية أفلاطون ، ترجمة حنا خباز ، دار القلم - بيروت - لبنان ، الطبعة الخامسة ١٩٨٥ ، الكتاب الثاني ، ص ٥٦ .

(٢) السياسة ، أرسطو طاليس ، ترجمة أحمد لطفى السيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٤٧ ، المقدمة ، ص ٩ .

ما يستقل بنفسه من جنسه ، والإنسان مطبوع على الإفتقار إلى جنسه ، واستماتته صفة لازمة لطبعه ، وخلقه قائمة في جوهره ، ولذلك قال الله سبحانه وتعالى : " خلق الإنسان ضعيفاً " يعنى من الصبر عما هو إليه مفتقر ، وإحتمال ما هو منه عاجز . ولما كان الإنسان أكثر إفتقاراً إليه ، والمفتقر إلى الشيء عاجز منه . وقال بعض الحكماء المتقدمين إستفناؤك عن الشيء خير من إستفناؤك به .

" وإنما خص الله تعالى الإنسان بكثرة الحاجة ، وظهور العجز نعمة عليه وأطفاً به ليكون ذل الحاجة ، ومهانة العجز ، يمناعه من طغيان الغنى ، ويغنى القدرة ، لأن الطغيان مركز في طبعه إذا استغنى ، والبغى مسئول عليه إذا قدر ، وقد أنبأ الله تعالى بذلك عنه فقال : " كلا إن الإنسان ليطغى ، أن رآه استغنى " ، ثم ليكون اقصى الأمور شاهداً على نقصه ، وأوضحها دليلاً على عجزه " (١).

ويذهب ابن تيمية أيضاً في هذا الصدد إلى أن : " كل بنى آدم لاتتم مصلحتهم لافى الدنيا ولا فى الآخرة إلا بالإجتماع والتعاون والتناصر . فالتعاون على جلب منافعهم ، والتناصر لدفع مضارهم . ولهذا يقال : الإنسان مدنى بالطبع . فإذا إجتمعوا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة ، وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة ، ويكونون مطيعين للأمر يتك المقاصد . والناسى عن تلك المقاصد " (٢).

وأخيراً نجد صدى فكرة التعاون الإجتماعى عند ابن خلدون واضحاً . وهو يعبر عن ذلك بقوله : " الإجتماع الإنسانى ضرورى ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم إن الإنسان مدنى بالطبع أى لا بد له من الإجتماع الذى هو المدينة فى إصطلاحهم وهو معنى العمران ... ومالم يكن هذا التعاون فلا يحصل له أيضاً

(١) المارردى ، أدب الدنيا والدين ، تحقيق مصطفى السقا ، مكتبة البائى الحلى - القاهرة

١٩٥٩ ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(٢) ابن تيمية ، الحسبة فى الإسلام ، تحقيق سيد بن محمد بن أبى سعد ، مكتبة دار الأرقم

- الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ ، ص ٩ .

دفاع من نفسه للقدان السلاح . فيكون فريسة للحيوانات ويعاجله الهلاك من مدى حياته ويبطل نوع البشر . وإذا كان التعاون حصل له القوات للذواء والسلاح المدافعة ، وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه ، فإن هذا الإجتماع ضرورى للنوع الإنسانى وإلا لم يكمل وجودهم وماأراده الله من إعمار العالم بهم وإستخلافه إياهم وهذا هو معنى العمران * (١).

المطلب الثانى أنواع المجتمعات

فإذا كان الإنسان إجتماعى بالطبع ، وينزع بالفطرة إلى العيش فى جماعة من بنى جنسه حتى يحصل على كل سعادته فى الدنيا وفى الآخرة ، فإنه من البديهى أن هذا الميل إلى الإجتماع بالآخرين سوف ينجم عنه إجتماعات أو مجتمعات إنسانية مختلفة ، ومن هنا يثور التساؤل : أى نوع من هذه المجتمعات يصلح لتحقيق الكمالات الإنسانية ؟ لكى يجيب الفارابى على هذا السؤال فإنه يقسم المجتمعات البشرية بحسب روابطها إلى قسمين رئيسيين : المجتمعات الكاملة ، والمجتمعات غير الكاملة أو الناقصة (٢).

المجتمعات الكاملة :

وهى التى يمكن أن تتحقق فيها الفضيلة والسعادة . وتنقسم إلى أنواع ثلاثة : عظمى ، ووسطى، وصغرى .

أما المجتمعات العظمى : فهى إجتماع الأمم كلها فى المعمورة ،

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٨ .

بمعنى أن الإجتماع هنا يكون على نطاق الجماعة الإنسانية في المعمورة كلها .
ويعد هذا النوع أكمل أنواع المجتمعات .

وأما الوسطى : فهي عبارة عن إجتماع أمة في جزء من
المعمورة أو ، بعبارة أخرى ، هي مجتمع كل أمة على حدة .

وأما الصغرى : فهي إجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة.
فالمعمورة تضم أمماً ، وكل أمة تضم مدناً ، واجتماع المدينة هو أول مراتب
الكمال في الإجتماعات البشرية . ويعبر الفارابي عن ذلك بقوله : " فالخير
الأفضل والكمال الاتمى إنما ينال أولاً بالمدينة لا بالإجتماع الذي هو
أنقص منها " (١).

المجتمعات غير الكاملة أو الناقصة :

وهي عبارة عن التجمعات البشرية التي تتخذ صورة أنقص من المدينة
وتشمل : تجمعات القرى والمحال والسكك والبيوت ، " وهذه منها ما هو أنقص
جداً ، وهو الإجتماع المنزلي وهو جزء للإجتماع في السكة . والإجتماع في
السكة ، هو جزء للإجتماع في المحلة . وهذا الإجتماع هو جزء للإجتماع المدني،
والإجتماعات في المحال ، والإجتماعات في القرى ، كليهما لأجل المدينة غير أن
الفارق بينهما أن المحال أجزاء للمدينة ، والقرى خادمة للمدينة . والجماعة
المدنية هي جزء الأمة ، والأمة تنقسم مدناً . والجماعة الإنسانية الكاملة على
الإطلاق تنقسم أمماً " (٢)

ونلاحظ هنا أيضاً تأثير الفارابي بالفلسفة السياسية اليونانية ، ذلك أن

(١) المرجع السابق ، ص ٧٢.

(٢) السياسات المدنية ، ص ٢٩-٤٠ . وراجع أيضاً آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧١-٧٢ ،
حيث يقول الفارابي : " وغير الكاملة أهل القرية واجتماع أهل المحلة ثم اجتماع في سكة ثم اجتماع
في منزل . وأصغرها المنزلة والمحلة والقرية هما جميعاً لأهل المدينة . إلا أن القرية للمدينة على أنها
خادمة للمدينة . والمحلة للمدينة على أنها جزؤها ، والسكة جزء المحلة . والمنزل جزء السكة . والمدينة
جزء مسكن أمة . والأمة جزء جملة أهل المعمورة " .

فكرة المدينة التي جعلها محوراً رئيسياً لنظريته السياسية لم تكن معروفة في الفكر السياسي الإسلامي ، ولم يكن يؤيدها الواقع السياسي العربي : فعلى الرغم من إنقسام دولة الخلافة إلى دويلات صغيرة إلا أن كل دولة منها كانت تحتل رقعة كبيرة من الأرض ، وتشتمل على مدن وأقاليم كثيرة . وكان فلاسفة الإغريق أول من اهتم بدراسة مجتمع المدينة باعتباره النظام الطبيعي الوحيد الذي يستطيع أن يعيش في ظله الأحرار ، والتفرقة بينه وبين المجتمعات البشرية الأخرى. ففروا أن بعض المجتمعات يمكن أن توصف بأنها مجتمعات سياسية ، والبعض الآخر لايمكن أن يحمل هذا الوصف . ومعيار التفرقة بين النوعين من المجتمعات هو مدى مساهمة جميع أفراد المجتمع في إدارة شئونه الداخلية والخارجية : فالمجتمع السياسي عندهم عبارة عن مجموعة من السكان الأحرار قليلي العدد ، يقطنون بقعة صغيرة من الأرض ، ويشترك كل فرد منهم في الحقوق والإلتزامات التي تتولد عن الحياة في المجتمع ، ويطلقون على هذا المجتمع إسم " المدينة " . أما القسم الذي أنكروا عليه صفة المجتمع السياسي فإنه يشمل الإمبراطوريات الكبيرة في العالم ، وكل منها عبارة عن مساحة كبيرة جداً من الأرض ، تعود ملكيتها إلى الملك الذي يعد كذلك مالئاً للأفراد والمتصرف في مصيرهم جميعاً ، وقد أطلقوا على مثل هذا المجتمع إسم " الملكية " .

ولكن يمكن أن نلاحظ ، من ناحية أخرى ، مدى أصالة فكر الفارابي في هذا الصدد ، وعدم حنوه لما كتبه فلاسفة الإغريق حنو النعل بالنعل : فهو وإن جعل " المدينة " أولى مراتب الكمالات في الإجتتماعات البشرية ، إلا أنه لم يجعل منها المرتبة المثلى على الإطلاق ، بل قرر أنه يسبقها مراتب أخرى أكثر كمالاً وأكثر تحقيقاً للفضيلة والسعادة ، وهي المجتمعات العظمى التي تتمثل في إجتماع الجماعة الإنسانية في المعمورة كلها ، والمجتمعات الوسطى التي تتمثل في إجتماع أمة في جزء من المعمورة ، ولعل في هذا مايعكس رغبة الفارابي وأمله في إعادة توحيد الأمة الإسلامية واستعادة مجدها وعزها الذي فقده بانتقسامها إلى دويلات صغيرة .

إختلاف الأسم :

ويرى الفارابي أن الأسم يختلف بعضها عن بعض نتيجة إختلاف

الخلق الطبيعية والشيم أو السمات الطبيعية ، وكذلك نتيجة إختلاف اللغة ، إذ أن لكل أمة سماتها وشيمها وخلقها الطبيعية ، كما أن لها لغتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الأمم . يقول المعلم الثاني : " الأمة تتميز عن الأمة بشيئين طبيعيين : بالخلق الطبيعية والشيم الطبيعية ، وبشيء ثالث وصفى وله مدخل مافى الأشياء الطبيعية وهو اللسان ، أعنى اللغة ."

ولهذا الإختلاف بين الأمم - فى رأيه - أسباب طبيعية هى :

" إختلاف أجزاء الأجسام السمائية التي تسامتهم من الكرة الأولى ، ثم من كرة الثوابت ، ثم إختلاف أوضاع الأكر المائلة من أجزاء الأرض وما يعرض لها من القرب والبعد ويتبع ذلك إختلاف أجزاء الأرض التي هى مساكن الأمم .

" ويتبع إختلاف أجزاء الأرض إختلاف البخارات التي تتصاعد من الأرض ، وكل بخار حادث من أرض فإنه يكون مشاكلاً لتلك الأرض .

" ويتبع إختلاف البخار إختلاف الهواء وإختلاف المياه ."

" ويتبع هذه إختلاف النبات وإختلاف أنواع الحيوان الغير الناطق ، فتختلف أغذية الأمم " .

" ويتبع إختلاف أغذيتها إختلاف المواد والزرع التي منها يكون الناس الذين يخلفون الماشى ، ويتبع ذلك إختلاف الخلق وإختلاف الشيم الطبيعية أيضاً ، ثم تحدث من تعاون هذه الإختلافات وإختلاطها إمتزاجات مختلفة يختلف بها خلق الأمم وشيمهم " (١) .

ويتبين من هذا أن الفارابى يؤكد على تأثير الأحوال الطبوغرافية على

(١) السياسات المدنية ، ص ٤٠ - ٤١ .

تشكيل السمات والعادات والتقاليد واللغات في المجتمعات المختلفة . ولما كانت الأحوال الجغرافية تختلف من مكان إلى آخر لهذا اختلفت الأمم فيما بينها من ناحية الشيم والخلق واللغة وما يترتب على ذلك من إختلافات في الأنظمة السياسية والإجتماعية (١) .

وحرى بالملاحظة أن ما انتهى إليه الفارابي في هذا الصدد يعتبر تمهيداً لما جاء به "مونتسكيو" فيما بعد في كتابه روح القوانين . فقد ذهب مونتسكيو إلى أن الظروف المناخية والبيئية والجغرافية تؤثر على تكوين الإنسان من الناحية الفسيولوجية والسيكولوجية والعقلية ، وتؤدي بالتالي إلى تفاوت المجتمعات وإختلاف الأنظمة السياسية والإجتماعية : فالحرية السياسية تتحقق بأعظم معانيها لدى شعوب الطقس البارد ، بينما تسود العبودية لدى شعوب الطقس الحار ، حيث تعمل حالة الإسترخاء والكسل على خضوع الناس تماماً للحكم المطلق الإستبدادي . وكلما إرتفعت درجة الحرارة كلما ساد الحكم الإستبدادي ، وكلما قلت كان الجو ملائماً لظهور الديمقراطية . وحياة السهول ، وهي لاتمنح الأفراد مانعاً طبيعياً للمقاومة والدفاع ، ينشأ عنها نظام إستبدادي طغياني ، أما حياة الجبال فهي تؤكد الحرية لأنها تمنح الناس مانعاً يساعدهم على المقاومة الطويلة ، كما أن سمات الناس في الجبال تكون متجهة نحو الشجاعة والبطولة والجسارة لا إلى التواكل والتكاسل . والخنوع طابع بيئة السهول ، ويديهي أن الديمقراطيات يحسن قيامها في المناطق الجبلية ، بينما تكون بيئة السهول مكاناً ملائماً لقيام الحكومات الإستبدادية (٢) .

وبالرغم من هذا الإختلاف بين الأمم ، فإن التعاون بين أفراد المجتمع

(١) على عبدالمعطي ومحمد جلال أبوالفتح شرف ، الفكر السياسي في الإسلام ، المرجع السابق ، ص٢٦٢ .

(2) MONTESQUIEU, De L'Esprit des lois, Edit. Garnier - Flammarion,

Paris 1979 t. 1, p.373 et ss .

وراجع أيضاً في هذا المعنى : على عبدالمعطي ومحمد جلال أبوالفتح شرف ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ . حوريه تولىق مجاهد ، الفكر السياسي ، المرجع السابق ، ص ٤٣٦ .

الواحد هو وسيلة السعادة ، وبه تتال ، وتصير المدينة فاضلة ، وبه أيضاً تصير الأمة التي هي مجموعة من المدن أمة فاضلة ، وبه كذلك يصير المجتمع الإنساني الذي هو مجموعة من الأمم مجتمعاً إنسانياً فاضلاً . ويوضح الفارابي هذا المعنى بقوله : " كل مدينة يمكن أن ينال بها السعادة . فالمدينة التي يقصد بالإجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تتال بها السعادة في الحقيقة هي المدينة الفاضلة . والإجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هو الإجتماع الفاضل والأمة التي تتعاون مدنها كلها على نيل ماتتال به السعادة هي الأمة الفاضلة . وكذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمة التي فيها يتعاونون على بلوغ السعادة " (١).

فكان السعادة هي جوهر ومضمون المدينة الفاضلة والمعيار المميز لها : فحيثما السعادة هي الهدف المنشود فالمدينة فاضلة ، أو على وجه العموم الوحدة السياسية والإجتماعية فاضلة . والعكس صحيح ، بمعنى أنه إذا كان يقصد بالإجتماع في المدينة التعاون على الأشياء التي لا تتال بها السعادة الحقيقية ولكن السعادة المظنونة ، فإن مثل هذه المدينة تكون غير فاضلة أو مضادة للمدينة الفاضلة .

وإذا كان الفارابي قد وضع تقسيماته لأنواع الإجتماع لكي يصل إلى الوقوف طويلاً عند مجتمع المدينة ، وهو مدار البحث في فلسفته السياسية ، فإن السؤال يثور عن طبيعة هذه المدينة ، والأسس والركائز التي تقوم عليها ، ومتى تصير المدينة غير فاضلة أو ، بعبارة أخرى ، مضادة للمدينة الفاضلة .

المبحث الثاني

طبيعة المدينة الفاضلة

يشبهه الفارابي المدينة الفاضلة بالبدن الصحيح التام : فكما أن البدن

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٢ .

يختص كل عضو فيه بالقيام بعمل معين ، وتتعاون أعضاؤه كلها في سبيل الوصول إلى غاية واحدة وهي تتميم الحياة وحفظها عليه ، فكذا المدينة الفاضلة ، حيث يقصد بالإجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تقال بها السعادة ، وهذه الغاية القصوى لن تتحقق إلا إذا اختص كل عضو في المدينة بعمل معين وقام بهذا العمل على الوجه الأكمل .

وتترتب وظائف المدينة كما تترتب وظائف الجسم : فنجد في مقابل القلب - وهو العضو الرئيسي الذي تخدمه جميع الأعضاء وهو لا يخدم - رئيس المدينة الأعلى ، ثم تتدرج الوظائف بحيث يكون تحته مراتب ورئاسات تنحط عن الرتبة العليا قليلاً قليلاً إلى أن تصير مراتب الخدمة التي ليست فيها رئاسة ولا دنونها مرتبة أخرى .

والفرق بين المدينة والبدن أن أعضاء البدن طبيعية ، والهيئات التي لها قوى طبيعية ، على حين أن أجزاء المدينة وإن كانوا طبيعيين ، فإن الهيئات والملكات التي يعقلون بها أفعالهم للمدينة ليست طبيعية بل إرادية ، وهذا فرق أساسي بين نظام البدن ونظام المدينة ، لأن أجزاء المدينة أفراد يشعرون ويفكرون ، ويقطعون أفعالاً إرادية ، على حين أن أجزاء البدن لا تفكر ولا تريد ولا تفعل إلا بقوى طبيعية (١).

ويصور لنا الفارابي هذا الترابط والإنسجام بين أجزاء مدينته الفاضلة بقوله : " والمدينة الفاضلة تشبه البدن التام الصحيح الذي تتعاون أعضاؤه كلها على تميم حياة الحيوان وعلى حفظها عليه . وكما أن البدن أعضاؤه مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى ، وفيها عضو واحد رئيسي وهو القلب ، وأعضاؤه تقرب مراتبها من ذلك الرئيس ، وكل واحد منها جعلت فيه بالطبع قوة يفعل بها فعله إبتغاء لما هو بالطبع غرض ذلك العضو الرئيسي ، وأعضاء فيها قوى تفعل أفعالها على حسب أغراض هذه التي ليس بينها وبين الرئيس واسطة ، فهذه في الرتبة الثانية ، وأعضاء آخر تفعل الأفعال على حسب غرض

(١) جميل صليبا ، تاريخ الفلسفة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

هؤلاء الذين في هذه المرتبة الثانية ، ثم هكذا إلى أن تنتهي إلى أعضاء تخدم ولا ترقى أصلاً ، وكذلك المدينة أجزاؤها مختلفة الفطرة متفاضلة الهيئات ، وفيها إنسان هو رئيس وآخر يقرب مراتبها من الرئيس ، وفي كل واحد منها هيئة وملكة يفعل بها فعلاً يقتضى به ما هو مقصود ذلك الرئيس ، وهؤلاء هم أو المراتب الأول ودون هؤلاء قوم يفعلون الأفعال على حسب أغراض هؤلاء هم في المرتبة الثانية ، ودون هؤلاء أيضاً من يفعل الأفعال على حسب أغراض هؤلاء . ثم هكذا تترتب أجزاء المدينة إلى أن تنتهي إلى آخر يفعلون أفعالهم على حسب أغراضهم فيكون هؤلاء هم الذين يخدمون ولا يخدمون ويكونون في أدنى المراتب ويكونون هم الأسفلون . غير أن أعضاء البدن طبيعية . والهيئات التي لها قوى طبيعية وأجزاء المدينة وإن كانوا طبيعيين فإن الهيئات والملكات التي يفعلون بها أفعالهم للمدينة ليست طبيعية بل إرادية على أن أجزاء المدينة مقطوعون بالطبع بفطر متفاضلة يصلح بها إنسان لإنسان لشيء دون شيء . غير أنهم ليسوا أجزاء المدينة بالفطر التي لهم وحدها بل بالملكات الإرادية التي تحصل لها وهي الصناعات وماشاكلها . والقوى التي هي أعضاء البدن بالطبع فإن نظائرهما في أجزاء المدينة ملكات وهيئات إرادية * (١).

وعلى ذلك فإن البنيان الإجتماعي الذي يشكل جوهر المدينة الفاضلة أشبه ما يكون بالهرم : يأتي من قمته العضو الرئيسي الذي يخدمه جميع الأعضاء ولا يخدم ، وهو رئيس المدينة ، ويأتي في قاعدته الأعضاء الذين يخدمون ولا يخدمون ، وهؤلاء يكونون في أدنى المراتب ويكونون هم الأسفلون * ، وبين القمة والقاعدة توجد طبقات تتفاوت سواً وانحطاطاً بحسب الفطر الطبيعية المتفاضلة التي تجعل إنساناً يصلح لأداء عمل أو للقيام بشيء دون شيء . فأساس التدرج الهرمي بين أعضاء البنيان الإجتماعي هو إختلاف قدرات الأفراد الطبيعية ، وبالتالي إختلاف صلاحيتهم للقيام بالأعباء التي تفرضها ضرورة العيش في جماعة .

وتعكس هذه الصورة مبدأ من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها أفكار

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٢ - ٧٤ .

الفارابي الفلسفية ، وهو إفتراض الوحدة والترتيب في كل شيء . فقد نظر إلى النفس على أنها وحدة تترتب فيها قواها ترتيباً يوجد في أعلاه القوة الناطقة وفي أدناه القوة الفاذية . وكذلك البدن تترتب أعضائه بحيث يصبح القلب هو العضو الرئيسى تخضعه جميع الأعضاء وهو لا يخدم ، وتنتهى إلى أعضاء مؤرؤسة تخضع ولا تخدم . وهذه أيضاً حالة المدينة الفاضلة ، لها رئيسها ، ويكون تحتها " مراتب رئاسات تتخط عن الرتبة العليا قليلاً قليلاً إلى أن تصير مراتب الخدمة التى ليست فيها رئاسة ولا دنونها مرتبة أخرى " (١) . فالمدينة الفاضلة شبيهة بالموجودات الطبيعية التى يوجد فيها الوحدة والترتيب ، وتصير مراتب المدينة الفاضلة " شبيهة أيضاً بمراتب الموجودات التى تتبدىء من الأول وتنتهى إلى المادة الأولى والإسطقسات ، وانتلافها شبيهاً بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض وانتلافها " (٢) . ونسبة السبب الأول إلى الموجودات كنسبة رئيس المدينة الفاضلة إلى أجزائها ، ونسبة القلب إلى أعضاء البدن ونسبة القوة الناطقة إلى قوى النفس الباقية (٣) .

فإذا تركنا المظهر الخارجى وانتقلنا إلى تحليل لبنات البنيان الإجتماعى كما تصوره العلم الثانى ، لوجدنا أنه يقسم هذا البنيان إلى أجزاء خمسة تتمثل فى : الأفاضل ، وذو الألسنة ، والمقدرون ، والمجاهدون ، والماليون . ويبين الفارابى تكوين كل جزء من هذه الأجزاء بقوله : " المدينة الفاضلة أجزاؤها خمسة : الأفاضل، وذو الألسنة ، والمقدرون ، والمجاهدون ، والماليون :

(١) السياسات المئدنية ، ص ٥٣ .

(٢) السياسات المئدنية ، ص ٥٤ .

(٣) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٥ ، حيث يقرر الفارابى : " وتلك أيضاً حال الموجودات ، فإن السبب الأول نسبته إلى سائر الموجودات كنسبة ملك المدينة الفاضلة إلى سائر أجزائها ، فإن البرية من المادة تقرب من الأول وبونها الأجسام السماوية . ودون السماوية الأجسام الهولانية ، وكل هذه تحتذى حنو السبب الأول وتأمه وتقتفيه ، ويفعل ذلك كل موجود بحسب قوته . إلا أنها إنما تقتفى الغرض بمراتب وذلك أن الأخص يقتفى غرض ما هو فوقه قليلاً . وذلك يقتفى غرض ما هو فوقه أيضاً كذلك للتالث غرض ما هو فوقه إلى أن تنتهى إلى التى ليس بينها وبين الأول واسطة أصلاً . فعلى هذا الترتيب تكون الموجودات كلها تقتفى غرض السبب الأول .

- فالأفاضل : هم الحكماء والمتعلمون ، ونور الآراء في الأمور العظام ، ثم حملة الدين .

- ونور الألسنة : وهم الخطباء ، والبلغاء ، والشعراء ، والملحنون ، والكتاب ومن يجرى مجراهم ، وكان في عدادهم .

- والمقدرون : هم الحساب والمهندسون ، والأطباء والنجومون ومن يجرى مجراهم .

- والمجاهدون : هم المقاتلة والحفظة ومن يجرى مجراهم ومد فيهم .

- والماليون : هم مكتسبوا الأموال في المدينة مثل الفلاحين والرعاة والباعة ، ومن يجرى مجراهم " (١).

وانا هنا بعض الملاحظات نبرزها فيما يلي :

أولاً : أن هذا التقسيم يقوم على أساس أنه كلما قربت الأعضاء من العضو الرئيسي كانت أعمالها أشرف ، وكلما بعدت عنه كانت أعمالها أخس . ومن ثم فإن الترتيب هنا ترتيب تقاضى تتسلسل فيه أجزاء المدينة من القمة إلى القاعدة .

ثانياً : أن رئيس المدينة هو الذى يتولى مهمة ترتيب هذه الطوائف ، بأن يضع كل فرد في المكان الذى تؤهله له قدراته الفطرية الطبيعية والآداب التى تأديب بها . ويعبر الفارابى عن ذلك بقوله إن في المدينة الفاضلة مراتب " في الرياسة والخدمة تتفاضل بحسب فطر أهلها ، وبحسب الآداب التى تأديبوا بها ،

(١) الفارابى ، فصول منتزعة ، تحقيق د. فوزى مبرى نجار ، بيروت - دار المشرق ، ١٩٧١ ،

والرئيس الأول هو الذى يرتب الطوائف ، وكل إنسان من كل طائفة فى المرتبة التى هى إستتهاله ، وذلك إما مرتبة خدمة ، وإما مرتبة رياسة ، فتكون هناك مراتب تقرب من مرتبته ، ومرتب تبعد عنها قليلاً ومرتب تبعد عنها كثيراً ، ويكون ذلك مراتب رياسات تتحط عن الرتبة العليا قليلاً قليلاً ، إلى أن تصير إلى مراتب الخدمة التى ليس فيها رياسة ولاونها مرتبة أخرى " (١).

ثالثاً : إن الفارابى قد نظر إلى طبقة الحكماء والفلاسفة ورجال الدين نظرة سامية ، فوضعهم فى قمة الهرم الإجتماعى ، فى حين كانت نظرته إلى طبقة المنتجين أو المالىين - كما أسماهم - على أنهم فى أدنى المراتب ، فهم يمثلون الطبقة التى تتكون منها قاعدة الهرم الإجتماعى ، أى الطبقة التى تخدم ولا تخدم . وتأتى طبقة الحاربيين فى الترتيب والتفاضل قبل طبقة المنتجين مباشرة . فهى لا تبعد كثيراً عن الطبقة السفلى ، ويبدو أن السبب فى ذلك هو الدور السلبي الذى لعبته طائفة الجند فى ظل الخلافة العباسية ، مما أدى إلى انتشار الإضطرابات وعدم الإستقرار فى الدولة الإسلامية .

خصال أهل المدينة الفاضلة :

إتم الفارابى بالحديث عن أهل المدن الجاهلة وأرائهم أكثر من إهتمامه بالحديث عن أهل المدينة الفاضلة وأرائهم وخصالهم ، ويبدو أنه رأى أن فى تفصيل الناحية السلبيه من التنظيم الإجتماعى تفصيلاً غير مباشر للناحية الإيجابية . ومع ذلك فإذا أمعنا النظر فيما كتبه الفارابى لوجدنا أن هناك بعض الخصال التى أشار إليها فى مواضع متفرقة والتى يجب توافرها حتى تكون المدينة فاضلة ، ومن أهم هذه الخصال : الفضيلة (ويقصد بها المعرفة بفروعها المختلفة) ، والأخلاق ، والعدل ، والعلم بالأشياء المشتركة .

(١) السياسات المدنية ، ص ٥٢ .

أولاً - الفضيلة (المعرفة) :

يرى الفارابي أن " الأشياء الإنسانية التي إذا حصلت في الأمم وفي أهل المدن حصلت لهم بها السعادة الدنيا في الحياة الأولى والسعادة القصوى في الحياة الأخرى أربعة أجناس : الفضائل النظرية ، والفضائل الفكرية ، والفضائل الخلقية ، والصناعات العملية " (١).

والفضائل النظرية تنصب على طلب المبادئ الأولية للمعرفة والعلم بالأشياء علماً نظرياً فحسب من حيث هي موجودات لامن حيث منفعتها العملية .

أما الفضائل الفكرية فهي التي تمكن من إستنباط ما هو الأنفع في غاية فاضلة ، لذلك هي فضائل فكرية مدنية ، وهي " أشبه أن تكون قدرة على وضع النواميس " (٢).

وأما الفضائل الخلقية فمدارها البحث في السلوك الأخلاقي للإنسان ، فهي التي تلتصم الخير ، وهي تأتي بعد الفضائل الفكرية لأن هذه شروط لها (٣).

وأخيراً فإن الفضائل العلمية هي التي يراد بها إكتساب الفنون العملية المعروفة .

ويقدر الفارابي أن هذه الفضائل منها ما هي كائنة بالطبع ومنها ما هي كائنة بالإرادة ، وإن كانت الإرادة تكمل ما عهد له الإنسان بالطبيعة : " فليس أي إنسان أتلق تكون صناعته وفضيلته الخلقية وفضيلته الفكرية عظيمة القوة ، فإن الملوك ليس إنما هم ملوك بالإرادة فقط بل بالطبيعة ، وكذلك الخدم خدم بالطبيعة أولاً ثم ثانياً بالإرادة ، فيكمل ما عهدوا له بالطبيعة . فإذا كان كذلك ، فالفضيلة النظرية والفضيلة الفكرية العظمى والفضيلة الخلقية العظمى

(١) كتاب تحصيل السعادة ، طبعة حيدر أباة الدكن ، ١٣٤٥ هـ ، ص ٢.

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٢.

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٧ : " فالفضيلة الفكرية إذن سابقة للفضائل الخلقية " .

إنما سيئها أن تحصل فيمن أهد لها بالطبع ، وهم لوو الطبايع الفائقة العظيمة القوى جداً (١) .

أما من كيفية تحصيل الفضائل ، فإن ذلك يكون بطريقتين أوليين : التعليم والتأديب . فالتعليم هو إيجاد الفضائل النظرية في الأمم والمدن . والتأديب هو طريق إيجاد الفضائل الخلقية والصناعات العملية . والتعليم إنما يكون بالقول فقط ، أما التأديب فقد يكون بقول وقد يكون بفعل (٢) .

ولكن من الذي يتولى مهمة التعليم والتأديب في المجتمع ؟ لم يتروك الفارابي هذا السؤال دون إجابة ، حيث يرى أن رئيس المدينة الفاضلة ، بما لديه من تفوق فكري وقدرة على الوصول إلى الحقائق هو الذي تقع على عاتقه مهمة التعليم والتأديب (٣) .

ثانياً - الأخلاق :

وأنا هنا وقفه قصيرة لكي نلاحظ من خلالها كيف أن الفارابي قد ربط بين مذهبه الفلسفي ومذهبه السياسي ربطاً وثيقاً ، فالسياسة لاتنفصل عن الأخلاق ، وإنما يمثلان كلاً واحداً يدور حول السعادة وكيفية تحقيقها أو تحصيلها . فإذا كان مدار البحث في الأخلاق دراسة السلوك الفردي المؤدي إلى إكتساب الفضائل وتحصيل السعادة لكل فرد على حدة ، فإن مجال البحث في السياسة دراسة كيفية تحصيل السعادة للمجتمع بأسره ، ومن ثم فإن الغاية من الأخلاق والسياسة واحدة . وقد حرص الفارابي على إبراز هذا المعنى في قوله: " والفلسفة المدنية صنفان أحدهما تحصل به علم الأفعال الجميلة والأخلاق التي تصدر عنها الأفعال الجميلة والقدرة على أسبابها وبه تصير الأشياء الجميلة قنية لنا وهذه تسمى الصناعة الخلقية والثاني يشتمل على معرفة الأمور التي بها تحصل الأشياء الجميلة لأهل المدن والقدرة على تحصيلها لهم وحفظها

(١) تحصيل السعادة ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٣) انظر ماسياتي ، ص ١٠٨ وما بعدها .

عليهم وهذه تسمى الفلسفة السياسية ، فهذه جمل أجزاء صناعة
الفلسفة - ولا كانت السعادات إنما فنالها متى كانت لنا الأشياء الجميلة قنية
وكانت الأشياء الجميلة إنما تصير لنا قنية بصناعة الفلسفة فلازم ضرورة أن
تكون الفلسفة هي التي بها فنال السعادة " (١) .

والاعمال الإنسانية منها ما يستحق الذم ومنها ما يستحق المدح ومنها
ما لا يستحق ذماً ولا منحاً . ولا تنال السعادة إلا بممارسة الأعمال الممودة
الصالحة بطريقة إرادية متواصلة . والإنسان حر في عمل الخير لأن له بالقوة
خصالاً يتمكن من تميمتها فتصبح له ملكة . والملكة هي ما لا يزول بسهولة .

ويؤكد الفارابي أن الأخلاق الممودة والأخلاق المذمومة تكتسب بالممارسة ،
فإذا لم تكن للإنسان أخلاق موصودة ، فيوسعه أن يحصل عليها بالعادة ؛
والعادة هي القيام بالعمل الواحد مراراً كثيرة في زمن طويل وفي أوقات
متقاربة : " إن الأشياء التي إذا اعتدناها أكسبتنا الخلق الجميل هي الأفعال
التي شأنها أن تكون في أصحاب الأخلاق الجميلة والتي تكسبتنا الخلق
القيح هي الأفعال التي تكون من أصحاب الأخلاق القبيحة . والحال في
التي بها يستفاد تحصيل الأخلاق كالحال في التي تستفاد بها الصناعات
فإن الحذق بالكتابة إنما يحصل متى إعتاد الإنسان فعل ما هو حاذق
كاتب وكذلك سائر الصناعات ، فإن جودة فعل الكتابة إنما تصدر عن إنسان
بالحذق في الكتابة ، والحذق في الكتابة يحصل متى تقدم الإنسان
واعتاد جودة فعل الكتابة ، وجودة الكتابة ممكنة للإنسان قبل حصول الحذق
في الكتابة بالقوة التي فطر عليها وأما بعد حصول الحذق فيها فبالصناعة .
كذلك الفعل الجميل ممكن للإنسان أما قبل حصول الخلق الجميل فبالقوة التي
فطر عليها وأما بعد حصولها فبالفعل - وهذه الأفعال التي تكون عن الأخلاق
إذا حصلت هي بأعيانها متى اعتادها الإنسان قبل حصول الأخلاق حصلت
الأخلاق " (٢) .

(١) كتاب التنبيه على سبيل السعادة ، طبعة حيدر آباد الكن ، ١٣٤٦ هـ ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) كتاب التنبيه على سبيل السعادة ، ص ٨ .

والدليل على أن الأخلاق إنما تحصل عن العادة هو - كما يقول المعلم الثاني - " ماتراه يحدث في المدن ، فإن أصحاب السياسات إنما يجعلون أهل المدن اختياراً بما يعرفونهم من أفعال الخير " (١) .

والعمل الصالح هو العمل المتوسط ، لأن الإفراط مضر بالنفس والجسد معاً . ولكن كيف يمكن معرفة العمل المتوسط ؟ يجيب الفارابي على هذا السؤال بقوله إن ذلك يكون بالنظر إلى زمان ذلك العمل ومكانه والشخص الذي يقوم به والغاية المقصودة والوسائل المستخدمة فمتى أردنا التوقف على المقدار الذي هو توسط في الأفعال " تقدمنا فعرفنا زمان الفعل والمكان الذي فيه الفعل ومن منه الفعل ومن إليه الفعل ومأمته الفعل وما به الفعل وما من أجله وله الفعل ، وجعلنا الفعل على مقدار كل واحد من هذه فحينئذ نكون قد أصبنا الفعل المتوسط. ومتى كان الفعل مقدراً بهذه أجمع كان متوسطاً ومتى لم يقدر بها أجمع كان الفعل أزيد أو أنقص . ولما كانت مقادير هذه الأشياء ليست دائماً واحدة بأعيانها في الكثرة والقلة لزم أن تكون الأفعال المتوسطة ليست مقاديرها مقادير واحدة بأعيانها دائماً (٢) .

ومن أمثلة الأخلاق الجميلة : الشجاعة ؛ وهي تحصل بالتوسط بين التهور وبين الجبن . أما التهور فهو الزيادة في الإقدام على الأشياء المفزعة ، وأما الجبن فهو النقصان في الإقدام ، أو الزيادة في الإحجام من هذه الأشياء . والسخاء أو الكرم ؛ وهو يحصل بالتوسط بين التقدير والتبذير . والعفة ؛ وهي تحدث بالتوسط بين الشره في المأكول والمنكوح وبين عدم الحس باللذة . وعلى ذلك ، فإن الأعمال الحسنة والأخلاق الجميلة هي " هيئات نفسية ، وملكات متوسطة بين هيتين كلتيهما وذيلتان ، إحداهما أزيد والأخرى أنقص " (٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠ - ١١ .

(٣) فصول منتزعة ، ص ٣٦ . وراجع أيضاً كتاب التبيين على سبيل السعادة ، ص ٩ ، حيث

يقدر الفارابي : فكذاك الأفعال متى كانت زائلة عن التوسط. أما أزيد مما ينبغي أو أنقص مما ينبغي أكسبت الأخلاق القيمة أو حفظتها وأزالت الأخلاق الجميلة .

خلاصة القول إذن هي أن الأخلاق من خصال أهل المدينة الفاضلة . وخصال الأخلاق هو الوسطية والإعتدال ، فالأوساط فضائل والأطراف رذائل . وكل إنسان حاصل على القدرة على فعل الخير ، ولكنه ينميها بالفعل والممارسة .

ثالثاً - المحبة والعدل :

ومن أهم الخصال التي تحدث عنها الفارابي بإسهاب ؛ فضيلة العدل ، حيث ربط بينها وبين مبدأ المحبة الذي يجب أن تقوم على أساسه العلاقات والروابط الإجتماعية بين الأفراد ، حتى يتحقق التماسك الإجتماعي وتآلف أجزاء الدولة بعضها مع بعض .

وتنقسم المحبة إلى طبيعية ، كمحبة الوالدين للولد ، وإرادية كمحبة الفرد لغيره من أفراد المجتمع . وتختلف المحبة الإرادية بحسب الغرض منها أو الدافع إليها : فقد يكون هذا الدافع هو الإشتراك في الفضيلة ، وقد يكون هو السعي للحصول على المنفعة ، وقد يكون هو طلب اللذة . على أن أول هذه الأقسام هو أشرفها وأسمها . يقول الفارابي : " أجزاء المدينة ومراتب أجزائها يتألف بعضها من بعض وترتبط بالصحة وتماسك وتبقى محفوظة بالعدل وأفعال العدل . والصحة قد تكون بالطبع مثل محبة الوالدين للوالد ، وقد تكون بإرادة بأن يكون مبدأها أشياء إرادية تتبعها المحبة . والتي بالإرادة ثلاثة : أحدها بالإشتراك في الفضيلة . والثاني لأجل المنفعة . والثالث لأجل اللذة ، والعدل تابع للمحبة ، والمحبة في هذه المدينة تكون أولاً لأجل الإشتراك في الفضيلة . ويلتزم ذلك بالإشتراك في الآراء والأفعال .

" والآراء التي ينبغي أن يشتركوا فيها هي ثلاثة أشياء : في المبدأ أو في المنتهى وفيما بينهما . واتفاق الرأي في المبدأ هو اتفاق آرائهم في الله تعالى وفي الروحانيين وفي الأبرار الذين هم القدوة وكيف ابتداء العالم وأجزائه وكيف ابتداء كون الإنسان ، ثم مراتب أجزاء العالم ونسبة بعضها إلى بعض وميزاتها إلى الله تعالى والروحانيين . ثم منزلة الإنسان من الله وعن الروحانيين . فهذا هو المبدأ . والمنتهى هو السعادة . والذي بينهما هي الأفعال التي بها السعادة. فإذا اتفقت آراء أهل المدينة في هذه الأشياء ثم كمل ذلك بالأفعال التي ينال بها السعادة بعضهم مع بعض ، تبع ذلك محبة

بعضهم لبعض ضرورة . ولأنهم متجاورون في مسكن واحد وبعضهم محتاج إلى بعض وبعضهم نافع لبعض ، تبع ذلك أيضاً المحبة التي تكون لأجل المنفعة . ثم من أجل إشتراكهم في الفضائل ولأن بعضهم نافع لبعض يلتذ بعضهم ببعض ، فيتبع ذلك أيضاً المحبة التي تكون لأجل اللذة . فهذا ياتلفون ويرتبطون * (١) .

وإذا كانت المحبة هي أساس ترابط أجزاء المدينة ومراتب أجزائها وانتلافها بعضها مع بعض ، فإن هذا الترابط والانتلاف لا يمكن أن يستمر إلا بالعدل وأما العدل بالعدل . وقد حلل الفارابي فكرة العدل تحليلاً منطقياً ، وأرد أنه توجد صورتان للعدل يجب توافرها حتى تكون المدينة فاضلة ويمكنها الإستمرار والبقاء متماسكة لا يتطرق إليها التفتك والإنتهيار :

أما الصورة الأولى ، فهي العدل التوزيعي أو النسبي : ويتحقق بأن تقسم جميع الخيرات المشتركة في الدولة - مادية كانت أو معنوية بين المواطنين لا على أساس من المساواة العسائية ، وإنما على أساس من المساواة النسبية ، بحيث ينال كل فرد قسطاً من هذه الخيرات مساوياً لمزاياه وقدراته الخاصة .

وأما الصورة الثانية ، فهي العدل التصحيحي : وهو مكمل للعدل التوزيعي ، ويتحقق بأن يحفظ على كل فرد من أفراد المجتمع قسطه الذي آل إليه من الخيرات المشتركة . وأساس العدل التصحيحي هو المساواة العسائية المطلقة ، بمعنى أنه يجب أن يحصل كل فرد على خير مساو لما يخرج من يده ، سواء بإرادته مثل البيع والهبة والقرض ، أو بغير إرادته مثل السرقة والإختصاب .

ويعرض لنا الفارابي نظريته من العدل مبيناً أقسامه وأساسه وكيف يتحقق بقوله : " العدل أولاً يكون في قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة على جميعهم . ثم من بعد ذلك في حفظ ما تقسم عليهم . وتلك الخيرات هي السلامة

(١) فصول منتزعة ، ص ٧٠ - ٧١ .

والاموال والكرامة والمراتب ومئات الخيرات التي يمكن أن يشتركوا فيها . فإن لكل واحد من أهل المدينة قسطاً من هذه الخيرات مساوياً لاستهلاكه . فنقصه عن ذلك وزيادته عليه جور . أما نقصه فجور عليه ، وأما زيادته فجور على أهل المدينة . وعسى أن يكون نقصه أيضاً جوراً على أهل المدينة .

" فإذا قسمت واستقر لكل واحد قسطه ، فينبغي بعد ذلك أن يحفظ على كل واحد من أولئك قسطه ، إما بأن لا يخرج بشرائط وأحوال لا يلحق من خروج ما يخرج من يده من قسطه شرر ، لا به ولا بالمدينة . وما يخرج عن يد الإنسان من قسطه من الخيرات فهو إما بإرادته مثل البيع والهبة والقرض ، وإما بلا إرادته مثل أن يسرق أو يفسد ، وينبغي أن يكون في كل واحد من هذين شرائط يبقى بها مافى المدينة من الخيرات محفوظة عليهم . وإنما يكون ذلك بأن يعود بدل ماخرج عن يده بإرادته أو بغير إرادته خير مساوٍ لذلك الذي خرج عن يده ، إما من نوع ماخرج عن يده وإما من نوع آخر . ويكون ماعاد من ذلك أما عاد عليه هو في خاصة نفسه وأما على أهل المدينة . فإى هذه عاد عليه المساوي له فهو العدل الذي تبقى به الخيرات المتسومة محفوظة على أهل المدينة . والجور هو أن يخرج عن يده قسطه من الخيرات من غير أن يعود المساوي له لاعليه ولا على أهل المدينة . ثم ينبغي أن يكون مايعود عليه هو في خاصة نفسه إما نافعاً للمدينة وإما غير ضار لها . والمخرج عن يد نفسه أو عن يد غيره قسطه من الخيرات متى كان ضاراً بالمدينة كان أيضاً جائزاً ومنه مئة . وكثير من يمنع مايجتاج في منعه إلى شرور توقع به وعقوبات " (١) .

ويظهر هنا بوضوح أثر الأرسطوطالية على فكر الفارابي السياسي . فقد كان أرسطو أول من حلل العدالة تحليلاً عميقاً ، وذهب إلى أن أساس العدالة هو المساواة ، وأنه توجد صورتان للعدالة لايد من مراعاتهما في كل مجتمع :

١ - العدالة التوزيعية : وهي خاصة بتوزيع الثروات والمزايا الأخرى المتاحة - معنوية كانت أو مادية - على أفراد المجتمع . والمساواة التي تحكم

(١) فصول منتزعة ، ص ٧١ - ٧٣ .

هذا النوع من العدالة ليست هي المساواة الحسابية ولكنها مساواة تناسبية أو جبرية . وينتج من ذلك أن العدالة التوزيعية يمكن أن تتحقق رغم وجود فروق بين الأفراد في المجتمع ، لأن الغرض من العدالة التوزيعية هو أن ينال كل مواطن نصيباً مساوياً لمزاياه ، فإذا كان الناس خير متساويين في المزايا فإن العدالة تقتضى ألا تكون أنصبتهم متساوية .

ولكن إذا كانت العدالة التوزيعية لا تقتضى المساواة الحسابية المطلقة بين المواطنين ، إلا أنها تأتى بعدم المساواة المطلقة بينهم : فالفروق بين المواطنين يجب أن تكون معقولة على أساس الإمتدال وهو الوسط بين تقيضين كل منهما سمي .

٢ - العدالة التبادلية : وهي مكملة للعدالة التوزيعية ، ولا تظهر الفائدة منها إلا بعد أن تكون العدالة التوزيعية قد تحققت بالفعل ، كما أن الفائدة من العدالة التوزيعية لا تستمر إلا عن طريق العدالة التبادلية أو التعويضية .

ويقوم هذا النوع من العدالة هو الآخر على أساس مبدأ المساواة ، ولكن على نحو مختلف من العدالة التوزيعية ، إذ القياس هنا قياس موضوعي : فالأشياء والأفعال تقاس بقيمتها الذاتية . ويسمى أرسطو هذا القياس بالقياس الحسابي ، لأن التناسب فيه تناسب حسابي .

وهدف هذا النوع من العدالة هو أن يحصل كل طرف يدخل في علاقة مامع غيره على وضع متساو مع الطرف الآخر ، بحيث لا يحصل أى منهما على أكثر أو أقل من الثانى . ولا يقصر أرسطو مجال العدالة التبادلية على العلاقات الاختيارية والتعاقدية ، بل يمدده إلى ما يسميه بالعلاقات غير الاختيارية ، وهي التي تتولد من الجريمة : ففى هذه الحالة لا بد كذلك من التناسب أو بمعنى أصح التقابل بين الجريمة والعقاب . وتطبيقاً لذلك إذا تسبب عمل أو تصرف فى خسارة مادية أو معنوية لشخص من الأشخاص ، فإن العدالة التبادلية (أو التعويضية) تقتضى أن يتم الشخص الذى تسبب فى الخسارة أو إستفاد منها برد ما يعادل هذه الخسارة للطرف الآخر ، بحيث يصبح كل من الشخصين ، بعد حدوث هذا التصرف فى نفس المركز الذى كان عليه من قبل .

ومن ذلك يتضح أنه على خلاف المساواة فى العدالة التوزيعية والتي هى مساواة جبرية غير حسابية ، فإن المساواة فى العدالة التبادلية مساواة حسابية مطلقة (١) .

وحرى بالملاحظة أن الفارابى قد ميز بين العدل بالمعنى الذى سبق بيانه وبين العدل عند أهل المدن الضالة أو المضادة للمدينة الفاضلة ، وأطلق على هذا الأخير إسم " العدل الطبيعي " لأنه - فى وأيه - يعبر عما يدعو إليه الطبع من التقلب والقهر ، ويرمى إلى إستعباد القاهر للمقهور ، وأن يفعل المقهور ما هو الأنفع للقاهر . فالعدل الطبيعي قائم على القوة وعلى أن يحصل كل إنسان مايقوى عليه وترجمه الحديث من العدل الطبيعي لحين البحث فى خصال أهل المدن المضادة للمدينة الفاضلة (٢) .

رابعاً - العلم بالأشياء المشتركة :

يرى الفارابى أن ثمة أشياء مشتركة ينبغى أن يعلمها ويفعلها أهل المدينة الفاضلة حتى تحصل لهم السعادة باعتبارها الغاية القصوى والكمال الأخير . فإذا فعل ذلك كل واحد منهم - أكسبته أفعاله تلك هيئة نفسانية جيدة فاضلة ، وكلما دأوم عليها أكثر صارت هيئته تلك أقوى وأفضل وتزايدت قوتها وفضيلتها " (٣) . وتمثل هذه الأشياء المشتركة فى الآتى :

١ - معرفة السبب الأول وجميع مايرصف به : والسبب الأول هو الله سبحانه وتعالى ، خالق الأشياء جمعياً ، فهو السبب الأول لوجود سائر الموجودات ، وهو يرى من جميع أنحاء النقص ، وله بذاته الكمال الأعلى ، فوجوده أفضل الوجود ، وأقدم الوجود ، ولايمكن أن يكون وجود أفضل ولا أقدم من وجوده . وهو موجود بالفعل من جميع جهاته ، ولايمكن أن يكون له وجود

(1) GEORGES DEL VECCHIO, La Justice - La vérité., collection "

Philosophie du droit" (3), Dalloz, Paris 1955, P. 43 - 44.

(٢) أنظر ماسـبيـتى ، ص ٦٥ وما بعدها .

(٣) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٦ .

بالقوة ، ولا حاجة به إلى شيء يديم وجوده ، ولهذا كان أزلياً دائماً الوجود بجوهـره وذاته .

وجوده خلو من كل مادة ، ومن كل صورة ، لأن الصورة لا يمكن أن تكون إلا في مادة ، ولو كانت له صورة لكانت ذاته مؤلفة من مادة وصورة ، ولكان وجوده مركباً من جزأين ، وليس له سبب ، وكيف يكون له سبب ، وهو السبب الأول لجميع الموجودات .

وهو تام الوجود لا يعترضه التغيير ، وهو واحد لا شريك له ، ولا ضد له ، ولا ينقسم إلى أشياء يتم بها وجوده ، لأنه لو كان هناك موجودان كل منهما واجب الوجود لكانا متلقين من وجه ومتباينين من وجه ، وما به الإتفاق غير ما به التباين ، فلا يكون كل منهما واحداً بالذات .

والواجب الوجود بذاته في غاية الكمال والجمال والبهاء . وهو عقل محض وعقل محض ومعقول محض (١) . وكذلك الحال في أنه عالم وفي أنه حكيم وفي أنه حق وفي أنه حي ... إلخ .

٢ - معرفة الأشياء المفارقة للمادة ، وما يوصف به كل واحد منها بما

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨ : " ولأنه ليس بمادة ولا مادة له بوجه من الوجوه ، فإنه بجوهـره عقل بالفعل . لأن المانع للصورة من أن تكون عقلاً وأن تعقل بالفعل هو المادة التي فيها يوجد الشيء . فمتى كان الشيء في وجوده غير محتاج إلى مادة ، كان ذلك الشيء بجوهـره عقلاً بالفعل، وتلك حال الأول ، فهو إذن عقل بالفعل ، وهو أيضاً معقول بجوهـره ، فإن المانع أيضاً للشيء من أن يكون بالفعل معقولاً هو المادة ، وهو معقول من جهة ما هو عاقل ، لأن الذي هويته عقل ليس يحتاج في أن يكون معقولاً إلى ذات أخرى خارجة عنه تعقله ، بل هو بنفسه يعقل ذاته ، فيصير بما يعقل من ذاته عاقلاً وعقلاً بالفعل ، وبأن ذاته تعقله معقولاً بالفعل . وكذلك لا يحتاج في أن يكون عقلاً بالفعل وعاقلاً بالفعل إلى ذات يعقلها ويستفيدا من خارج بل يكون عقلاً وعاقلاً بأن يعقل ذاته . فإن الذات التي تعقل هي التي تعقل فهو عقل من جهة ما هو معقول . فإنه عقل وإنه معقول وإنه عاقل هي كلها ذات واحدة وجوهـر واحد غير منقسم ."

يخصه من الصفات والمرتبة إلى أن تنتهي من المفارقة إلى العقل الفعال ، ولعل كل واحد منها (١) .

٣ - معرفة الجواهر السماوية وما يوصف به كل واحد منها ، ثم الأجسام الطبيعية التي تحتها ، وكيف تتكون وتفسد ، وأن ما يجري فيها يجرى على إحكام وإتقان ومعنى ومدل وحكمة ، وأنها لا إعمال فيها ولا نقص ولا جور بل على وجه من الوجوه .

(١) يرى الفارابي أنه لا يمكن أن يصدر عن الواحد الكامل في أحديته إلا موجود أحدى ، وذلك لأن الفيض يصدر عن علم الله بذاته ، وجعل المصادر عن ذات الله متعدداً يعنى تعدد الذات الإلهية التي هي مثال الوجود وذلك مستحيل . كما يرى أن هذا الواحد الذي يصدر عن ذات الله يجب أن يكون مفارقاً أى بعيداً عن المادة ، لأن ذات الله بسيطة بعيدة عن المادة والجسم . وهذا الموجود الأول المصادر عن ذات الله هو العقل الأول ، وهو ممكن بذاته واجب الوجود بالكائن الأول أى الله سبحانه وتعالى . والعقل الأول المجرد عن المادة واحد ، على أنه واجب الوجود بالله لكنه لا يخلو من تركيب على أنه ممكن الوجود بذاته لتعدد الإعتبارات في علمه ، إذ أنه يعقل من جهة واجب الوجود ويعقل ذاته من جهة أخرى ، فيدرك أنه ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بغيره . وهكذا يأتيه تعدده من ذاته كما تأتيه وحدته من الله . ومن تعدده العارض في هذه الإعتبارات المختلفة في علمه صار سبيل لإبداع الكثرة في الكون .

وبما أن التعقل والإبداع شيء واحد في العقول فإنه " يحصل من العقل الأول ، بأنه واجب الوجود وعالم بالأول ، عقل آخر . ولا يكون فيه كثرة إلا بالوجه الذي ذكرناه . ويحصل من ذلك العقل الأول ، بأنه ممكن الوجود وبأنه يعلم ذاته ، الفلك الأعلى بمادته وصورته التي هي النفس . والمراد بهذا أن هذين الشيتين يصيران سبب شيتين ، أعنى الفلك والنفس " .

ومن العقل الثاني يحصل عقل ثالث وسماء ثانية هي كرة الكواكب الثابتة ، ويحصل من العقل الثالث عقل رابع وكرة زحل ، ومن العقل الرابع عقل خامس وكرة المشتري ، ومن العقل الخامس عقل سادس وكرة المريخ ، ومن العقل السادس عقل سابع وكرة الشمس ، ومن العقل السابع عقل ثامن وكرة الزهرة ، ومن العقل الثامن عقل تاسع وكرة عطارد ، ومن العقل التاسع عقل عاشر وكرة القمر " وعلى هذا يحصل عقل وفلك من عقل . ونحن لا نعلم كمية هذه العقول والأفلاك إلا عن طريق الجملة إلى أن تنتهي العقول الفعالة إلى عقل فعال مجرد من المادة ، وهناك يتم عدد الأفلاك . وليس حصول هذه العقول بعضها من بعض متسلسلاً بلا نهاية . وهذه العقول مختلفة الأنواع ، كل واحد منها —

٤ - معرفة كون الإنسان ، وكيف تحدث قوى النفس ، وكيف يفيض عليها العقل الفعال الضوء حتى تحصل المعقولات الأول (١) ، والإرادة الإختيار (٢) .

٥ - معرفة الرئيس الأول وكيف يكون الوحي ، ثم الرقضاء الذين ينبغى أن يخلفوه إذا لم يكن هو في وقت من الأوقات .

والمقصود بالرئيس الأول هنا هو النبي صلى الله عليه وسلم . فعلى كل فيلسوف مسلم إذا أراد أن يظل مسلماً وأن تتفق آراؤه مع الإسلام ، أن يجعل للنسبة محلاً لا تنأى في مذهبه ، وأن يحاول التوفيق بين الدين والفلسفة ، أى بين الوحي والمعرفة العقلية . ويعتبر الفارابى أول فيلسوف مسلم هالج قضية النبوة وكون نظريتها ، وهذه النظرية ، كما يقرر ذلك بحق بعض العلماء ، " هى أسس جزء من مذهبه الفلسفى ، تقوم على دعائم من علم النفس وما وراء الطبيعة ،

نوع على حدة . والعقل الأخير منها سبب وجود الأنفس الأرضية من وجه ، وسبب وجود الأركان الأربعة بوساطة الأتلاك من وجه آخر . وهذه العقول كلها مجردة عن المادة ، وهى أبدأ عقول بالفعل . وفيما أن الله يعقل ذاته فقط ، نرى هذه العقول تعقل ذاتها وتعقل واجب الوجود .

ويطلق العلماء على هذه النظرية الفلسفية إسم " نظرية الفيض " . وقد خصص لها الفارابى فصلاً فى كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة عنوانه " القول فى الموجودات الثوانى وكيفية صدور الكثير " . ص ٢١ وما بعدها .

(١) وقد قسم الفارابى قوى النفس فى الإنسان إلى أربعة هى : القوة الحاسة ، والقوة النزوعية ، والقوة المتخيلة ، والقوة الناطقة . وذهب إلى أن النفس على كثرة قواها وإختلاف أجزائها ، لا تؤلف إلا نفساً واحدة ، ذلك أن هذه القوى مبنية بعضها على بعض ، بحيث تكون كل واحدة منها صورة لما دونها ومادة لما فوقها . السياسات المدنية ، ص ٤ وما بعدها .

(٢) نظر الفارابى للنفس البشرية نظرة موضوعية . فالإنسان فى رأيه مخير ، بمعنى أنه قادر على أن يبلغ كماله ويصل للسعادة القصوى كما أنه فى نفس الوقت قادر على إتباع الشر فينتهى فى النهاية للجحيم الدائم . فالإنسان يتميز بالعقل والقدرة على الإختيار الذى يستطيع به " أن يسعى نحو السعادة وأن لايسعى ، وبه يقدر على أن يفعل الخير وأن يفعل الشر ، والجميل والقيبح " . السياسات المدنية ، ص ٧٢ .

وتتصل إتصلاً وثيقاً بالسياسة والأخلاق - (١) .

فالتنبي في نظر الفارابي ضروري لحياة المدينة الفاضلة من التاحيتين السياسية والأخلاقية ، ومنزلة لا ترجع إلى سموه الشخصي فحسب بل لما له من أثر في المجتمع (٢) .

٦ - معرفة ماهية المدينة الفاضلة وأهلها ، والسعادة التي تصير إليها أنفسهم والمدن المضادة لها ، وما تؤول إليه أنفسهم بعد الموت إما بعضهم إلى السعادة وإما بعضهم إلى العدم (٣) . ثم الأمم الفاضلة والأمم المضادة لها .

(١) إبراهيم منكور ، الفلسفة الإسلامية ، ج ١ ، ١٩٧٦ ، ص ٨١ .

(٢) ويبين لنا الفارابي كيف يكون الوحي بقوله : " إن القوة المتخيلة إذا كانت في إنسان ما قوية كاملة جداً ، وكانت المحسوسات الواردة عليها من خارج لا تستولى عليها إستيلاء يستغرقها بأسرها ولا أخذمتها القوة الناطقة ، بل كان فيها مع إشتغالها بهنين فضل كثير تفعل به أيضاً أفعالها التي تخصها وكانت حالها عند إشتغالها بهنين في وقت اليقظة مثل حالها عند تحللها منها في وقت النوم ... قال الذي يرى ذلك أن له عظمة جليلة عجيبة ورأى أشياء عجيبة لا يمكن وجود شيء منها في سائر الموجودات أصلاً ، ولا يمتنع أن يكون الإنسان إذا بلغت قوته المتخيلة نهاية الكمال فيقبل في يقظته عن العقل الفعال الجزينات الحاضرة والمستقبلة أو محاكياتها من المحسوسات ويقبل محاكيات المعقولات المفارقة وسائر الموجودات الشريفة ويرأها . فيكون له بما قبله من المعقولات نبوة بالأشياء الإلهية . فهذا هو أكمل المراتب التي تنتهي إليها القوة المتخيلة وأكمل المراتب التي يبلغها الإنسان بقوته المتخيلة " . آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(٣) إختلف مؤرخو الفلسفة حول رأي الفارابي في مصير النفس بعد الموت : فمنهم من أثبت إعتقاده بخلودها ، ومنهم من نفى ذلك ، ومنهم من يرى أن الفارابي لم يتخذ في هذا الموضوع الخطير رأياً صريحاً . راجع هنا الفاخوري وخليل الجر ، تاريخ الفلسفة العربية ، ج ٢ ، ص ١٢٣ .

ويرجع سبب هذا الخلاف في الواقع إلى التضارب الواضح في أقوال الفارابي في هذا الصدد . ففي بعض النصوص يشير الفارابي إلى أن الخلود في طبيعة النفس ، من ذلك مثلاً ماورد في معرض حديثه عن أهل المدن الفاضلة من تأكيده على ضرورة المواظبة على أفعال الخير وتبويره لذلك بقوله : " فإنها كلها زيدت منها وتكررت وواظب الإنسان عليها صيرت النفس التي شلتها أن تسعد أقوى وأفضل وأكمل إلى أن تصير من حد الكمال إلى أن تستغنى عن المادة فتحصل مثبوتة ==

تلك هي الأشياء المشتركة التي يتبغى أن يعلمها أهل المدينة الفاضلة .
ولكن كيف يكون ذلك العلم ؟ أو ماهو طريق المعرفة بهذه الأشياء المشتركة ؟
يجيب الفارابى على ذلك بقوله أن هذه الأشياء تعرف بلحد وجهين : الأول
فلسفى، وذلك بأن ترتسم هذه فى نفوس الفلاسفة والحكماء كما هى موجودة ،
والثانى تمثيلى تصورى ، وذلك بأن ترتسم فى نفوس من ليسوا بفلاسفة
بالمناسبة والتمثيل ، أى أن يحصل فى نفوسهم مثالاتها التى تحاكيها . وفى
ضوء ذلك فإن الفارابى يقسم أفراد المجتمع إلى طوائف ثلاث :

— منها فلا تتلف بتلف المادة . آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٦ - ٨٧ . ومن ذلك أيضاً قوله :
وكذلك الأفعال المقدره المسدده نحو السعادة تصير بالفعل وعلى الكمال ، فيبلغ من قوتها
بالإستكمال الحاصل لها أن تستغنى عن المادة فتحصل متبرئة منها فلا تتلف بتلف المادة إذا صارت
غير محتاجة فى قوامها ووجودها إلى مادة فتحصل لها حينئذ السعادة . السياسات المدنية ، ص ٥١ .
وفى مواضع أخرى يشير الفارابى إلى أن النفس تصير بعد الموت إلى العدم ، من ذلك مثلاً
ما جاء فى معرض حديثه عن أهل المدن الجاهلية : " أما أهل المدن الجاهلية فإن أنفسهم تبقى غير
مستكملة بل محتاجة فى قوامها إلى المادة ضرورة إذ لم يرتسم فيها رسم حقيقة بشيىء من المعقولات
الأول أصلاً . فإذا بطلت المادة التى بها كان قوامها بطلت القوى التى كان من شأنها أن يكون بها
قوام ما بطل ويقتت القوى التى شأنها أن يكون بها قوام مابقى فإن بطل هذا أيضاً وإنحل إلى شىء
آخر صار الذى بقى صورة ما لذلك الشىء الذى إليه إنحلت المادة الباقية فكما يتفق بعد ذلك أن ينحل
ذاك أيضاً إلى شىء ... وهؤلاء هم الهالكون والصائرون إلى العدم على مثال ما يكون عليه اليهائم
والسباع والأفاعى " . آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩١ - ٩٢ .

ويقول فى موضع آخر : " كذلك فى مرضى النفوس من لا يشعر بمرضه ويظن مع ذلك أنه
فاضل صحيح النفس فإنه لا يصفى إلى قول مرشد ولا معلم ولا مقوم . فهؤلاء تبقى أنفسهم هيولانية
غير مستكملة إستكمالاً لا تقارن به المادة حتى إذا بطلت المادة بطلت أيضاً " السياسات المدنية .
ص ٥٣ .

ويؤكد ابن رشد فى مخطوطة عنوانها " العقل الهولانى وإتصاليه بالعقل الفعال " أن الفارابى
نفى خلود النفس مؤكداً أن السعادة القصوى التى ينالها الإنسان إنما ينالها بالمعرفة وتحصيل العلوم
التطرية ، وأن ما يدومونه من أن الإنسان يصبح جوهراً مفارقاً ليس إلا من ضروب الخرافة فإن —

الأولى : وتضم الحكماء والفلاسفة الذين يعرفون الأشياء مسالفة الذكر
ببراهين وببصائر أنفسهم ، وهذه الطائفة هي الأرفع مكانة والأسمى منزلة .

الثانية : وهم المقلدون للحكماء . وتعتمد في طرق معرفتها بالأشياء
المشتركة على ما يقدمه الحكماء والفلاسفة من براهين وأدلة : * ومن يلي الحكماء
يعرفون هذه على ما هي عليه موجودة ببصائر الحكماء إتباعاً لهم وتصديقاً لهم
وثقة بهم * (١) .

الثالثة : وهي طائفة العامة . وأفرادها لا يتحقق لهم العلم بالأشياء
المشتركة إلا بالمثالات التي تحاكيها لأنهم لا تتوافر لديهم القدرة الذهنية التي
تؤهلهم لفهمها على ما هي موجودة عليه .

ويتفرع من هذه الطائفة طوائف أخر تتفاوت في قدراتها الذهنية قوة
وضعفاً : فبعضهم يعرفونها بمثالات قريبة منها ، وبعضهم يعرفونها بمثالات
أبعد قليلاً ، وبعضهم بمثالات أبعد من تلك ، وبعضهم لا يعرفونها إلا بمثالات
بعيدة جداً . ويرى الفارابي أن المثالات التي تعين أفراد هذه الطائفة على تفهم
ومعرفة الأشياء المشتركة يجب أن تستمد مما هو معروف ومألوف في المجتمع .
فإذا كان المعروف والمألوف يختلفان تبعاً لاختلاف الأمم والمدن ، فإنه من
المتصور أن تختلف هذه المثالات باختلاف الأمم والمدن دون أن يؤثر ذلك في كون
الامة أو المدينة فاضلة . يقول المعلم الثاني : " وتحاكي هذه الأشياء لكل أمة
ولأهل كل مدينة بالمثالات التي عندهم الأعراف فالأعراف ، وربما اختلف عند الأمم
إما أكثره وإما بعضه فتحاكي هذه لكل أمة بغير الأمور التي تحاكي
بها الأمة الأخرى . فلذلك يمكن أن يكون أمم فاضلة ومدن فاضلة
تختلف ملتهم فهم كلهم يؤمنون بسعادة واحدة بعينها ومقاصد

== ما يولد ويفسد لا يمكن أن يكون خالداً . حنا الفاخوري و خليل الجر ، تاريخ الفلسفة العربية ،
ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٥ .

واحدة ياعينها - (١) . ولعل السؤال الذي يثور الآن هو : ماهى الغاية المنشودة من فرض العلم بالأشياء المشتركة على أهل المدينة الفاضلة ؟ يجيب الفارابى على هذا السؤال بقوله : " وهذه الأشياء المشتركة إذا كانت معلومة ببراينتها لم يمكن أن يكون فيها موضع عناد بقول أصلاً لا على جهة المغالطة ولا عند من يسوء فهمه لها . فحينئذ يكون للمعاناد لا حقيقة الأمر فى نفسه ولكن ما فهمه هو من الباطل فى الأمر " (٢) .

والمعاندون أنواع : فمنهم المسترشدون ، ومنهم من بهم أغراض ما جاهلية، ومنهم سيئوا الأفهام .

فالمسترشدون هم الذين يبحثون عن معرفة الحق والوصول إلى حقيقة الأشياء المشتركة . وهؤلاء يجب محاولة إقناعهم من طريق توضيح الأمور لهم وإزالة ما يشوبها من زيف أو غموض : " فما تزيف عند أحد من هؤلاء شيء مرفوع إلى مثال آخر أقرب إلى الحق لا يكون فيه ذلك العناد فإن قنع به ترك وإن تزيف عند ذلك أيضاً رفع إلى مرتبة أخرى فإن قنع به ترك وكلما تزيف عنده مثال فى مرتبة مرفوع فوقها فإن تزيفت عنده المثالات كلها كانت فيه مئة للوقوف على عرف الحق وجعل فى مرتبة المقلدين للحكماء ، فإن لم يقنع بذلك وتشوق إلى الحكمة كان فى منتهى ذلك علماً " (٣) .

والصنف الثانى من المعاندين هم الذين تتعارض أغراضهم ومآربهم مع شرائع المدينة الفاضلة فيسعون إلى تزييفها كلها إما بالعتاد وإما بالمغالطة والتمويه حتى يتيسر لهم تحقيق أغراضهم الجاهلية القبيحة ، وهؤلاء يجب نيلهم من دائرة المدينة الفاضلة وعدم اعتبارهم أجزاء فيها : " وصنف آخرون بهم أغراض ما جاهلية من كرامة ويسار أو لذة فى المال وغير ذلك ويرى شرائع المدينة الفاضلة تمنع منها فيعمد إلى آراء المدينة الفاضلة فيقصد تزييفها كلها سواء

(١) المصدر السابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٦ .

(٣) المصدر السابق ، ٩٦ .

كانت مثالات للحق أو كان الذي يلقي إليه منها الحق نفسه . أما المثالات فتزييفها بوجهين : أحدهما بما فيه من مواضع العناد . والثاني بمغالطة وتمويه . وأما الحق نفسه فبمغالطة وتمويه كل ذلك لئلا يكون شيئاً يمنع غرضه الجاهلى والقبيح . وهؤلاء ليس ينبغي أن يجعلوا أجزاء المدينة الفاضلة " (١) .

وهناك صنف ثالث من المعاندين هم سيقوا الألهام ، الذين يضلهم سوء أفهامهم عن معرفة الحق فيعاندون فيما لا يحتمل العناد ، وإذا بان لهم طريق الحق أعرضوا عنه نتيجة إعتقادهم الخاطيء بأن الذى تصوره إنما هو الحق وأن ما يخالفه هو الباطل . يقول الفارابى فى وصف هذه الطائفة : " وصنف آخر تتزييف عندهم المثالات كلها لما فيه من مواضع العناد ولأنهم مع ذلك سيقوا الألهام يغلطون أيضاً عن مواضع الحق من المثالات فيتزييف منها عندهم ما ليس فيها موضع للعناد أصلاً . فإذا رفعوا إلى الحق حتى يعرفوها أضلهم سوء أفهامهم عنه حتى يتخيلون الحق على غير ما هو به فيظنون أيضاً أن الذى تصوره هو الذى ادعى الحق أنه هو الحق ، فإذا تزييف ذلك عندهم ظنوا أن الذى تزييف هو الحق الذى يدعى أنه الحق لا الذى فهموه هم فيقع لهم لأجل ذلك أنه لاحق أصلاً وأن الذى يظن به أنه أرشد إلى الحق لمغرور . وأن الذى يقال فيه أنه مرشد إلى الحق مخادع موره طالب بما يقول من ذلك رئاسة أو غيرها " (٢) .

تلك هى خصال أهل المدينة الفاضلة . ويتبين من استعراض هذه الخصال أن الفارابى قد ربط ربطاً وثيقاً بين السياسة والأخلاق ، كما ربط بين السياسة وبين الفضائل كلها ، عندما ذهب إلى أن تحصيل هذه الفضائل إنما يتم بطريقتين أوليين هما : التعليم والتأديب ، وأن التعليم والتأديب لا يمتان إلا على يد معلم ومؤدب ، وهذا المعلم المؤدب هو رئيس المدينة الفاضلة . كما يتبين أيضاً من استعراض الأشياء المشتركة التى قرر الفارابى أنه ينبغي على أهل المدينة الفاضلة العلم بها ، كيف إستطاع المعلم الثانى وفيلسوف السعادة أن يخضع

(١) المصدر السابق ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٧ .

القضايا الفلسفية الكبرى كلها لمذهبه السياسي ، وأن يجعل العلوم الأخرى جميعاً خادمة للعلم السياسي . ويورد الفارابي ضرورة توافر هذه الخصال والفضائل في المدينة الفاضلة بقوله : " فالمدينة الفاضلة هي التي يتعاون أهلها على بلوغ الكمال الأخير الذي هو السعادة القصوى ، لذلك يلزم أن يكون أهلها خاصة نوى فضائل نون سائر المدن ، لأن المدينة التي قصد أهلها أن يتعاونوا على بلوغ اليسار أو على التمتع باللذات ليسوا يحتاجون في بلوغ غايتهم إلى جميع الفضائل ، بل عسى أن لا يحتاجوا ولا إلى فضيلة واحدة ، وذلك أن الائتلاف والعدل الذي ربما استعملوه فيما بينهم ليس في الحقيقة فضيلة ، وإنما هو شيء يشبه العدل وليس بعدل ، كذلك سائر ما يستعملونه فيما بينهم مما يجانس الفضائل " (١) .

وكما حرص الفارابي على الربط بين السياسة والأخلاق ، وبين السياسة وبين الفضائل كلها فقد حرص أيضاً على ربط النظر بالعمل والفكر بالواقع ، ومن هنا فقد قرر أنه لا يكفي أن تتوافر هذه الفضائل في شخص المواطن ، وإنما يجب عليه أن يمارسها في حياته العملية ، وأن يكون سلوكه الفاضل تطبيقاً للفضائل النظرية والفكرية والأخلاقية والعملية ، بل أنه جعل ذلك شرطاً لبلوغ الإنسان الكمال أو السعادة في الحياتين الأولى والأخيرة . فالأفكار النظرية والواقع العملي يسيران جنباً إلى جنب في فلسفة الفارابي . يقول المعلم الثاني : " فإن الإنسان له كمالان ، أول وأخير ، فالخير إنما يحصل لنا لافي هذه الحياة ولكن في الحياة الأخيرة متى تقدم قبلها الكمال الأول في حياتنا هذه . والكمال الأول هو أن يفعل أفعال الفضائل كلها ، ليس أن يكون الإنسان ذا فضيلة فقط من غير أن يفعل أفعالها وأن الكمال هو في أن يفعل لافي أن يقتنى الملكات التي بها تكون الأفعال ، كما أن كمال الكاتب أن يفعل أفعال الكتابة لا أن يقتنى الطب فقط ، وكذلك كل صناعة . وبهذا الكمال يحصل لنا الكمال الأخير ، وذلك هو السعادة القصوى ، وهو الخير على الإطلاق " (٢) . وكذلك يبرز حرص

(١) فصول منتزعة ، ص ٤٦ .

(٢) فصول منتزعة ، ص ٤٥ .

الفارابي على الريط بين الفضائل وبين السلوك العملى فى قوله : " وأهل المدينة الفاضلة لهم أشياء مشتركة يعلمونها ويفعلونها ، وأشياء آخر من علم وعمل يخص كل رتبة وكل واحد منهم . إنما يصير فى حد السعادة بهذين أعنى بالمشترك بالذى له وبغيره معاً وبالذى يخص أهل المرتبة التى هو منها . فإذا فعل ذلك كل واحد منهم أكسبته أفعاله تلك هيئة نفسانية جيدة فاضلة وكلما دوام عليها أكثر ، صارت هيئة تلك أقوى وأفضل وتزايدت قوتها وفضيلتها " (١) .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٦ .

المبحث الثالث مضادات المدينة الفاضلة

إن أهم ما يميز المدينة الفاضلة هو التعاون بين أفرادها على الأشياء التي تنال بها السعادة الحقيقية . فكان السعادة هي جوهر ومضمون المدينة الفاضلة والمعيار المعيز لها : فحيثما السعادة هي الهدف المنشود فالمدينة فاضلة - أو على وجه العموم فإن الوحدة السياسية والاجتماعية فاضلة - والعكس صحيح ، بمعنى أنه إذا كان يقصد بالإجتماع في المدينة التعاون على الأشياء التي لاتنال بها السعادة الحقيقية ولكن السعادة المظنونة ، فإن مثل هذه المدينة تكون غير فاضلة أو مضادة للمدينة الفاضلة .

فالمسئد غير الفاضلة هي التي لاتعرف السعادة الحقيقية . وقد أورد الفارابي سلسلة من التعريفات والإيضاحات لمثل هذه المدن . ويبدو أنه رأى أن في تفصيل الجوانب السلبية للمجتمعات البشرية مايساعد على تكلمة الصورة التي رسمها للمدينة الفاضلة ، ويعين على بيان حقيقتها وجوهرها والوقوف بكل دقة على خصال أهلها ، ذلك أن في إبراز مضمون تقيض الشيء وجوهره ما يوضح ويظهر الشيء ذاته ويزيل عنه ما قد يكتنفه من غموض أو عدم وضوح . ومن هنا تبدو أهمية الحديث عن " مضادات المدينة الفاضلة " كما صورها لنا المعلم الثاني . فما هو المقصود بهذه المدن ؟ وما هي أهم الركائز التي تقوم عليها ؟

يشير الفارابي إلى مضادات المدينة الفاضلة في " آراء أهل المدينة الفاضلة " بقوله : " والمدينة الفاضلة تضاد المدينة الجاهلية والمدينة الفاسقة والمدينة المتبدلة والمدينة الضالة . ويضادها أيضاً من أفراد الناس نوابئ المدن " (١) . ويشير إليها أيضاً في " السياسات المدنية " بقوله : " والمدينة الفاضلة تضادها المدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة الضالة ثم

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٣ .

النواب في المدينة الفاضلة " (١) . وتبين فيما يلي التصود بكل مدينة من هذه المدن .

أولاً - المدينة الجاهلية :

هي المدينة التي لم يعرف أهلها السعادة ولا خطورت بيابهم ، إن أوشوا إليها لم يقيموا ، وإن ذكروا لهم لم يعتقدوها . لا يعرفون من الخيرات إلا التي هي مذبذبة في الظاهر أنها خيرات ، مثل سلامة الأبدان واليسار ، والتمتع باللذات ونيل المجد والعظمة . والسعادة العظمى الكاملة تتحقق عندما تجتمع كل هذه الخيرات لهم . فإذا أصاب أحد أفرادها شيء من آفات الأبدان أو الفقر أو عدم التمتع باللذات ... الخ ظن ذلك شقاء وعده فساداً .

والمدينة الجاهلة أنماط مختلفة وأشكال متعددة تشير إليها فيما يلي :-

١ - المدينة الضرورية :

وهي المدينة التي تصد أهلها الإقتصار على الضروري مما به تروم الأبدان من المكلل والمشرب والملبس والمسكن والزواج ونحو ذلك مما يتعاونون على الفوز به والإستفادة منه (٢) .

ورئيس المدينة الضرورية هو أفضل أفرادها وأجودهم إحتيالاً وتدييراً وتانياً فيما يصل به إلى الضروري من الوجوه التي بها المكاسب ، كما أن له أيضاً حسن تدبير وجودة إحتيال في توجيه الأفراد على النحو الذي يساعدهم على اكتساب الأشياء الضرورية وعلى حفظها عليهم (٣) .

(١) السياسات المدنية ، ص ٥٧ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(٣) السياسات المدنية ، ص ٥٨ - ٥٩ .

٢ - المدينة البدالة :

وهي المدينة التي يتعاون أهلها على نيل الثروة واليسار والإستثمار من إقتناء الضروريات وجمعها فوق مقدار الحاجة إليها ، ويجعلون ذلك غايتهم في الحياة ، دون أن ينتفعوا به في غايات أخرى ، ولذلك فإنهم يتميزون بالشح وعدم إنفاق الثروة إلا في الضروري مما به قوام الأبدان . وتقاس قيمة الفرد في مثل هذه المجتمعات بمقدار ما يخلقه من اليسار ومدى مآلديه من جودة إحتيال لبلوغ هذه الغاية .

ورئيس المدينة البدالة هو الإنسان القادر على جودة التدبير لهم فيما يكسبهم اليسار وفيما يحفظه عليهم دائماً . أما عن مصادر اليسار والثروة فإنها إما أن تكون مشروعة مثل الزراعة والرعى والصيد والمعاملات الإرادية مثل التجارة والإجارة ونحو ذلك ، وإما أن تكون غير مشروعة كالسرقة مثلاً (١) .

٣ - مدينة الخسة والشقوة :

وهي المدينة التي قصد أهلها التمتع باللذة من الماكول والمشروب والمنكوح وغير ذلك من وجوه اللذة المحسوسة ، وإيثار الهزل واللعب بكل وجه ومن كل نحو . فتعاون الأفراد في مثل هذه المجتمعات لا يكون الغرض منه سد الإحتياجات التي بها قوام الأبدان ، وإنما مجرد الحصول على اللذة .

والمدينة الخسيسة هي المدينة السعيدة والمنبوطة عند أهل الجاهلية ، لأن فرض هذه المدينة إنما يظهر بلوغه بعد تحصيل الضروري وبعد تحصيل اليسار وبالنفقات الكثيرة (٢) . ويكون أفضل أفرادها وأسعدهم وأخبطهم من توافرت له من أسباب اللعب واللذة أكثر من غيره .

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

٤ - مدينة الكرامة :

وهي المدينة التي قصد أهلها أن يتعاونوا على أن يصيروا مكرمين معدوحين مشهورين بين الأمم ، ممجدين معظمين بالقول والفعل ، وذوى فخامة ونباهة إما عند غيرهم وإما عند بعضهم البعض .

وكرامة بعضهم لبعض إما أن تكون على التساوي وإما أن تكون على التفاضل : أما الكرامة على التساوي فتكون بأن يتقارضوا الكرامة ، بأن يبذل أحدهم للآخر نوعاً من الكرامة في وقت معين ليبذل له الآخر في وقت آخر ذلك النوع من الكرامة أو نوعاً آخر مماثل له في القوة . وأما الكرامة بالتفاضل ، فهي أن يبذل أحدهم للآخر نوعاً من الكرامة في مقابل حصوله على كرامة أعظم قوة مما بذله . ويأتي ذلك نتيجة التفاضل الطبيعي بين الأفراد وما يستأمله كل منهم من كرامة . على أن مقياس الإستيهالات عند أهل الجاهلية ليس الفضيلة ، لكنه إما اليسار وإما مواهبة أسباب اللذة واللعب ويلوغ الأكثر منهما ، وإما يلوغ أكثر الضرورى بأن يكون الإنسان مخدوماً كفاً كل ما يحتاج إليه من الضرورى ، وإما أن يكون الفرد ذا حسب ، وإما أن يكون مشهوراً بالقهر والغلبة (١) .

وإذا كانت الكرامة بالتفاضل تكون لكل فرد في المجتمع حسب إستيهاله ، فإن معنى ذلك أن سائر أفراد المجتمع إنما يتفاضلون فيما بينهم على مقدار اليسار والحسب ... الخ ، فمن لم يكن له يسار أو حسب لم يكن له نصيب من الرياسات والكرامات .

والأصل أن رئيس مدينة الكرامة يكون من يستأهل من الكرامات أكثر مما

(١) السياسات المدنية ، ص ٦٠ - ٦١ : " وههنا شيء آخر محبوب جداً عند كثير من أهل الجاهلية وهو الغلبة فإن الفائز بها عند كثير منهم مغبوط ولذلك ينبغي أن يعد ذلك أيضاً من الإستيهالات الجاهلية ، فإن أجل ما ينبغي أن يكرم الإنسان عليه عندهم أن يكون مشهوراً بالغلبة في شيء أو شيئين أو أشياء كثيرة وأن لا يقلب أما بنفسه وأما لأجل كثرة أنصاره أو قوتهم أو بهما جميعاً وأن لا يتأله إذا مكروه ويتأله هو غيره بالمكروه إذا أراد فإن هذه عندهم حال من أحوال الغلبة ويستأهل بها الإنسان الكرامة عندهم والأفضل في هذا الباب يكرم أكثر ."

يستأمله كل من في المدينة سواء : فينبغي أن يكون له الحسب أكثر مما لغيره إن كانت الكرامة في المدينة بالحسب فقط ، وكذلك الأمر إن كانت الكرامة باليسار . على أن أفضل الرؤساء هو من يعمل على تحصيل السعادة وبذلها لأهل المدينة دون أن يطلب شيئاً منها لنفسه إكتفاء بما يناله من المدح والإجلال والتعظيم بالقول والفعل وأن يشهر إسمه بذلك عند سائر الأمم ويخلد زماناً طويلاً . يقول الفارابي : " وأفضل هؤلاء الرؤساء عندهم من أنال أهل المدينة هذه الأشياء ولم يتلبس هو بشيء من الكرامة فقط مثل أن ينيلهم اليسار ولا يطلب اليسار أو ينيلهم اللذات ولا يطلب اللذات بل يطلب الكرامة وحدها والمدح والإجلال والتعظيم بالقول والفعل وأن يشهر إسمه بذلك عند سائر الأمم في زمانه ويعدده ويقتى نكره زماناً طويلاً فهذا هو الذي يستأهل الكرامة عندهم " (١) .

٥ - مدينة القلب :

وهي المدينة التي قصد أهلها أن يكونوا القامرين لغيرهم الممتعين أن يتهرمهم غيرهم ، وتكون سعادتهم في اللذة التي يحصلوا عليها من القهر والغلبة فقط . فالعامل الجامع بين أهل هذه المدينة هو حبهم للقهر والغلبة ، وإن اختلفوا بعد ذلك في مقدار هذه المحبة ، وفي أنواع الغلبات ، وأنواع الأشياء التي يقلب الناس عليها : فتكون محبتهم لأن يغلّبوا غيرهم إما على دمائهم وأرواحهم ، وإما على أنفسهم حتى يستعبدهم ، وإما على أموالهم حتى ينتزعوها منهم . ويكون قرضهم من كل ذلك الغلبة والقهر والإدلال وأن لا يملك المقهور من نفسه أو مما قلب عليه شيئاً . وأما عن أدوات القهر والغلبة ، فقد تكون قوة الجلد التي يتمتعون بها ، وقد تتمثل فيما لديهم من سلاح وعتاد ، وقد يصلون إلى ذلك عن طريق جودة الرأي والتدبير .

وأهل مدينة القلب غالباً ما يعرض لهم الجفاء والقسوة وشدة الغضب والبذخ وشدة النهيم من التمتع بوجوه اللذة المحسوسة من مآكل ومشرب والإستكثار من النكاح . ومع ذلك فإن ميلهم للقهر والغلبة لا يظهر إلا في مواجهة الجماعات المجاورة ، أما فيما بينهم فإن حاجتهم إلى الإجتماع تمنعهم من أن

يعتدى بعضهم على بعض .

ورئيس هذه المدينة هو أقوى أفرادها بجودة التدبير والإحتيال وكمال
الرأى الذى يمكنه من توجيه الأفراد إلى تحقيق القهر والغلبة على غيرهم ،
وحماية أنفسهم بحيث لا يتمكن غيرهم من غلبتهم وقهرهم . ومن ناحية أخرى فإن
قوانين وشرائع هذه المدن تكون دائماً متوائمة مع ما يميز به أهلها من طبائع
ومحقة لما يسعون إليه من أفراد ، فهى تكفل لهم الغلبة على الآخرين ، وتحول
دون أن يقال منهم غيرهم . وفى ذلك يقول الفارابى : " ورئيسهم هو أقوام
بجودة التدبير من أن يستعملهم فى أن يغلبوا من سواهم وأجودهم إحتيالاً
وأكملهم رأياً فيما ينبغى أن يعملوا حتى يروا القالين أبدأ وأن يكونوا مستعينين
من غلبة غيرهم أبدأ ، هو رئيسهم وهو ملكهم ويكونوا أعداء لكل من سواهم
وتكون سننهم كلها سننتنا ورسوماً إذا استنتوا بها كانوا أحرىاء أن يغلبوا
غيرهم " (١) .

٦ - المدينة الجماعية :

وهى المدينة التى يكون كل واحد من أهلها مطلق الحرية ، يعمل ما يشاء ،
وأهلها متساوون ، ليس لأحد منهم على غيره سلطان . وتقضى قوانينهم بآته
لافضل لإنسان على إنسان أصلاً . وقد عرفها الفارابى فى السياسات المدنية " -
بقوله : " فاما المدينة الجماعية فهى المدينة التى كل واحد من أهلها مطلق مخرى
بتفسه يعمل ما شاء وأهلها متساوون ويكون سننتهم أن لافضل لإنسان على إنسان
فى شىء أصلاً ، ويكون أهلها أحراراً يعملون بما شأوا ، وهؤلاء لا يكون لأحد
منهم على أحد منهم ومن غيرهم سلطان إلا أن يعمل فيما تزداد به حريتهم " (٢) .

ويتولى رئيس المدينة الجماعية السلطة إما بناء على رغبة واختيار أهل
- المدينة - ، أو كما يعبر الفارابى " بهوى هوته أهل المدينة " -
وإما بالوراثة " بأن كان لأبائه فيهم رئاسة محمودة فحفظ فيه

(١) السياسات المدنية ، ص ٦٥ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٦٩ .

حق أباته " (١). وفي جميع الأحوال فإن أكرم الرؤساء وأفضلهم وأكثرهم طاعة هو الذي يوصل أهل المدينة إلى الحرية وإلى كل ما فيه هواهم وشهواتهم ، ويعمل على الحفاظ على ذلك ، دون أن ينال هو من الشهوات إلا الضروري فقط . أما من سوى ذلك من الرؤساء " فإما أن يكون مساوياً لهم متى كان إذا اصطنع إليهم الضيقات التي هي إرادتهم وشهواتهم بذلوا له على ذلك كرامات وأموالاً تساوى مايفعله بهم فحينئذ لا يرون له على أنفسهم فضلاً . ويكونوا أفضل منه متى كانوا يبذلون له الكرامات ويجعلون له من أموالهم حظاً ولا ينتفعون به " (٢) .

ويرى الفارابي أن إنشاء المدن الفاضلة ورئاسة الأفاضل يكون من بين المدن الجماعية أمكن وأسهل . وتبرير ذلك عنده أن المدن الجماعية " تكون محبوبية محبوب السكني بها عند كل أحد لأن كل إنسان كان له هوى وشهوة ما قدر على نيلها من هذه المدينة فيهرع الأمم إليها فيسكنونها فيعظم عظماً بلا تقدير ويتوالد فيها الناس من كل جيل وكل ضرب من ضروب التزاوج والنكاح ويحدث فيها أولاد مختلفي القطر جداً ومختلفي التربية والنشؤ جداً فتحصل هذه المدينة مدناً كثيرة متميزة بعضها عن بعض لكن داخلية بعضها في بعض متفرقة أجزاء بعضها إلى أجزاء البعض لا يتميز الغريب بها من القاطن وتجتمع فيها الأهواء والسير كلها فذلك ليس يمتنع إذا تهادى الزمان بها أن ينشؤا فيها الأفاضل فيتفق فيها وجود الحكماء والخطباء والشعراء في كل ضرب من الأمور ويمكن أن يتلفظ منها أجزاء للمدينة الفاضلة " (٣) .

تلك هي أقسام المدينة الجاهلية كما بينها المعلم الثاني ، ومن الواضح أن أسماها مستمدة من الغايات التي يسعى أهلها إلى تحقيقها ، وهذه الغايات تتمثل على التوالي في : الكفاف ، اليسار، المتع الحسية ، الشهوة والمجد ، القهر ، والحرية المطلقة . وحرى بالملاحظة أن الفارابي اعتبر النظم الجاهلية

(١) السياسات المدنية ، ص ٧٠ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٧٠ .

(٣) السياسات المدنية ، ص ٧٠ - ٧١ .

المختلفة التي ذكرها مجرد نماذج نظرية ، مؤكداً على أن ماهو موجود بالفعل في السياسات الجاهلية لايتماشى حرفياً مع أى منها ، بل يمثل خليطاً مركباً من السياسات المختلفة حيث الحاكم لايسير وفق سياسة ثابتة بل يتبع أهواءه وميوله التي تخضع للتغيير وفقاً لمصالحة (١) .

وقد ذهب البعض إلى أن الفارابي قد أضاف إلى هذه الأقسام الستة للعدن الجاهلية قسماً سابعاً وهو " مدينة الندالة " (٢) . إلا أنه ثمة رأى آخر نرجحه يقرر أن مدينة الندالة ماهى في الواقع إلا " المدينة البدالة " ، وأن الخطأ هنا هو خطأ في مواضع النقط ، فالأصل هو كلمة " بدالة " ولكن تغيير موضع النقطة الأولى وزيد نقطة ثانية على السدال فقرأت " ندالة " ، ولعل خير دليل على ذلك هو أننا لو قرأنا مايقصده الفارابي " بمدينة الندالة " لرأيناه يشير إلى نفس المعنى الذي قصده للمدينة البدالة ، فهو يقول أن مدينة الندالة هى : " التي يتعاون أهلها على نيل الثروة واليسار وجمعهما فوق الحاجة دون الإنفاق منهما إلا فى الضرورى مما به قوام الأبدان " ، وقد عرف المدينة البدالة بأنها المدينة " التي قصد أهلها أن يتعاونوا على بلوغ اليسار والثروة ولا يتقعدوا باليسار فى شئيه آخر لكن على أن اليسار هو الغاية فى الحياة . وإذا أمعنا النظر فى المعنيين لرأيتاهما يشيران إلى معنى واحد الأمر الذى يجعلنا نقرر أن مدينة " الندالة " ماهى إلا " المدينة البدالة " أصابها شيء من التحريف ، وليست نوعاً أو قسماً سابعاً من أنواع المدن الجاهلية (٣) .

ثانياً - المدن الفاسقة :

وهى التي يعلم أهلها كل مايعلمه أهل المدينة الفاضلة من أمر السعادة والله عز وجل والثوانى والمقتل الفعال... الخ ويعتقدون ذلك كله ،

(١) فصول منتزعة ، ص ٩٢ .

(٢) راجع : حنا الفاخورى و خليل الجر ، تاريخ الفلسفة العربية ، ج ٢ ، ص ١٤٩ - محمد

على أبوريان ، تاريخ الفكر الفلسفى فى الإسلام ، ص ٢٨٩ - سعيد زايد ، الفارابى ، ص ٥٦ .

(٣) راجع فى هذا المعنى : على عبدالمعطى ، محمد جلال شرف ، الفكر السياسى فى

الإسلام ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

ولكنهم يتجهون منهج أهل المدن الجاهلية ويسلكون مسلكهم . فهم يعلمون ويعتقدون ولكنهم لا يعملون . يقول الفارابي : " المدينة الفاسقة وهي التي آرائها الآراء الفاضلة وهي التي تعلم السعادة والله عز وجل والثواني والعقل الفعال وكل شيء سبيله أن يعلمه أهل المدينة الفاضلة ويعتقدونها ولكن تكون أفعال أهلها أفعال أهل المدن الجاهلية " (١) .

ويتفرع عن المدينة الفاسقة مدناً على عدد أنواع مدن أهل الجاهلية ، نتيجة التشابه الذي يجمع بين أهل هذه المدن سواء من ناحية الأفعال والأخلاق أو من ناحية الأقران التي يسعون إلى تحقيقها ، من كرامة وخبية ويسار... الخ . وإن كان ثمة فارق يميز أهل المدينة الفاسقة عن أهل المدن الجاهلية فهو من ناحية الآراء التي يعتقدونها فقط . ويقرر الفارابي أن أحداً من أهل المدن الفاسقة لا ينال السعادة الحقيقية أصلاً (٢) .

ثالثاً - المدينة المتبدلة :

وهي المدينة التي كانت آراء أهلها وأفعالهم في الماضي مطابقة لآراء أهل المدينة الفاضلة وأفعالهم غير أنها تبدلت وتحولت عن هذه الحال فساد بين أهلها . زيف الآراء وفساد الأعمال والأفعال (٣) .

رابعاً - المدينة الضالة :

وهي المدينة التي تسود فيها السعادة المظنونة ، ولا يسير أهلها على العقيدة الصحيحة في الله عز وجل وفي الثواني وفي العقل الفعال ، ويكون رئيسها الأول ممن أوهم على خلاف الحقيقة أنه يوحى إليه ، فيخدع الناس ويفرهم بأقواله وأفعاله . يقول الفارابي : " والمدينة الضالة هي التي تظن بعد حياتها هذه السعادة ولكن خيرت هذه وتعتقد في الله عز وجل وفي الثواني وفي العقل الفعال آراء فاسدة لا يصلح طليها ولا إن

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٤ - ٨٥ .
 (٢) السياسات المدنية ، ص ٧٣ - ٧٤ .
 (٣) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٤ - ٨٥ .

أخذت على أنها تمثيلات وتخييلات لها ويكون رئيسها الأول ممن أوهم أنه يوحى إليه من غير أن يكون كذلك . ويكون قد أستعمل في ذلك التوبيهات والمخادعات والفرود " (١) .

خامساً - النوايب أو نواب المدن :

وهم أفراد يعيشون في المدينة الفاضلة كما يعيشون في غيرها من المدن . ويصفهم الفارابي بقوله : " فإن النوايب في المدن منزلتهم فيها منزلة الشيلم في الحنطة ، أو الشوك النابت فيما بين الزرع ، أو سائر الحشائش غير النافعة والضارة بالزرع والفرس " (٢) .

وقد قسم الفارابي النوايب إلى أنواع متعددة (٣) تشير إليها فيما يلي :

١ - المقتنعون : وهم الذين يتمسكون بالأفعال الفاضلة التي تتال بها السعادة ، غير أنهم يقصرون من وراء ذلك تحقيق أهداف أخرى مثل الكرامة أو اليسار أو الفخر أو الرئاسة .

٢ - المحرفة : وهم الذين يفولون الفاظ واضح السنة وأقاوله ليحققوا ماتصبروا إليه أنفسهم من غايات أهل الجاهلية ، مما تمنعه شرائع المدينة الفاضلة وملتها (٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٢) السياسات المدينة ، ص ٥٧ .

(٣) فصول منتزعة ، ص ٨٨ .

(٤) يقول الفارابي في هذا الصدد : " ومنهم من يكون له هوى في شئ من غايات أهل الجاهلية فمنعته شرائع المدينة وملتها من ذلك فيعمد إلى الفاظ واضح السنة وأقاوله في وصاياه فيتأولها على ما يوافق هواه ويحسن ذلك الشئ بذلك التأويل وهؤلاء يسمون المحرفة " . السياسات المدنية ، ص ٧٤ .

٣ - المارقة : وهم الذين لا يقصدون تحريف الفاظ واضح السنة وأقاريله ، ولكن نظراً لسوء فهمهم ونقصان تصورهم فإنهم يفهمون شرائع المدينة الفاضلة على غير مقصد واضح السنة ، فتصير أفعالهم خارجة عن مقصد الرئيس الأول فيضلوا دون أن يشعروا (١) .

٤ - المزيقون : وهم الذين يعمدون إلى تزيف آراء أهل المدينة الفاضلة سواء عند أنفسهم أو عند غيرهم ، وهؤلاء على أنواع : -

- فمنهم غير المعاندين الذين لا يصرون على رأى وإنما هم مسترشدون ومطالبون للحق ، ومن ثم فإنه من الممكن إقناعهم ورفعهم إلى مرتبة الحق بإستعمال منهج التصور لا التخيل فى نهاية الأمر .

- ومنهم من يصبر على التزيف حتى وإن رفعوا مرتبة أو بلغوا مرتبة الحقيقة ، فهدفهم هو تحقيق الغلبة وأهداف أهل الجاهلية عامة ، وهم لا يحيون أن يسلموا ما يقوى السعادة والحق فى النفوس .

- ومنهم من يزيفون الآراء لعجز أذهانهم عن تصور الحقيقة ، وسوء فهمهم لها (٢) .

٥ - الأعمار الجاهال : وهم الذين يرون أنه ليس فيما يدرك شيئاً صادق أصلاً ، وأن كل من يدرك شيئاً فهو كاذب .

(١) ويقول الفارابى فى هذا الصدد : " ومنهم من ليس يقصد تحريفاً لكن لسوء فهمه عن واضح السنة ونقصان تصورهم لأقاريله يفهم أمور شرائع المدينة على غير مقصد واضح السنة ، فتصير أفعاله خارجة عن مقصد الرئيس الأول فيضل ولا يشعر ، فهؤلاء هم المارقة " . السياسات المدنية ، ص ٧٤ .

(٢) راجع ماسبق ، ص ٤٨ .

٦ - البهيميون : وصفهم الفارابي بقوله : " فالبهيميون بالطبع ليسوا مدنيين ولا تكون لهم إجتماعات مدنية أصلاً بل يكون بعضهم على مثال ما عليه البهائم الإنسية وبعضهم مثل البهائم الوحشية . فبعض هؤلاء أمثال السباع . لذلك يوجد منهم من يأوى البرارى متسرقين ، ومنهم من يأويها مجتمعين ويتسافدون تسافد الوحش - ومنهم من يأوى قرب المدن ، ومنهم من لا يأكل إلا اللحوم النيئة ، ومنهم من يرمى النباتات ، ومنهم من يفترس مثل ما يفترس السباع . وهؤلاء يوجدون في أطراف المساكن المعمورة إما في اقاصى الشمال وإما في اقاصى الجنوب - وهؤلاء ينبغي أن يجرى مجرى البهائم ، فما كان منهم إنسياً وانتفع به في شيء من المدن ترك واستعبد واستعمل كما تستعمل البهيمة . ومن كان منهم لا ينتفع به أو كان ضاراً عمل به ما يعمل بسائر الحيوانات الضارة ، وكذلك ينبغي أن يعمل بمن اتفق أن يكون من أولاد أهل المدن بهمياً " (١) .

ومن هذا الوصف يمكن القول أن الفارابي إنما يقصد بالبهيميين مجتمع الجريمة الذى يشتمل على المجرمين في المدينة وعلى البغاء وقطاع الطرق ، والبدو الرحل الذين يشنون الغارات على مجتمعات المدن .

وإذا أمعنا النظر في طوائف النوايب أو توائب المدن كما يصفها لنا المعلم الثانى لتبين أن منهم الإتهازيين أو المقتنعين ، ومنهم المترصين يشرائع وقوانين المجتمع يبتغون تزييفها وتحريفها حتى يتمكنوا من تحقيق أقراضهم ومآربهم الخاصة والتي تتعارض أصلاً مع هذه الشرائع والقوانين ، ومنهم المجرمين الذين يترصون بالمجتمع ككل بهدف النيل من سلامته والقضاء على الأمن والإستقرار فيه . ولا يخفى ما يمثله كل هؤلاء من خطر على النظام العام وتهديد لحياة المجتمع ، ومن هنا نجد أن الفارابي كان حريصاً على أن يؤكد ضرورة أن يعاى الحاكم النوايب إهتماماً كبيراً حتى يخلص المجتمع من شرورهم إما بتقوية الفضيلة في نفوسهم وإعادتهم إلى جادة الحق والصواب ، وإما بإصلاحهم وإستيعابهم من طريق تكليفهم بأعمال تشغلهم عن أفكارهم

المنحرفة ، وإما يعقاب من لا يجدى فيه الإصلاح سواء بالحبس أو حتى بالنفى والإبعاد كلية عن المدينة . يقول الفارابى " فمن أجل ذلك واجب على رئيس المدينة الفاضلة تتبع الثابتة وإشغالهم وعلاج كل صنف منهم بما يصلحه خاصة ، إما بإخراج من المدينة ، أو بعقوبة أو بحبس ، أو بتصريف فى بعض الأعمال وإن لم يسعوا له " (١) .

خصال أهل المدن المضادة للمدينة الفاضلة :-

وإذا كانت مضادات المدينة الفاضلة تختلف فيما بينها تبعاً لاختلاف الغاية التي يسعى إلى تحقيقها كل منها ، إلا أنه ثمة خصال مشتركة تجمع بينها جميعاً ، وتتمثل أولاً فى تخلف النظام والتراتب الإجتماعى ، وثانياً فى اختلاف ملوكها عن ملوك المدن الفاضلة ، وثالثاً فى تمادى أهلها فى الجهل والفسق والضلال ، ورابعاً فى سيادة فكرة العدل الطبيعي بين أفرادها . وثالثاً بعضاً من الضوء على كل خصلة من هذه الخصال حتى تكتمل لنا صورة الحياة فى المجتمعات المضادة للمجتمع الفاضل .

أولاً - تخلف النظام والتراتب الإجتماعى :

رأينا فيما سبق (٢) كيف أن الفارابى كان حريصاً على إبراز فكرة الوحدة والترتيب فى كل شيء : فقرر أن للنفس الإنسانية وحدة تظهر فى إتصال قواها بعضها ببعض ، وترتيباً يظهر فى رئاسة بعضها على بعض بحيث تكون الناطقة أعلاها والهادية أدناها ، وأن لأعضاء البدن مراتب أعلاها مرتبة القلب ، وهو العضو الرئيسى الذى تخدمه جميع الأعضاء ، وأدناها مرتبة الأعضاء التى تخدم ولا تخدم . كما طبق نفس الفكرة أيضاً على مدينته الفاضلة؛ حيث يرى أن فيها مراتب فى الرئاسة والخدمة تتفاضل بحسب الآداب التى تادبها بها ، وأن الرئيس الأول هو الذى يرتب الطوائف ، ويضع كل إنسان من كل طائفة فى المرتبة التى هى استثنائه . فالمدينة الفاضلة شبيهة

(١) فصول منتزعة ، ص ٣٥ .

(٢) راجع ما سبق ، ص ٢٤ - ٢٥ .

بالموجودات الطبيعية التي نجد فيها الوحدة والترتيب ؛ بمعنى أنها مرتبطة
أجزاؤها بعضها ببعض مثلثة مع بعض ، ومرتبطة بتكديم بعض وتأخير بعض ،
كترتيب الموجودات الطبيعية وانتلاها .

وقد نظر الفارابي إلى فكرة الوحدة والترتيب هذه على أنها أحد الأسس
الجمهورية للتمييز بين المدن الفاضلة والمدن الجاهلية والضالة ؛ ففي هذه الأخيرة
يسود الإعتقاد بأن الأشياء تجري على غير نظام ، وأن مراتب الموجودات غير
محفوتة ، بحيث ينال كل منها مايناله على غير إستئصال منه ، وإذا كانت هذه
هي طبيعة الموجودات وفطرتها ، فإنه ينبغي أن تكون متفالية متهاجرة لا مراتب
فيها ولانظام ولا إستئصال يختص به أحد دون أحد سواء فيما يتعلق بالكرامة أو
بأي شيء آخر ، وأن يستأثر كل إنسان بكل خير هو له في الوقت الذي يغالب
غيره في كل خير يفيده ، ورتبوا على ذلك أن الإنسان الأظهر لكل من يناوئه يكون
هو الأسعد فيهم .

وتنعكس هذه الأنكار والآراء القيمة الفاسدة على نظرية أهل المدن
الجاهلية والضالة إلى الإجتماع البشري وتيريوم لوجوده ؛ فيعضهم يرى أن
الإجتماع لايقوم إلا على الحاجة والضرورة ؛ فلا يرتبط إثنان إلا عند الضرورة
ولا ياتلفان إلا عند الحاجة ، كان يتعرضا لخطر خارجي ، فإذا زال هذا الخطر
فينبني أن يتنافرا ويفترقا . وبعضهم يزعم أن الإجتماع الإنساني ينشأ عن
الفقر ، بأن يكون هناك من هو أقوى بدناً وسلاحاً فيقهر غيره ويسخرهم
لإرادته ويتخذ منهم آلات لقهر غيرهم وهكذا ، بحيث يكون الجميع مؤازرين
ومعاونين له في تحقيق منافعهم وأموالهم . ويرى البعض أن الإجتماع إنما يقوم
على التحاب والإنتلاف ، ولكنهم اختلفوا فيما يكون به التحاب :

فقال إن أساسه القربى ، أي الإنتساب إلى والد واحد ، لأن التنافر
والتباين إنما يكون بتباين الآباء ، أما الإشتراك في الوالد الأخص والأقرب فإنه
يجب إرتباطاً أشد ، وبه يكون الإجتماع والإنتلاف والتحاب والتأزر على أن
يغلبوا غيرهم وعلى الإمتناع من أن يغلبهم غيرهم .

- وقيل إن الإرتباط إنما يكون بالتصاهر ، وقيل أنه يكون بالإشتراك في

الرئيس الأول الذى جمعهم أولاً ودير أمرهم حتى مكثهم من الغلبة ونيل
بعض خيرات الجاهلية .

- وقيل إن الإرتباط يكون بالإيمان والتحالف والتعاقد على ما يعطيه كل
إنسان من نفسه ولا ينافر الباقين ولا يخاذلهم وتكون أيديهم واحدة فى أن
يقبلوا غيرهم وأن يدفعوا عن أنفسهم غلبة غيرهم لهم .

- وقيل إن الإرتباط هو بتشابه الخلق والشيم الطبيعية والإشتراك فى
اللغة واللسان .

- وقيل إن الإرتباط هو بالإشتراك فى المنزل ثم الإشتراك فى المساكن ثم
الإشتراك فى السكة ثم الإشتراك فى المحلة ، ثم الإشتراك فى المدينة ، ثم
الإشتراك فى الصقع الذى فيه المدينة (١) .

وأياً ما كان الأمر فإن جميع هذه الآراء وإن كانت تصدق بالنسبة للمدن
الجاهلية ، حيث يتصف أهلها بالانانية وحب الذات وتتصف آراؤهم بالجهالة
والضلالة ، فإنها لاتصدق بالنسبة للمدينة الفاضلة - أو بصفة عامة بالنسبة
للمجتمع الفاضل - حيث يقصد بالإجتماع التعاون على الأشياء التى تتال بها
السعادة الحقيقية : " فالمدينة التى يقصد بالإجتماع فيها التعاون على الأشياء
التي تتال بها السعادة فى الحقيقة هى المدينة الفاضلة . والإجتماع الذى به
يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل . والأمة التى تتعاون مدنها كلها
على ماتتال به السعادة هى الأمة الفاضلة . وكذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٨ - ١٠٢ .

إذا كانت الأمة التي فيها يتعاونون على بلوغ السعادة " (١) .

الخلاصة إذن هي أن المدن المضادة للمدينة الفاضلة تفتقر للنظام والقيام على مراتب وذلك نتيجة فساد الآراء والمعتقدات وما يصاحبه من سوء التصرفات والأعمال والإرتباطات .

ثانياً - طبيعة الرئاسة في المدن الجاهلة :

يفكسد الفارابي على أن سلوك الجاهلية يكون دائماً على عهد مدتهم ؛ بمعنى أن كل واحد منهم إنما يدبر المدينة التي هو مسلط عليها ليحصل على هواه وميله (٢) . وتكون الغاية من الرياسة إما التمكن من الضروري وإما تحقيق اليسار وإما التمتع باللذات وإما الحصول على الكرامة والندى والمديح وإما بلوغ الغلبة وإما نيل الحرية . ولذلك فإن هذه الرياسات تشتري شراءً بالمال ، وخاصة الرياسات التي تكون في المدينة الجماعية ، لأنه " ليس أحد هناك أولى بالرياسة من أحد فمتى سلحت الرياسة فيها إلى أحد فإما أن يكون أهلها متطولين بذلك عليه وإما أن يكون قد أخذوا منه أموالاً أو عرضاً آخر " (٣) .

والرئيس الفاضل في مثل هذه المدن يكون هو الذي يقتدر على جودة الرؤية وحسن الإحتيال فيما ينيلهم شهواتهم وأهوائهم على اختلافها وتباينها ، ويحفظها عليهم ، ولا يردأ من أمثالهم شيئاً بل يقتصر على الضروري من قوته فقط . أما الفاضل الذي هو في الحقيقة فاضل ، والذي إذا رأهم قدر أفعالهم وسددهم نحو السعادة الحقيقية ، فإن أهل المدن الجاهلية يأبون رياسته وينكرونها ، ولذلك فإنه غالباً ما يكون مرفوضاً من غير الأفاضل . وإذا فرض وتولى هو الرئاسة فإنه إما مخلوع ، وإما مضطرب الرياسة متنازع فيها (٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٣) السياسات المدنية ، ص ٧١ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٧١ .

ثالثاً - التماهى فى الجهل والفسق والضلال :

السياسة عند الفارابى آثارها المحسوسة فى أبدان المواطنين ونفوسهم ومستوى حياتهم : فالأفعال التى تقال بها السعادة من شأنها أن تكسب الأفراد هيئة نفسانية جيدة فاضلة ، وكلما دأبوا عليها أكثر صارت هيئتهم تلك أقوى وأفضل . وعلى العكس من ذلك ، فإن الأفعال غير الفاضلة من شأنها أن تكسب الأفراد هيئات نفسانية رديئة ناقصة ، وكلما واطبوا عليها إزدادت هيئاتهم النفسانية نقصاً إلى أن تصير أنفسهم مرضى فيلتذون بالهيئات التى يستفيدونها بتلك الأفعال ويتأثرون بالأشياء الجميلة الفاضلة أو لايتخيلونها أصلاً .

ويشبهه الفارابى أهل الجاهلية فى ذلك يمرضى الأبدان الذين هم لفساد مزاجهم يستلذون الأشياء التى ليس شأنها أن يلتذ بها ويتأثرون بالأشياء التى شأنها أن تكون لذية ، فيقول : " كما أن مرضى الأبدان مثل كثير من المحسوسين لسفاه مزاجهم يستلذون الأشياء التى ليس شأنها أن يلتذ بها من الطعم ويتأثرون بالأشياء التى شأنها أن تكون لذية ولايحسون بطعم الأشياء الحلوة التى من شأنها أن تكون لذية كذلك مرضى الأنفس بفساد تخيلهم الذى إكتسبوه بالإرادة والعادة يستلذون الهيئات الرديئة والأفعال الرديئة ، ويتأثرون بالأشياء الجميلة الفاضلة أو لا يتخيلونها أصلاً " . ويبرر الفارابى ذلك بقوله : " أن هذه الهيئات المستفادة من أفعال الجاهلية هى بالحقيقة يتبعها أذى عظيم فى الجزء الناطق من النفس ، وإنما صار الجزء الناطق لايشعر بأذى هذه لتشاغله بما تورد عليه الحواس " (١).

ويعيش أهل المدن المضادة للمدينة الفاضلة الدهر كله فى أذى عظيم نتيجة فساد تخيلهم الذى إكتسبوه بالإرادة والعادة . فالمواظبة على الأفعال الرديئة والأعمال الجاهلية تجعلهم يعتقدون أن مايفعلونه هوالصواب ، وأن ماعده هو الباطل الذى لايحقق السعادة ، فإن جاء بعد ذلك من يدعوهم إلى الهدى

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٢ .

أورشدهم إلى طريق السعادة الحقيقية وبين لهم الأفعال التي هي بطبيعتها
فاضلة ، لم يستمعوا له ولم يعتقدوا في أقواله (١) .

وحرى بالملاحظة أن الهيئات النفسانية الرديئة لا يكتسبها الإنسان إلا إذا
واظب على الأفعال الرديئة بإرادته وإختياره ، أما إذا اضطر أحد الأفراد للقيام
ببعض أفعال الجاهلية تحت ضغط الإكراه والقهر ، فإن ذلك لا يكتسبه هيئة
نفسانية مضادة للهيئات الفاضلة . ويوضح الفارابي مضمون هذه الفكرة بقوله :
" وأما المضطرون والمقهورون من أهل المدينة الفاضلة على أفعال الجاهلية فإن
المقهور على فعل شيء لما كان يتأذى بما يفعله من ذلك صارت مواظبته على ما
قسر عليه لاكتسبه هيئة نفسانية مضادة للهيئات الفاضلة فتكرر عليه تلك الحال
حتى تصير منزلته منزلة أهل المدن الفاسقة فلذلك لاتصوه الأفعال التي أكره
عليها . وإنما يقال الفاضل ذلك متى كان المتسلط عليه أحد أهل المدن المضادة
للمدينة الفاضلة واضطر إلى أن يسكن في مساكن المضادين " (٢) .

وقد حاول الفارابي أن يربط ، في هذا الصدد ، بين آرائه السياسية وبين
إحدى القضايا الفلسفية الكبرى وهي قضية خلود النفس . ففي رأيه أن النفوس
الجاهلة التي لم تصل إلى حد الكمال بمعرفة الخير الأسمى هي التي تقنى بقاء
الجسد لأنها لاتزال متصلة بمطالب الجسد وتوازعه الشريرة ، أما النفوس
الكاملة ؛ وهي التي عرفت السعادة وعملت على بلوغها فهي التي تخلد وتبقى
بعد زوال الجسد . ويعبر عن ذلك بقوله : " وتلك حال الأفعال التي يقال بها
السعادة ، فإنها كلما زادت منها وتكررت وواظب الإنسان عليها ، صيرت النفس
التي شأنها أن تسعد أقوى وأفضل وأكمل إلى أن تصير من حد الكمال إلى أن
تستغنى عن المادة فتحصل متبرئة منها فلا تتلف بتلف المادة ، ولا إذا بقيت

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٠ - ٩١ : " وكما أن في المرضى من لا يشعر بعلة وفيهم
من يظن مع ذلك أنه صحيح ويقوى ظنه بذلك حتى لا يصغى إلى قول طبيب أصلاً كذلك من كان من
مرضى الأنفس لا يشعر بمرضه ويظن مع ذلك أنه فاضل صحيح فإنه لا يصغى أصلاً إلى قول
مرشد ولا معلم ولا مقوم " .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٣ - ٩٤ .

إحتاجت إلى مادة " (١) . ويضيف في موضع آخر : " أما أهل المدن الجاهلية فإن أنفسهم تبقى غير مستكملة بل محتاجة في قوامها إلى المادة ضرورية ... فإذا بطلت المادة التي بها كان قوامها بطلت القوى التي كان من شأنها أن يكون بها قوام ما يبطل .. وهؤلاء هم الهالكون والصائرون إلى العدم على مثال ما يكون عليه البهائم والسيباع والأفاعى " (٢) .

خلاصة القول إذن هي أن أهل المدن المضادة للمدينة الفاضلة تصير أنفسهم مرضى نتيجة فساد تخيلهم الذي إكتسبوه بالإرادة والعادة ، وهم مع ذلك لا يشعرون بأنهم مرضى ، ومن ثم فإنهم لا يستجيبون لقول مرشد ولامعلم ولا مقوم ، فيبقون الدهر كله في أذى عظيم ، وهذا هو الشقاء المضاد للسعادة .

رابعاً - سيادة فكرة العدل الطبيعي :

ومن الوصف الذي قدمه لنا المعلم الثاني للمدن الجاهلية والفاسقة والمبدلة والضالة ، نجد أن الحياة في هذه المدن إنما تقوم على أساس من القهر والقوة وتتأزج البقاء والتغالب ، كما تصطبغ الآراء فيها بصيغة الجهالة والضلالة . ومن تلك الآراء أن الأرض ميدان لتنازع البقاء ، وأن كلا من الموجودات يلتمس إبطال الآخر ليستأثر وحده بالوجود ، فيكون الوجود لمن ظب والسعادة لمن انتصر ، ويكون حظ الضعيف القناء أو الإستعباد . هذه الأفكار للناسدة تتعكس بدورها على مفهوم العدل عند أهل هذه المدن وتصورهم له : فالعدل عندهم هو مافى الطبع من التغالب والتصارح والتهارج ، وهو قائم على القوة والقهر وعلى أن يحصل كل إنسان ما يقوى عليه . ففعل الغالب عدل دائماً ، وعلى الضعيف إتقاء شر القوى بممارسة القناعة وقبول الإستعباد . وكذلك فإن سائر ما يسمى عدلاً مثل مافى البيع والشراء ، ومثل رد الودائع ، ومثل عدم الغصب وعدم الجور ، فإن مستعمله إنما يستعمله أولاً لأجل الخوف والضعف وعند الضرورة الواردة من خارج . فإذا كان المتعاقدون ضعفاء يخاف بعضهم بعضاً حافظوا على الشركة ،

١ - المصدر السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .

٢ - المصدر السابق ، ص ٩١ - ٩٢ .

ولكن متى قوى أحدهم على الآخرين غير شرائط الإتفاق ورام القهر . وقد يترك الناس التغالب ويتعاونون على الحياة ، فإذا وقع التكافؤ وتمادى الزمان على ذلك ، وجاء من لا يعرف أوله ، " حسب أن العدل هو هذا الموجود الآن ، ولا يدري أنه خوف وضعف "

ويبين لنا المعلم الثانى مفهوم العدل الطبيعى وأساسه فى قوله : " قالوا فإن تميزت الطوائف بعضها من بعض بأحد هذه الإرتباطات ، إما قبيلة من قبيله أو مدينة عن مدينة أو أحلاف عن أحلاف أو أمة عن أمة ، كانوا مثل تمييز كل واحد عن كل واحد ، فإنه لا فرق بين أن يميز كل واحد عن كل واحد ، أو يميز طائفة عن طائفة ، فينبغى بعد ذلك أن يتقالبوا ويتهاجروا . والأشياء التى يكون عليها التغالب هى السلامة والكرامة واليسار والذات وكل ما يوصل به إلى هذه . وينبغى أن يروم كل طائفة أن تسلب جميع ما للآخرى من ذلك لنفسها ويكون كل واحد من كل واحد بهذه الحال ، فالقاهرة منها للآخرى على هذه هى الفائزة وهى المغبوظة وهى السعيدة . وهذه الأشياء هى التى فى الطبع ، إما فى طبع كل إنسان ، أو فى طبع كل طائفة ، وهى تابعة لما عليه طبائع الموجودات الطبيعية . فما فى الطبع هو العدل ، فالعدل إذا التغالب . والعدل هو أن يقهر ما اتفق منها . والمقهور أما أن قهر على سلامة بدنه أو هلك وتلف وانفرد القاهر بالوجود ، أو قهر على كرامته وبقى ذليلاً ومستعبداً تستعبده الطائفة القاهرة ويفعل ما هو الأنفع للقاهر فى أن يتال به الخير الذى عليه الغالب ويستديم به . فاستعباد القاهر للمقهور هو أيضاً من العدل ، وأن يفعل المقهور ما هو الأنفع للقاهر هو أيضاً عدل ، فهذه كلها هى العدل الطبيعى وهى القضييلة . وهذه الأفعال هى الأفعال الفاضلة ، فإذا حصلت الخيرات للطائفة القاهرة فينبغى أن يعطى من هو أعظم قناء فى الغلبة على تلك الخيرات من تلك الخيرات أكثر . والأقل قناء فيها أقل . وإن كانت الخيرات التى غلبوا عليها كرامة أعلى الأعظم قناء فيه كرامة أكثر وإن كانت أموالاً أعلى أكثر . وكذلك فى سائرها فهذا هو أيضاً عدل عندهم طبيعى .

" قالوا وأما سائر ما يسمى عدلاً مثل ما فى البيع والشراء ومثل رد الودائع ومثل أن لا يقصب ولا يجبور واشباه ذلك فإن مستعمله إنما يستعمله أولاً لأجل الخوف والضعف وعند الضرورة الواردة من خارج . وذلك أن يكون كل واحد

منهما كأنهما نفسان أو طائفتان مساوية إحداهما في قوتها للأخرى ، وكانا يتداولان القهر فيطول ذلك بينهما فيلوق كل واحد الأمرين ويصير إلى حال لا يحتملها . فحيثئذ يجتمعان ويتناصفان ويترك كل واحد منهما للأخر مماكن يتغالبان عليه قسماً ما فتبقى سماته ويشترط كل واحد منهما على صاحبه أن لا يروم تزج مافى يديه إلا بشرائط فيصطلحان عليها فيحدث من ذلك الشرائط الموضوعه في البيع والشراء ويقارب الكرامات ثم المواصاة وغير ذلك مما جانسها وإنما يكون ذلك عند ضعف كل من كل وعند خوف كل من كل ، فما دام كل واحد من كل واحد في هذه الحال فينبغى أن يتشاركوا ومتى قوى أحدهما على الآخر فينبغى أن ينقض الشريطة ويروم القهر ، أو يكون الاثنان ورد عليهما من خارج شيء على أنه لا سبيل إلى دفعه إلا بالمشاركة وترك التغالب فيتشاركان ريث ذلك ، أو يكون لكل واحد منهما حمة في شيء يريد أن يقلب عليه فيرى أنه لا يصل إليه إلا بمعاونة الآخر له وبمشاركته له فيتركان التغالب بينهما ريث ذلك ثم يتعاونان فإذا وقع التكافؤ من الفرق بهذه الأسباب وتمادى الزمان على ذلك ونشأ على ذلك من يدر كيف كان أول ذلك حسب أن العدل هو هذا الموجود الآن ولا يدري أنه خوف وضعف فيكون مفروراً بما يستعمل من ذلك فالذى يستعمل هذه الأشياء اما ضعيف أو خائف أن يناله من غيره مثل الذى يحدث في نفسه من الشوق إلى فعله " (١) .

خلاصة القول هي أن العدل في المدن المضادة للمدينة الفاضلة يقوم على القهر والتغالب ، ويطلق عليه العدل الطبيعي . وحتى مايسود العلاقات والمعاملات بين الأفراد من عدل ظاهر ، فإن سرده إما إلى الخوف والضعف وإما إلى الضرورة التي لا سبيل إلى دفعها إلا بالمشاركة والتعاون . ومعنى ذلك أن مايسمى عدلاً عند أهل المدن الجاهلية لا يكون مرجعه المساواة الحقيقية النابعة من التوزيع النسبي العادل للخيرات المشتركة ، وإنما ضعف كل فرد أو خوفه من أن يناله من غيره " مثل الذى يحدث في نفسه من الشوق إلى فعله " .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ١٠٣ - ١٠٥ .

الفصل الثانى

رئيس المدينة الفاضلة

مبحث تمهيدى

مكانة الحاكم فى الدولة وطبيعة نظام الحكم

تحدد مكانة الحاكم ونسبته إلى سائر أجزاء المدينة على ضوء النظرة العضوية للدولة المثالية : فالمدينة الفاضلة - كما صورها لنا المعلم الثانى - تشبه البدن التام الصحيح الذى تتعاون أعضاؤه كلها على تميم حياة الكائن وعلى حفظها عليه ، بحيث يبنى كل عضو الدور المحدد والمرسوم له فى حياة الكائن ، وحيث يصيب الخلل الذى يحيق بئى عضو بقية الأجزاء بالضرر والأذى .

وإذا كان البدن التام الصحيح تترتب أعضاؤه بحيث يصبح القلب هو العضو الرئيسى الذى تخضع جميع الأجزاء وهو لا يخدم ، فإن هذه أيضاً هى حالة المدينة الفاضلة ؛ لها رئيسها ، ويكون تحته " مراتب ورتاسات تتحط من الرتبة العليا قليلاً قليلاً إلى أن تصير مراتب الخدمة التى ليست فيها رئاسة ولاونها مرتبة أخرى " (١) . فالمدينة الفاضلة شبيهة بالموجودات الطبيعية ، التى نجد فيها الوحدة والترتيب ، واتتلافها شبيهة بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض واتتلافها .

ورئيس المدينة الفاضلة ، كالقلب بالنسبة للكائن الحي ، ينبغي أن يوجد أولاً ثم تتبعه الرعية والرؤسين له ، ومن هنا كان دوره جوهرياً باعتباره مصدر الحياة والحركة للدولة ككل . ويبين لنا الفارابى هذه المكانة الخاصة لرئيس الدولة بقوله : " وكما أن القلب يتكون أولاً ثم يكون هو السبب فى أن يكون سائر أعضاء البدن ، والسبب فى أن يحصل لها قواماً وأن تترتب مراتبها ، فإذا

(١) السياسات المدنية ، ص ٥٣ .

اختلف منها عضو كان هو المرشد بما يزيل عنه ذلك الإختلال ، كذلك رئيس هذه المدينة ينبغي أن يكون هو أولاً ثم يكون هو السبب في أن تحصل المدينة وأجزائها ، والسبب في أن يحصل الملكات الإرادية التي لأجزائها في أن تترتب مراتبها ، وان اختلف منها جزء كان هو المرشد له بما يزيل عنه إختلاله - (١) .

ويترتب على ذلك أن رئيس المدينة الفاضلة هو الذى يتفرد وحده بتدبير أمورها : فليس هناك أى إنسان أو أية هيئة أخرى يمكنها أن تستقطع جزءاً من سلطانه . وهو الذى يرأس ولايرأس . ويرتب الطوائف الإجتماعية على أساس من التفاضل والتكامل في الوقت نفسه ، فتكون هناك مراتب تقرب من مرتبته ، ومراتب تبعد عنها قليلاً ، ومراتب تبعد عنها كثيراً ، وكلما تقربت الأضواء منه كانت أعمالها أشرف ، وكلما بعدت عنه كانت أعمالها أخس . وينبغي على جميع الطوائف أن تقوم الرئيس الأول وتحلوه حذوه وتتلقى أفعاله باعتباره مصدر الحياة والحركة والمثل الأعلى في النولة . ومن هذه الزاوية فإن الحاكم يشبه الخالق الأعظم الذى يدير أمور الكون ويحدد مراتب الموجودات فيه ويهيئها جميعاً للحياة والحركة . يقول الفارابى : " وتلك أيضاً حال الموجودات فإن السبب الأول نسبته إلى سائر الموجودات كنسبة ملك المدينة الفاضلة إلى سائر أجزائها ، فإن البريقة من المادة تقرب من الأول ، وبنوها الأجسام السماوية ، ودون السماوية الأجسام الهيولانية ، وكل هذه تحتذى حذو السبب الأول وتقومه وتتفقيه ، ويفعل ذلك كل موجود بحسب قوته ... وكذلك ينبغي أن تكون المدينة الفاضلة فإن أجزاعها كلها ينبغي أن تحتذى بأفعالها حذو مقصد رئيسها الأول على الترتيب " (٢) .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٤ - ٧٥ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٥ - ٧٦ . وراجع أيضاً السياسات المدنية ، ص ٤٩ وما بعدها حيث يقرر الفارابى : " والرئيس الأول من هو على الإطلاق - هو الذى لا يحتاج ولافى شيء أصلاً أن يرأسه إنسان ، بل يكون قد حصلت له العلوم والمعارف بالفعل ولا تكون به حاجة فى شيء أصلاً إلى إنسان يرشده ، وتكون له قدرة على جودة إدراك شيء شيء مما ينبغي أن يعمل من الجزئيات وقوة على جودة الإرشاد لكل من سواه إلى كل ما يعمله وقدرة على استعمال كل من سبيله أن يعمل شيئاً ما فى ذلك العمل الذى هو معد نحوه وقدرة على تقدير الأعمال وتحديدها وتسديدها —

خلاصة القول إذن هي أن نسبة رئيس المدينة الفاضلة إلى أجزائها كنسبة السبب الأول إلى مسائر الموجودات ونسبة القلب إلى أعضاء البدن . ومفاد ذلك كله أن أفضل نظم الحكم عند الفارابي هو النظام الملكي المطلق ؛ حيث يسيطر الحاكم على جميع أجهزة الدولة ويركز كل السلطات وكل خصائص السيادة بين يديه . ويكون له دور تأسيسي شبيه بدور الخالق الأعظم ، من حيث أنه هو الذي ينبغي أن يوجد أولاً ثم يكون هو السبب في أن تحصل الدولة وأجزاؤها .

ولكن هل معنى ذلك أن رئيس الدولة المثالية " أو المدينة الفاضلة " يجب أن يكون دائماً وفي جميع الأحوال فرداً مطلقاً ؟ يرى الفارابي أن الإرتباط ليس حتمياً بين النظام الملكي وحكم الفرد ، إذ يمكن أن يكون الحكم في يد عدد محدود من الأفراد ومع ذلك يعد ملكياً . ففي معرض الحديث عن خصائص رئيس المدينة الفاضلة يقرر أنه إذا " لم يوجد إنسان واحد اجتمعت فيه هذه الشروط ولكن وجد إثنان ، أحدهما حكيم ، والثاني فيه الشروط الباقية كانا هما رئيسين في هذه المدينة . فإذا تفرقت هذه في جماعة ... وكانوا متلائمين كانوا هم الرؤساء الأفاضل " (١) .

فإذا توصلنا إلى هذه النتيجة ، وهي أن نظام الحكم في الدولة الفارابية إنما يتخذ صورة النظام الملكي المطلق ، فإن التساؤل يثور عن طبيعة هذه الملكية : هل هي ملكية مطلقة قانونية أم ملكية مطلقة إستبدادية ؟ ويمكن الفرق بين النظامين ، كما هو معروف ، في أن الحاكم في الدولة القانونية لا يستطيع أن يتخذ أى إجراء قبل الأفراد إلا وفقاً لقواعد قانونية موضوعة مقدماً ، تحدد حقوق الأفراد وتعين وسائل تحقيق الأهداف الإدارية ، كما أن نشاط الحاكم يكون محدوداً بتحقيق الخير العام للمجموع ، فالسلطة تكون مقيدة

== نحو السعادة جيدة . وإنما يكون ذلك في أهل الطبائع العظيمة الفاتمة إذا اتصلت نفسه بالعقل الفعال ... وهذا الإنسان هو الملك في الحقيقة عند القدماء وهو الذي ينبغي أن يقال فيه أنه يوحى إليه " . وفي موضع آخر يضيف الفارابي إلى ذلك قوله : " ومدبر تلك المدينة شبيه السبب الأول الذي به وجود مسائر الموجودات " .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٢ .

من حيث أهدافها ووسائلها على السواء . أما في الدولة الإستبدادية فإن الحاكم يعسف بالأفراد حسب هواه ويستبد بالموهوبين ، فهو لا يبنى سوى مصلحته الشخصية ومن ثم يكون مطلق التصرف وغير مقيد بأى قيد لامن حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية (١) .

والذي يبدو لنا ، إذا ما طبقنا هذه المعايير على الدولة الفارابية ، أن نظام الحكم فيها نظاماً ملكياً قانونياً وليس نظاماً إستبدادياً . فالمكانة الخاصة التي اعترف بها الفارابي للحاكم في دولته المثالية إنما تقوم على دعامتين رئسيتين : الأولى هي مجموعة الشروط والخصال التي يجب توافرها في شخص الحاكم . والثانية هي الضوابط والقيود التي تحدد من السلطة الملكية المطلقة وتجعلها لاتستهدف في نهاية الأمر سوى تحقيق " الكمال الأول " أو " السعادة القصوى " للمجموع ، سواء في الحياة الدنيا أو في الحياة الآخرة . وقد كان الفارابي حريصاً على إبراز هذا المعنى ، ولذلك نجده يقرر في وضوح تام أن " الملك في الحقيقة هو الذي فرضه ومصوبه من صناعته التي يدبر بها المدن أن يفيد نفسه وسائر أهل المدينة السعادة الحقيقية ، وهذه هي الغاية والفرض من المهنة الملكية " (٢) .

وإذا كانت السلطة عند الفارابي مقيدة من حيث مصدرها ووسائلها وأهدافها ، فإنه يلزم بالضرورة أن نعين مساهمة القيود التي فرضها على مصدر السلطة وذلك ببيان الشروط والخصال التي يجب توافرها في شخص الحاكم ، والضوابط التي تحكم وسائل وفرض السلطة وذلك من خلال الحديث عن إختصاصات الحاكم .

(١) ثروت بوي ، النظم السياسية ، ١٩٧٥ ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) فصول منتزعة ، ص ٥٧ .

المبحث الأول خصال رئيس المدينة الفاضلة

قبل أن نناقش الشروط والخصال التي يجب توافرها في رئيس المدينة الفاضلة ، يجب بادىء ذي بدء أن نلقى نظرة خاطفة على الألقاب المختلفة التي تطلق على الحاكم ، وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف بكل دقة على حقيقة وجوهر هذه الألقاب ، ومدى الإتفاق أو الإختلاف بينها جميعاً .

فقد يطلق على الحاكم لقب " الإمام " أو " الملك " أو " الرئيس الأول " أو " الفيلسوف " أو " واضع النواميس " فما هو المقصود بكل من هذه الألقاب ؟ يجيب الفارابي على هذا السؤال بقوله : " أن معنى الفيلسوف والرئيس الأول والملك وواضع النواميس والإمام معنى كله واحد وأى لفظة ما أخذت من هذه الألفاظ ثم أخذت ما يدل عليه كل واحد منها عند جمهور أهل لغتنا وجدتها كلها تجتمع في آخر الأمر في الدلالة على معنى واحد بعينه " (١) .

وبيان ذلك عنده أن " الفيلسوف " وإن كان يتميز عن غيره بما يمتلكه من فضيلة نظرية ، فإن هذه الفضيلة لا يمكنها في واقع الأمر أن تصل إلى كمالها الأخير إلا إذا توافرت فيه بالضرورة سائر القوى والفضائل .

أما لقب " واضع النواميس " فإنه وإن كان يدل على ما يتمتع به الحاكم من جودة المعرفة بشرائط المعقولات العملية والقوة على إستخراجها وعلى إيجادها في الأمم والمدن ، فإن هذه القدرة تتطلب بالضرورة أن تتوافر فيه الفضيلة النظرية وذلك إعمالاً للقاعدة التي تقضى بأنه يلزم لوجود المتأخر وجود المتقدم .

(١) تحصيل السعادة ، ص ٤٢ - ٤٤ .

ولقب " الملك " يدل على التسلط والإقتدار . والإقتدار التام لا يكون بالإستعانة بالأشياء الخارجية فقط بل بما يمتلكه الحاكم من عظم المقدرة الذاتية، بأن تكون صناعته وفضيلته عظيمة القوة جداً ؛ وهو ما لا يتحقق له إلا بعظم قوة المعرفة ، وعظم قوة الفكرة ، وعظم قوة الفضيلة والصناعة . ومن هنا فإن لقب " الملك " إذا ما أخذ على إطلاقه كان المقصود به هو يعينه المقصود بالفيلسوف وواضع التواميس .

ولقب " الإمام " في لغة العرب يدل على من يقفم به ويتقبل ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت صناعته هي أعظم الصناعات قوة وفضيلته أعظم الفضائل قوة وفكرته أعظم الفكر قوة وعلمه أعظم العلوم قوة ، أو كان يجمع بعض هذه القوى ويستعمل قوى غيره في تكميل ما ينتقصه ، وفي جميع الأحوال فإنه لا يصل إلى هذه الدرجة من الكمال إلا بتحصيل العلوم النظرية والفضائل الفكرية التي هي أعظم الفضائل قوة والتي تعد أهم ما يميز الفيلسوف من غيره

وإذا تأملنا أمر الفيلسوف والرئيس الأول لوجدنا أنه لا فرق بينهما : فكلاهما قد حصلت له الفضائل النظرية أولاً ثم الفضائل العملية ببصيرة يقينية ، وكلاهما أيضاً لديه المقدرة على إيجاد هذه الفضائل في الأمم والمدن بالوجه والمقدار الممكنين (١) .

فالقاسم المشترك الذي يجمع بين هذه الألقاب جميعاً هو أن كلا منها يتطلب توافر الفضائل النظرية والعملية في الحاكم بحيث تكون صناعته هي أعظم الصناعات قوة وفضيلته أعظم الفضائل قوة وفكرته أعظم الفكر قوة وعلمه أعظم العلوم قوة ، وأن تكون لديه القدرة على إيجاد هذه الفضائل في الأمم والمدن بالوجه والمقدار الممكنين ، أي أن كلاً منها يتضمن معنى الفضيلة العظمى والقوة العظمى .

ويتبين من هذا التحليل مدى حرص الفارابي وتأكيدده على ضرورة تمييز

(١) تحصيل السعادة ، ص ٢٩ وما بعدها .

الرؤساء أو الملوك بالقوة الفكرية التي تمكنهم من إستتباط ماهو خير وفاضل لشعوبهم . على أن هذه القوة الفكرية لاتتوافر إلا في من كان معداً لها بالفطرة والطبع أولاً ثم بالهيئة والملكة الإرادية ثانياً ، ومن هنا يقرر الفارابي أنه ليس في وسع كل إنسان أن يكون ملكاً لأن الملوك ليسوا ملوكاً بالإرادة فقط ولكنهم ملوك بالطبيعة والملكات التي يمتلكونها : " فليس أى إنسان اتفق تكون صناعته وفضيلته الخلقية وفضيلته الفكرية عظيمة القوة ، فإذا الملوك ليس هم ملوك بالإرادة فقط بل بالطبيعة ، وكذلك الخدم خدم بالطبيعة أولاً ثم ثانياً بالإرادة ، فيكمل ماأعدوا به بالطبيعة . فإذا كان كذلك ، فالفضيلة النظرية والفضيلة الفكرية العظمى والفضيلة الخلقية العظمى والصناعة العملية العظمى إنما سبيلها أن تحصل فيمن أعد لها بالطبع ، وهم نور الطبائع الفاتحة العظيمة القوى جداً ، فإذا حصلت هذه في إنسان مايبقى بعد هذا أن تحصل الجزئية في الأمم والمدن . ويبقى أن نعلم كيف الطريق إلى إيجاد هذه الجزئية في الأمم والمدن ، فإن الذى له هذه القوة العظيمة يثبى أن تكون له قدرة على تحصيل جزئيات هذه في الأمم والمدن ، وتحصيلها بطريقتين أوليين : بتعليم وتأديب " (١)

ويتمشى موقف الفارابي من رئيس الدولة في هذا الصدد مع نظرية العضوية التي هيمنت وسيطرت على رؤيته وتحليله للدولة المثالية : فهو وإن كان يتطلب في الملك أو الرئيس أن يكون من نوى الفضائل العظيمة والطبائع الفاتحة، فما ذلك إلا لأنه ينظر إليه نظـرته إلى العضو الرئيسي في البدن وهو القلب . فكما أن القلب هو أكمل أعضاء البدن وأتمها ، فكذلك رئيس الدولة يجب أن يكون هو أكمل فرد فيها وأن تكون فضيلته الفكرية والعملية أعظم قوة من غيره : وكما أن العضو الرئيسي في البدن هو بالطبع أكمل أعضائه وأتمها في نفسه وفيما يخصه وله من كل مايشترك فيه عضو آخر أفضالها .. كذلك رئيس المدينة هو أكمل أجزاء المدينة فيما يخصه وله من كل ما شارك فيه غيره أفضله " (٢) .

(١) تحصيل السعادة ، ص ٢٩ . وراجع أيضاً آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٦ ، حيث يقرر الفارابي : " رئيس المدينة الفاضلة ليس يمكن أن يكون أى إنسان اتفق لأن الرئاسة إنما تكون بشيئين : أحدهما أن يكون بالفطرة والطبع معداً لها ، والثاني بالهيئة والملكة الإرادية " .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٤ .

على أن الفارابي لا يكتفى بمجرد التفسير العضوي لاسم رئيس الدولة وتميزه الفكري من غيره من المرشحين ، ولذلك نجده يحل السلطة السياسية تحليلاً فلسفياً صيقاً نابعاً من تلك المكانة الخاصة التي اعترف بها للحاكم ، وينتهي من هذا التحليل إلى أن رئيس الدولة هو مستودع ومستقر السيادة ، ومصدر الحياة والحركة للدولة كلها ، ومن ثم ينبغي أن يكون لديه من القوة الفكرية والفضائل النظرية والعملية ما يمكنه من إدارة أمور هذه الدولة وتوجيهها على النحو الذي يحقق لها السعادة القصوى والكمال الأخير دون أن تكون به حاجة إلى أي إنسان آخر يرشده أو يرأسه في أي عمل من الأعمال . يقول الفارابي : " ليس يمكن أن تكون صناعة رئاسة المدينة الفاضلة أي صناعة ما اتفقت ولا أي مملكة ما اتفقت ، وكما أن الرئيس الأول في جنس لا يمكن أن يرأسه شيء من ذلك الجنس مثل رئيس الأعمشاء فإنه هو الذي لا يمكن أن يكون عضو آخر رئيساً عليه وكذلك في كل رئيس في الجملة ، كذلك الرئيس الأول للمدينة الفاضلة ينبغي أن تكون صناعته لا يمكن أن يخدم بها أصلاً ولا يمكن فيها أن ترأسها صناعة أخرى أصلاً بل تكون صناعته صناعة نحو فرضها تتم الصناعات كلها وإياه يقصد بجميع أفعال المدينة الفاضلة ، ويكون ذلك الإنسان إنساناً لا يكون يرأسه إنسان أصلاً وإنما يكون ذلك الإنسان إنساناً قد استكمل فصار عقلاً ومعقولاً بالفعل قد استكملت قوته التخيلية بالطبع غاية الكمال على ذلك الوجه الذي قلنا ، وتكون هذه القوة منه معدة بالطبع لتقبل إما في وقت اليقظة أو في وقت النوم عن العقل الفعال الجزئيات إما بنفسها وإما بما يحاكيها ثم المعقولات بما يحاكيها وأن يكون عقله المنفصل قد استكمل بالمعقولات كلها حتى لا يكون يخفى عليه منها شيء وصار عقلاً بالفعل ... وهذا الإنسان هو في أكمل مراتب الإنسانية وفي أعلى درجات السعادة وتكون نفسه كاملة متحدة بالعقل الفعال على الوجه الذي قلنا ، وهذا الإنسان هو الذي يقف على كل فعل يمكن أن يبلغ به السعادة . فهذا أول شرائط الرئيس . ثم أن يكون له مع ذلك قدرة بلسانه على جودة التخيل بالقول لكل ما يعلمه ، وقدرة على جودة الإرشاد إلى السعادة وإلى الأعمال التي بها يبلغ السعادة . وأن يكون له مع ذلك جودة ثبات يبدئه لمباشرة أعمال الجزئيات " (١) .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٦ . وراجع أيضاً السياسات المدنية ، ص ٤٩ .

خلاصة القول إذن أن الرئاسة إنما تكون بشيئين : أحدهما أن يكون الرئيس بالفطرة والطبع معسداً لذلك ، والثاني أن تتوفر لديه الهيئة والملكة الإرادية . ولكن كيف يكون ذلك ؟ يجيب الفارابي على هذا السؤال بقوله أنه لكي يكون الرئيس معسداً بالفطرة والطبع للرئاسة فإنه يجب أن تجتمع فيه اثنتا عشرة خصلة (١) :

١ - أن يكون تام الامضاء ، حتى يمكنه مباشرة أعباء الرئاسة بسهولة .

٢ - أن يكون بالطبع جيد الفهم والتصور لكل مايقال له ، فيلقاه بفهمه على مايقصده القائل وعلى حسب الأمر في نفسه .

٣ - أن يكون جيد الحفظ لما ينهمسه ولما يراه ولما يسمعه ولما يدركه ، وفي الجملة لا يكاد ينساه .

٤ - أن يكون جيد الفطنة ذكياً إذا رأى الشيء بأدنى دليله فطن له على الجهة التي دل عليها الدليل .

٥ - أن يكون حسن العبارة يقاتيه لسانه على إيابة كل مايفسره إيابة تامة .

٦ - أن يكون محباً للتعليم والإستفادة ، منقاداً له ، سهل القبول ، لايقوله تعب التعليم ، ولايقويه الكد الذي يناله منه .

٧ - أن يكون غير شره على الماكول والمشروب والمنكوح ، متجنباً بالطبع للعب مبعضاً للذات الكائنة من هذه .

٨ - أن يكون محباً للصدق وأمله ، مبعضاً للكذب وأمله .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٠ - ٨١ .

٩ - أن يكون كبير النفس محباً للكرامة ، تكبر نفسه بالطبع عن كل مايشين من الأمور ، وتسمو نفسه بالطبع إلى الأرفع منها .

١٠ - أن يكون الدرهم والدينار وسائر أعراض الدنيا هينة عنده .

١١ - أن يكون بالطبع محباً للعدل وأهله ، وميفضاً للجور والظلم وأهلها ، يعطى النصف من أهله وعن غيره ويحث عليه ويؤتى من حل به الجور مؤثيماً لكل مايراه حسناً وجميلاً . ثم أن يكون عدلاً غير صعب القياد ولاجموحاً ولا لوججاً إذا دهمى إلى العدل ، بل صعب القياد إذا دهمى إلى الجور وإلى القبيح .

١٢ - أن يكون قوى العزيمة على الشيء الذى يرى أنه ينبغي أن يفعل ، جسوراً عليه ، مقداماً غير خائف ولاضعيف النفس .

وعلى الرغم من تأكيد الفارابى على ضرورة توافر هذه الخصال الطبيعية مجتمعة فى شخص الحاكم ، إلا أنه كان على وعى بصعوبة توافرها جميعاً إلا فى القليل النادر من الأفراد وفى الواحد بعد الآخر ، حيث يقرر أن " اجتماع هذه كلها فى إنسان واحد عسر فلذلك لا يوجد من فطر على هذه القطرة إلا الواحد بعد الواحد والأقل من الناس " (١) .

أما عن الشروط الإرادية ، فقد عددها فى ستة ، هى (٢) :

١ - أن يكون حكيماً .

٢ - أن يكون عالمياً ، حافظاً للشرائع والسنن والسير التى دبرتها الأولون للمدينة محتثياً بأفعالها كلها حتى تلك بتمامها .

(١) نفس المصدر ، ص ٨١ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨١ - ٨٢ .

٣ - أن يكون له جودة إستتباط فيما لا يحفظ من السلف فيه شريعة ،
ويكون فيما يستتبطه من ذلك محتثياً حلو الأئمة الأولين .

٤ - أن يكون له جودة روية وقوة إستتباط لما سيبله أن يعرف في وقت من
الأوقات الحاضرة من الأمور والحوادث التي تحدث مما ليس سيبلها أن
يسير فيه الأوان ويكسب متصرباً بما يستتبطه من ذلك صلاح حال
المدينة .

٥ - أن يكون له جودة إرشاد بالقول إلى شرائع الأولين وإلى التي استتبط
بعدم مما احتذى فيه حلوم .

٦ - أن يكون له جودة ثبات يبدته في مباشرة أعمال الحرب وذلك أن يكون
معه الصناعات الحربية الخادمة والرئيسة .

فإذا توافرت الخصال الطبيعية والشروط الإرادية في الحاكم كان هو
الرئيس الذي لا يرأسه إنسان آخر ، وهو الإمام وهو الرئيس الأول للمدينة
الفاضلة ، وهو رئيس الأمة الفاضلة ورئيس المعمورة من الأرض كلها (١) . ويجب
تسجيل الشرائع والسنن التي شرعها هذا الرئيس وأمثاله إن كانوا قد توالوا في
الدولة حتى يمكن الرجوع إليها في العهد التي تفتقر إلى وجود مثل هذا الحاكم
أو الملك الفيلسوف .

أما إذا كانت الشروط الإرادية لا تجتمع كلها في شخص واحد وإنما
توافرت في شخصين بأن كان أحدهما حكيماً والثاني فيه الشرائط الباقية ، كانا
هما رئيسين للدولة ، فإذا تفرقت هذه الشرائط في جماعة ، وكانوا متلائمين ،
كانوا هم الرؤساء الأفاضل (٢) .

(١) نفس المصدر ، ص ٧٩ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٨٢ : " فإذا لم يوجد إنسان واحد إجمعت فيه هذه الشرائط ولكن
وجد إثنان ، أحدهما حكيماً ، والثاني فيه الشرائط الباقية ، كانا هما رئيسين في هذه المدينة . فإذا =

على أن الفارابي وأن كان لا يربط - كما هو واضح - بين النظام الملكي وحكم الفرد ، إلا أنه كان حريصاً على ربط السلطة بالمعرفة ، ومن هنا نراه يؤكد على ضرورة توافر شروط الحكمة أو الفلسفة في الحاكم ، فرداً كان أو جماعة ، باعتباره أهم الشروط الإرادية على الإطلاق . فهذا الشرط يجب توافره في جميع الأحوال حتى يمكن للحاكم أن يدير شؤون الدولة التدبير المستنير ، وتكون لديه القدرة على ممارسة السلطة ، وعلى تنظيم المواطنين وحملهم على السياسات المخططة الموضوعة من أجل الحياة الفاضلة التي تحقق السعادة في الحياة الدنيا والحياة الآخرة .

ويترتب على ربط السلطة بالمعرفة (الحكمة أو الفلسفة) على هذا النحو أنه إذا لم يتوافر هذا الشرط في الحاكم ، فرداً كان أو جماعة ، فإنه ينبغي - في رأى الفارابي - أن تبنى المدينة الفاضلة بلا ملك ، ويكون من يتولى أمر السلطة فيها ليس بملك ، بمعنى أنه يفقد صفة الملك ، بل والأكثر من ذلك فإن مثل هذه الدولة ماتلبث أن تتحرف بعد مدة نحو الهلاك والدمار . يقول المعلم الثانى : " فمتى اتفق في وقت ما إن لم تكن الحكمة جزء الرياسة وكانت فيها سائر الشرائط بقيت المدينة الفاضلة بلا ملك ، وكان الرئيس القائم بأمر هذه المدينة ليس بملك ، وكانت المدينة تعرض للهلاك . فإن لم يتفق أن يوجد حكيم تضاف إليه لم تطبث المدينة بعد مدة أن تهلك " (١) .

وجماع القول في هذا الصدد أن الفارابي قد أضفى على الفلسفة أهمية سياسة كمؤهل جوهري في تولى الحكم وتسيير أمور الدولة ، إذ أنه بهذا العلم الرئيسى ومايستتبعه من سيطرة على العلوم الأخرى ، يبلغ الرئيس الأول مرتبة ينال بها السعادة والكمال اللذين يتحققان بكمال المعرفة ، واللذين يؤهلانه بالتالى لقيادة قومه نحو نيلها في حياتهم ، بما يعلمهم من سبل الوصول إليها ،

== تفرقت هذه في جماعة ، وكانت الحكمة في واحد ، والثانى في واحد ، والثالث في واحد ، والرابع في واحد ، والخامس في واحد ، والسادس في واحد ، وكانوا متلائمين كانوا هم الرؤساء الأفاضل .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٢ - ٨٣ .

وبما يهديهم من نور حكمته الذى يكشف أسرار الحكم التى تتلوى عليها شرائع الأقدمين وشريعة المسلمين . وإذا كان الفارابى قد ربط بين السياسة وبين الفلسفة والسعادة يرابطة لا انفصام لها على هذا النحو (١) ، فقد اهتم إهتماماً كبيراً بتحديد مكانة الفلسفة كعلم بين العلوم النظرية والعملية ، وبيان ماهيتها والغرض منها ، وكيف نشأت وتطورت عند الأقدمين ، وبعبارة أخرى فإن الفارابى كان حريصاً على أن يحدد لنا مضمون وجوهر شرط الحكمة الذى جعله شرطاً ضرورياً لبقاء الدولة واستمرارها .

فالفلسفة هى " العلم الذى يعطى الموجودات معقولة ببراهين يقينية " (٢). وهذا العلم " هو أقدم العلوم وأكملها رياسة ، وسائر العلوم الأخر الرئيسة هى تحت رياسة هذا العلم . وأعنى بسائر العلوم الرئيسة الثانى والثالث المنتزح منهما إذ كانت هذه العلوم إنما تهتدى نحو ذلك العلم ويستعمل ليكتمل الغرض بذلك العلم وهو السعادة القصوى والكمال الأخير الذى يبلغه الإنسان . وهذا العلم على مايقال أنه كان فى القديم فى الكلدانيين وهم أهل العراق ثم صار إلى أهل مصر ثم انتقل إلى اليونانيين ولم يزل إلى أن انتقل إلى السريانيين ثم إلى العرب ، وكانت العبارة عن جميع مايحتمى عليه ذلك العلم باللسان اليونانى ثم صارت باللسان السريانى ثم باللسان العربى . وكان الذين عندهم هذا العلم من اليونانيين يسمونه الحكمة على الإطلاق والحكمة العظمى ، ويسمون إقتسامها العلم وعلمتها الفلسفة ويعنون به إيثار الحكمة العظمى ومحبتها ، ويسمون

(١) وقد أوضح الفارابى هذا الإرتباط والحكمة منه فى قوله : " والفلسفة المدنية صنفان : أحدهما تحصل به علم الأفعال الجميلة والأخلاق التى تصدر عنها الأفعال الجميلة والقدرة على أسبابها وبه تصير الأشياء الجميلة قنية لنا وهذه تسمى الصناعة الخلقية ، والثانى يشتمل على معرفة الأمور التى بها تحصل الأشياء الجميلة لأهل المدن والقدرة على تحصيلها لهم وحفظها عليهم وهذه تسمى الفلسفة السياسية فهذه جمل أجزاء صناعة الفلسفة . ولما كانت السعادات إنما تنالها متى كانت لنا الأشياء الجميلة قنية ، وكانت الأشياء الجميلة إنما تصير لنا قنية بصناعة الفلسفة فلازم ضرورة أن تكون الفلسفة هى التى بها ننال السعادة فهذه هى التى تحصل لنا بجودة التمييز " . كتاب

التبئية على سبيل السعادة ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) تحصيل السعادة ، ص ٣٦ .

المقتنى لها فيلسوفاً ، يعنون بها المحب والمؤثر للحكمة العظمى ويرون أنها بالقوة الفضائل كلها ، ويسمونها علم العلوم وأم العلوم وحكمة الحكم وصناعة الصناعات يعنون بها الصناعة التي تشمل الصناعات كلها والفضيلة التي تشمل الفضائل كلها والحكمة التي تشمل الحكم كلها ، وذلك أن الحكمة قد تقال على الحق جداً وإفراط في أى صناعة كانت حتى يرد من أفعال تلك الصناعة ما يعجز عنه أكثر من يتعاطاها ويقال حكمة بشرية ، فإن الصادق بإفراط في صناعة ما يقال أنه حكيم في تلك الصناعة ، وكذلك الناقد الروية والحديث فيها قد يسمى حكيماً في ذلك الشيء الذي هو نافذ الروية فيه ، إلا أن الحكمة على الإطلاق هي هذا العلم وملكته (١) .

وليس في إستطاعة الحاكم أن يكون فيلسوفاً بالحقيقة إلا إذا توافر له بالفطرة إستعداد للعلوم النظرية ، وهو ما يقتضى أن يكون جيد الفهم والتصوير للشيء الذاتي ، ثم أن يكون حفوظاً وصبوراً على الكد الذي يناله في التعليم ، وأن يكون بالطبع محباً للصدق وأمله والعدل وأمله ، غير جموح ولا لجوج فيما يهواه ، وأن يكون غير شره على المأكول والمشروب ، تهون عليه بالطبع الشهوات والدرهم والدينار وما جانس ذلك ، وأن يكون كبير النفس مما يشين عند الناس ، وأن يكون ورعاً سهل الإنقياد للخير والعدل ، عسر الإنقياد للشر والجور ، وأن يكون قوى العزيمة على الشيء الصواب ، ثم بعد ذلك يكون قد ربي على تواميس وعلى عادات تشاكل ما فطر عليه ، وأن يكون صحيح الإعتقاد لأراء الملة التي نشأ عليها ، متمسكاً بالأفعال الفاضلة التي في ملته غير مخل بكلها أو بمعظمها ، وأن يكون مع ذلك متمسكاً بالفضائل التي هي في المشهور فضائل غير مخل بالافعال الجميلة التي هي في المشهور جميلة . فإذا توافرت في طالب الفلسفة هذه الخصال منذ صغره ، أمكنه أن يتعلم الفلسفة بالحقيقة ، وأن لا يصير فيلسوف زور ولا بهرج ولا باطل (٢) .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) والفيلسوف الباطل هو الذي تحصل له العلوم النظرية من غير أن يكون له ذلك على كماله الآخر ، بأن يوجد ما قد علمه في غيره بالوجه الممكن فيه . أما الفيلسوف البهرج : فهو الذي يتعلم العلوم النظرية ولم يزور ولم يعود الأفعال الفاضلة ولا الأفعال الجميلة ، بل كان تابعاً —

أما من كيفية إعداد الحاكم وتعليمه الفلسفة ، فإن الفارابي ، وهو الفيلسوف الذي يخلق في سماء المثالية ، لم يفت أن ينزل إلى أرض الواقع لكي يرسم لنا البرنامج التربوي الذي يجب إتباعه حتى يمكن إعداد شخصية الحاكم " أو الرئيس الأول " الإعداد العلمي والأخلاقي الذي يؤهله لأن يكون حكيماً صالحاً للنهوض بأعباء ومسئوليات السيادة والسلطة في الدولة المثالية . ويفصل الفارابي منهجه التعليمي التربوي بقوله : " والعلوم النظرية إما أن يعلمها الأئمة والملوك وإما أن يعلمها من سبيله أن يستحفظ العلوم النظرية ويعلم هذين الجهات عديدة بأعيانها وهي الجهات التي سلف ذكرها بأن يعرفوا أولاً المقدمات الأولى والمعلوم الأول في جنس جنس من أجناس العلوم النظرية ، ثم يعرفوا أصناف أحوال المقدمات وأصناف ترتيبها على ما تقدم ذكره ويوجدوا بتلك الأشياء التي ذكرت بعد أن يكونوا قد قومت نفوسهم قبل ذلك بالأشياء التي تراخى بها أنفس الأحداث الذين مراتبهم بالطبع في الإتمانية هذه المرتبة ويعودوا إستعمال الطرق المنطقية كلها في العلوم النظرية كلها ويؤخذوا بالتعليم من سبيلهم على الترتيب الذي ذكره أفلاطون مع سائر الآداب إلى أن يبلغ كل واحد منهم أشده ثم يجعل الملوك منهم في رئاسة من الرياضات الجزئية ، ويرتقون قليلاً قليلاً من مراتب الرياضات الجزئية إلى أن يبلغوا ثمانى أسابيع من أعمارهم ثم يجعلوا في مرتبة الرئاسة العظمى . فهذا طريق تعليم هؤلاء ، وهم الخاصة الذين سيبيلهم أن لا يقتصر بهم في معلوماتهم النظرية على ما يوجبها بآدى الرأي المشترك " (١) .

ومكذا نرى أن الفارابي قد قيد مصدر السلطة بالعديد من القيود وأحاطه

— هواء وشبهاته في كل شيء من أى الأشياء اتفق . والفيلسوف المزور : هو الذى يتعلم العلوم النظرية من غير أن يكون معداً بالطبع نحوها . راجع في ذلك ، تحصيل السعادة ، ص ٤٤ - ٤٦ .

(١) ونلاحظ هنا أن الفارابي يؤمن بأرستقراطية المعرفة ، ويبينها على أساس من تقسيم المجتمع إلى " خاصة " و " عامة " . والعامة هم الذين يقتصرون ، أو الذين سبيلهم أن يقتصر بهم في معلوماتهم النظرية على ما يوجبها بآدى الرأي المشترك . راجع في ذلك ، تحصيل السعادة ، ٢٩ - ٣٧ . وانظر أيضاً ماسياتى في تفصيل ذلك ، ص ١٠٨ وما بعدها .

بالكثير من الشروط التي لا يتيسر - على حد تعبيره هو نفسه - توافرها إلا في القليل جداً من الأفراد وفي الواحد بعد الآخر . ويأتى شرط الحكمة على رأس الشروط الإرادية التي يجب توافرها في الحاكم ، فرداً كان أو جماعة ، بل أنه لازمة جوهرية لكي يكتسب الحاكم صفة الملك ، ولكي يمكن للدولة البقاء والإستمرار .

وقبل أن ننهي الحديث عن القيود التي قررها الفارابي على مصدر السلطة ، هناك بعض الملاحظات نود إبرازها فيمايلي :

أولاً : أن الفارابي لم يهتم - كما فعل فلاسفة الأخرى - بدراسة وتحليل نظم الحكم المختلفة . فقد قسم أفلاطون نظم الحكم إلى ست هي : النظام السوفوقراطي ، النظام الإستبدادي ، النظام التيموقراطي ، النظام الأوليجارشى الحقيقي ، النظام الأرستقراطي الديموقراطي ، والنظام الديموقراطي . كما قدم أرسطو قائمة بثمانية عشر نظاماً سياسياً مختلفاً ، استلهمها من ١٥٨ دستوراً للبلاد المختلفة ، وقام بتحليلها وترتيبها وتنسيقها تنسيقاً منطقياً . ويقسم أرسطو نظم الحكم هذه إلى ست طوائف كبرى منها ثلاثة صالحة وثلاثة فاسدة . أما الصور الصالحة فهي : النظام الملكي ، النظام الأرستقراطي ، والنظام الجمهوري أو الدستوري . وأما الصور الفاسدة فهي : النظام الإستبدادي ، النظام الأوليجارشى ، والنظام الديموقراطي . وبين كل صورة من صور الحكومات الصالحة وبين الصورة المقابلة من الحكومات الفاسدة ، توجد درجات متعددة . فمثلاً بين النظام الملكي الصالح وبين النظام الإستبدادي الفاسد يوجد مجال لأشكال كثيرة تختلف في درجة صلاحيتها أو فسادها بحسب مدى قربها من النظام الملكي أو من النظام الإستبدادي . فكلما قرب النظام السياسي إلى النظام الملكي ، أصبح أكثر صلاحية وأقل فساداً . وعلى العكس كلما كان الحكم قريب الشبه بالنظام الإستبدادي ، كان أكثر فساداً ، وهكذا (١) .

(١) راجع في تفصيل ذلك ، ثروت بدوي ، أصول الفكر السياسي ، ج ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ .

ثانياً : أن الفارابي قد خلط بين النظام الأستقراطي ، حيث يكون الحكم للأهلية ، والنظام الملكي ، حيث يكون الحكم لفرد مطلق . وبعد ذلك أثراً من آثار الفلسفة الأفلاطونية على فكر الفارابي السياسي : فقد انتهى أفلاطون من دراسته لنظم الحكم المختلفة إلى أن النظام المثالي هو النظام السوفوقراطي الذي يكون الحكم فيه لطبقة الفلاسفة والحكام ، وهؤلاء قد يكون لهم رئيس واحد أو أكثر . ويدرج أفلاطون هذا النظام تحت النظام الملكي ، بمقولة أن الإرتباط ليس حتمياً بين النظام الملكي وحكم الفرد ، إذ يمكن أن يكون الحكم في يد عدد محدود ومع ذلك يعد ملكياً (١) .

ثالثاً : أن فكرة الربط بين السياسة والفلسفة أو بين السلطة والمعرفة ، قد قال بها أفلاطون من قبل . إذ رأى أن الفضيلة هي المعرفة ، وأنه توجد حقائق . مطلقة يمكن التوصل إليها بواسطة البعض بون البعض الآخر . فالأفراد يختلفون من حيث المواهب والقدرات والعقول والأحاسيس ، وأولئك الموهوبون الذين يملكون القدرة والبصيرة هم وحدهم الذين يصلون إلى معرفة الحقائق . وسياسة شئون الدولة أمر في غاية الصعوبة ، لأنه لا يستطيع القيام بهذه المهمة إلا من كان لديه المعرفة والعلم الذي يجعله قادراً على حكم الآخرين ، أي من توافرت لديه الفضيلة . ولما كان الفلاسفة هم وحدهم الذين يستطيعون التحلي بالفضيلة والمعرفة ، فإن هذه القلة هي وحدها التي يجب أن تحكم الجماعة . يقول أفلاطون : " أنه لا دولة ، ولا نظام ، ولا فرد ، يمكن أن يبلغ الكمال ما لم تلق مقاليد الأحكام فيها إلى أيدي الفلاسفة القلائل " (٢) . ويظهر الربط بين السياسة والفلسفة أو الحكمة واضحاً جلياً في قول أفلاطون : " لا يمكن زوال تعاسة الدول ، وشقاء النوع الإنساني ، ما لم يملك الفلاسفة أو يتفلسف الحكام والحكام ، فلسفة صحيحة تامة . أي ما لم تتحد القوتان السياسية والفلسفية في شخص واحد ، وما لم ينسحب من حلقة الحكم الأشخاص الذين يقتصرون على إحدى هاتين القوتين " (٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٢) جمهورية أفلاطون ، ترجمة حنا خياز ، ص ١٩٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٧٢

ومع ذلك فإن من يعمن النظر يجد أن هناك فارقاً جوهرياً يفصل بين
فلسفة أفلاطون وفلسفة الفارابي في هذا الصدد ، وهو أن تخلف شرط الحكمة
لا يترتب عليه عند أفلاطون سوى فساد نظام الحكم واعتباره غير مثالي ،
أما عند الفارابي فإن تخلف هذا الشرط يؤدي إلى إنحراف الدولة نحو الهلاك
والدمار .

وأبداً : أن الصفات التي خلعها الفارابي على رئيس المدينة
تتشابه إلى حد كبير مع تلك الصفات التي أضفها أفلاطون على
الحاكم . فقد قرر أفلاطون أن أرباب هذه الصفات دون غيرها ، هم الذين
يحكمون الدول :

١ - الحكمة ، ذلك أن أرباب الفطرة الفلسفية هائمون بكل أنواع المعارف
لتنجلي لهم حقيقة هذا الوجود الخالد ، الذي لا يغيره الزمن ، ولا تسطو
عليه عوادي الزمن .

٢ - الشغف بحقيقة الوجود الخالد ، بحيث لا يرضى منه بديلاً ، ولا أن
يحذف فرع من فروعه بكبيراً كان ذلك الفرع أو صغيراً .

٣ - الصدق ، أي العزم على تجنب الكذب في كل صوره ما أمكن ، ومقتة
مقتاً كلياً ، ومحبة الصدق محبة حقيقية .

٤ - هجر اللذات التي محورها الجسد ، وأن تحوم رغباته حول اللذات
العقلية .

٥ - أن يكون عفيفاً ، لا يسوده الطمع ، وأن يبتعد عن الأشياء التي تحمل
المرء على الاستماتة في حب المال .

٦ - أن يحذر التفاضل من أية وصمة سافله ، لأن الصغارة أعظم ضد
للنفس المتصفة بالنيل التام لإمتلاك الحقيقة الإلهية والبشرية ، في
حالي وحدتها وتعميمها .

٧ - الزهد فى الحياة الحاضرة ، وعدم خشية الموت أو اعتباره حادثاً مروعاً .

٨ - سرعة التعلم ، وأن يكون لديه ذاكرة حافظة لما حصله حتى لا تنفرغ جعبته من المعرفة .

خامساً - أن الفارابى قد استوحى برنامجه التعليمى التريوى الذى وضعه لتربية الحكام الفلاسفة مماكتبه أفلاطون فى هذا الصدد . وقد أشار إلى ذلك الفارابى نفسه فى قوله : " ويؤخذوا بالتعليم من صباهم على الترتيب الذى نكره أفلاطون .. " (١) .

المبحث الثاني سلطات الحاكم واختصاصاته

سبق القول أن الحاكم في دولة الفارابي يتركز في شخصه جميع مظاهر السيادة والسلطة ، فهو صاحب السلطة المدنية ، من تشريعية وقضائية وتنفيذية ، وهو صاحب ولاية الجهاد . ويجانب ذلك فإن له وظيفة تربية منبثقة من افتراض أن الكمال والسعادة إنما يقوم على دعائم فكرية أخلاقية فنية يتطلب بناؤها إمداد الفطر الطبيعية للمواطنين لأداء وظائف الدولة المتخصصة إعداداً يعتمد على برنامج عميق متوسع في العلوم النظرية والعملية وعلى ماتعبيه التجريبية في نفاذ البصر ودقة التمييز والحكم ، فالحاكم هو مؤدب الأمم وعلمها . وأخيراً فإن للحاكم وظيفة إقتصادية تتمثل في نوره في توجيه قوى الإنتاج والعمل ، وإقامة المجتمع على أساس من التخصص في العمل وفق القدرات المتنوعة لدى المواطنين .

ولم يشأ الفارابي أن يترك سلطان الحاكم في ممارسته لهذه السلطات وتلك الإختصاصات حراً مطلقاً من كل قيد ، بل جعل " الصناعة الملكية " مقيدة بقيد عام يغلفها ويحدد الهدف منها ؛ وهو أن يفيد الملك نفسه وسائر أهل المدينة السعادة الحقيقية . فهو يقول : " الملك في الحقيقة هو الذي غرضه ومقصوده من صناعته التي يدبر بها المدن أن يفيد نفسه وسائر أهل المدينة السعادة الحقيقية . وهذه هي الغاية والفرض من المهنة الملكية " (١) .

وبالإضافة إلى هذا القيد العام الذي تتحدد به أغراض السلطة وأهدافها، فقد بين " المعلم الثاني " الأسس والضوابط التي تقيّد من إرادة الحاكم في ممارسته لكل سلطة أو إختصاص من هذه السلطات والإختصاصات المختلفة ، مما يدفعنا إلى القول بأن السلطة الملكية عند الفارابي إنما هي سلطة مقيدة أو قانونية وأيسر سلطة مطلقة أو استبدادية .

(١) فصول منتزعة ، ص ٥٧ .

وإزيادة الأمر إيضاحاً وتفصيلاً ستعرض فيما يلي سلطات وإختصاصات الحاكم المختلفة واحدة تلو الأخرى .

أولاً - السلطة التشريعية :

يصف الفارابي الحاكم فى مدينته الفاضلة بأنه " واضح النواميس " . ويستمد هذا الوصف مقوماته مما يمتلكه الحاكم من جودة المعرفة بشرائط المعقولات العملية والقوة على استخراجها ، والقدرة على إيجادها فى الأمم والمدن . فواضع النواميس هو " الذى له قدرة على أن يستخرج بجودة فكرته شرائطها التى بها تصير موجودة بالفعل وجوداً تنال به السعادة القصوى " (١) . ويلزم فيمن كان واضح النواميس أن يكون فيلسوفاً إذا كانت ماهيته ماهية رئاسة لخدمة ، ومن هنا كان التطابق - كما سبق أن رأينا - بين معنى الفيلسوف ومعنى واضح النواميس .

وتتقيد السلطة التشريعية بالفاية أو الفرض منها ، بمعنى أنه يجب أن يكون الفرض من إصدار التشريعات هو تدبير أمور الدولة تديبياً يحقق الترابط والاتلاف بين أجزائها المختلفة ، ويحقق التعاون على إزالة الشرور وتحصيل الخيرات ، وأن يستبقى الأفعال النافعة فى بلوغ السعادة أو يزيد فيها ، ويحول الأفعال الضارة إلى أفعال نافعة أو يبطلها أو يقلل منها ، وفى الجملة فإن الفرض من التشريع يجب أن يكون دائماً هو إبطال الشر وإيجاب الخير للرعية .

ولكى يتحقق الفرض من التشريع على الوجه الأكمل ، ينبغي ألا يقتصر الحاكم على إصدار التشريعات المحققة للخير ، وأن يعمل على بث الثقافة القانونية بين أفراد الرعية ، بحيث يلف كل فرد من أفراد المدينة الفاضلة على الأسس والمبادئ التى يقوم عليها نظام الدولة ، كنظام الرياسة الأولى فيها ، ومراقب الرياسات التى تليها ، والسعادة القصوى ، والأفعال المحددة التى إذا فعلت نيلت بها السعادة ، ثم يوجه أهل المدينة بعد ذلك إلى فعلها والحرص عليها .

(١) تحصيل السعادة ، ص ٤١ .

ويوضح لنا الفارابي مضمون السلطة التشريعية والإطار المرسوم لها بقوله : " ومدبر المدينة وهو الملك إنما فعله أن يدبر المدن تدبيراً ترتبط به أجزاء المدينة بعضها ببعض وتأنف ويرتب ترتيباً يتعاونون به على إزالة الشرور في تحصيل الخيرات . وأن ينظر في كل ما أعطته الأجسام السمائية ، فما كان منها معيناً لوجه ما ، تافعاً لوجه ما في بلوغ السعادة إستبقاه أو زاد فيه ، وما كان ضاراً اجتهد في أن يصير تافعاً ، وما لم يكن ذلك فيه أبطله وقله . وبالجملة يلتصق أبطال الشرين جميعاً وإيجاب الخيرين جميعاً ، ويحتاج في كل واحد من أهل المدينة الفاضلة أن يعرف مبادئ الموجودات القصوى ومراتبها والسعادة والرياسة الأولى التي للمدينة الفاضلة ومراتب رياستها ثم بعد ذلك الأفعال المحدودة التي إذا فعلت نيلت بها السعادة - وأن لا يقتصر على أن يعلم هذه الأفعال لئلا يوجه أهل المدينة لفعلها " (١) .

ولما كان الفارابي يؤمن بتفاوت قدرات الأفراد واختلاف فطرتهم وعاداتهم فقد حرص على أن يبين الطريق الذي يمكن للحاكم أن يسلكه حتى يمكنه أن يبيث في رعيته الثقافة القانونية اللازمة ، فيقول : " ومبادئ الموجودات ومراتبها والسعادة ورياسة المدن الفاضلة إما أن يتصورها الإنسان ويعقلها ، وإما أن يتخيلها . وتصورها هو أن يرسم في نفس الإنسان نواتها كما هي موجودة في الحقيقة . وتخيّلها هو أن يرسم في نفس الإنسان خيالاتها ومثالاتها وتحاكياها ، ... وأكثر الناس لا قدرة لهم إما بالفطرة وإما بالعادة على تفهم تلك وتصورها ، فأولئك ينبغي أن تخيل إليهم مبادئ الموجودات ومراتبها والعقل الفعال والرياسة الأولى ، كيف تكون بأشياء تحاكياها ، ومعاني تلك ونواتها هي واحدة لا تتبدل . وأما ما تحاكياها بها فأشياء كثيرة مختلفة ... ولذلك أمكن أن يحاكيا هذه الأشياء لكل طائفة ولكل أمة بغير الأمور التي يحاكيا بها الطائفة الأخرى أو الأمة الأخرى . فلذلك قد تكون أمة فاضلة ومدن فاضلة تختلف ملهم وأن كانوا كلهم يؤمنون بسعادة واحدة بعينها " (٢) .

(١) السياسات المدنية ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٥٥ - ٥٦ .

ومن ناحية أخرى فإن السلطة التشريعية تتفاوت قوة وضعفاً بحسب مكانة الحاكم في سلسلة الحكام المشرعين . ذلك أن المتأمل في كتابات الفارابي يجد أنه يفرق بين أنواع ثلاثة من الحكام : الرئيس الأول أو " صاحب الشريعة " (١) ، الملك الفيلسوف ، وملك السنة .

فالرئيس الأول ، بمعنى النبي المنذر ، هو الذي لم يبق بينه وبين العقل الفعال واسطة ، ومن ثم فإنه يجمع بين خصائص الحكيم الفيلسوف والنبي المنذر . وهذا الإنسان هو في أكمل مراتب الإنسانية وفي أعلى درجات السعادة ، وهو الذي يقف على كل فعل يمكن أن يبلغ به السعادة ، ولديه قدرة على جودة الإرشاد إلى السعادة وإلى الأعمال التي تتال بها . ورياسة هذا الإنسان هي الرياسة الأولى ، أما سائر الرياسات الإنسانية فإنها متلخّرة من رئاسته وكائنتها عنها . ومن هنا فإن سلطة الرئيس الأول في التشريع تكون أعظم قوة وأوسع مدى من غيره : فهو المستور ، والمتقدي به في سيره وأفعاله ، والمقبول أقاويله ووصاياه ، وله أن يدير بما رأى وكيف شاء (٢) . وتكون التشريعات الصادرة منه مستمدة إيمان الوحي الإلهي المباشر الذي يفيض من الله تبارك وتعالى إلى العقل الفعال ثم إلى قوته المتخيلة بواسطة العقل المستفاد ، وإما من الوحي الإلهي غير المباشر الذي يفيض من العقل الفعال بتوسط العقل المستفاد إلى عقله المنفعل . ويبين لنا " المعلم الثاني " كيف تستمد التشريعات الصادرة من الرئيس الأول أو النبي المنذر من الوحي ، سواء كان مباشراً أو غير مباشر ، بقوله : " وإذا حصل ذلك في كلا جزئي قوته الناطقة وهما النظرية والعملية ، ثم في قوته المتخيلة ، كان هذا الإنسان هو الذي يوحى إليه ، فيكون الله عز وجل يوحى إليه بتوسط العقل الفعال ، فيكون ما يفيض من الله تبارك وتعالى إلى العقل الفعال يفيضه العقل الفعال إلى عقله المنفعل يتوسط العقل المستفاد ثم إلى قوته المتخيلة فيكون بما يفيض منه إلى عقله المنفعل حكيماً فيلسوفاً

(١) إستخدم الفارابي مفهوم الرئيس الأول في بعدين أساسيين : أحدهما قائم على السبق التاريخي ويعني الرئيس المؤسس ، والآخر قائم على مكانة الرئيس في الدولة ويقصد به الرئيس الأعلى . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي ، ص ١٩٤ .
(٢) فصول منتزعة ، ص ٦٦ .

ومتعلقاً على التمام وبما يفيض منه إلى قوته المتخيلة نبيأ منذراً بما سيكون ومخيراً بما هو الآن من الجزئيات بوجود يعقل فيه الإلهي . وهذا الإنسان هو في أكمل مراتب الإنسانية وفي أعلى درجات السعادة وتكون نفسه كاملة متحدة بالعقل الفعال على الوجه الذي قلنا . وهذا الإنسان هو الذي يقف على كل فعل يمكن أن يبلغ به السعادة ، فهذا أول شرائط الرئيس ، ثم أن يكون له مع ذلك قدرة بلسانه على جودة التخيل بالقول لكل ما يعلمه . وقدرة على جودة الإرشاد إلى السعادة وإلى الأعمال التي بها يبلغ السعادة . وأن يكون له مع ذلك جودة ثبات يبدئه لمباشرة أعمال الجزئيات " (١) .

ويقدر الفارابي أن الناس الذين يدبرون برياسة هذا الرئيس هم الناس الفاضلون والأخيار والسعداء ، فإن كانوا أمة فتلك هي الأمة الفاضلة ، وإن كانوا أتاساً يجتمعون في مسكن واحد كان ذلك المسكن الذي يجمع جميع من تحت هذه الرياسة هو المدينة الفاضلة (٢) .

وأما الملك الفيلسوف ، فهو كل من تولى رئاسة الدولة الفاضلة وتوافرت فيه شرائطها على النحو الذي أسلفناه . وهو يتمتع أيضاً بسلطة

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٨ - ٧٩ . وراجع أيضاً السياسات المدنية ، ص ٤٩ - ٥٠ ، حيث يعبر الفارابي عن نفس الفكرة بقوله : " وهذا الإنسان هو الملك في الحقيقة عند القدماء ، وهو الذي ينبغي أن يقال فيه أنه يوحى إليه . فإن الإنسان إنما يوحى إليه إذا بلغ هذه الرتبة وذلك إذا لم يبق بينه وبين العقل الفعال واسطة . فإن العقل المنفعل يكون شبه المادة والموضوع للعقل المستفاد ، والعقل المستفاد شبيه بالمادة والموضوع للعقل الفعال ، فحينئذ يفيض من العقل الفعال على العقل المنفعل القوة التي بها يمكن أن يوقف الإنسان على تحديد الأشياء والأفعال وتسيديها نحو السعادة بهذه الإضافة الكائنة من العقل الفعال على العقل المنفعل بأن يتوسط بينهما العقل المستفاد وهو الوحي .

" ولأن العقل الفعال فائض عن وجود السبب الأول فقد يمكن لأجل ذلك أن يقال أن السبب الأول هو الموحي إلى هذا الإنسان بتوسط العقل الفعال ، ورياسة هذا الإنسان هي الرياسة الأولى وسائر الرياسات الإنسانية متأخرة عن هذه وكائنة عنها " .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٥٠ .

تشريعية خلاقة ، يتسع مداها ليشمل ، من ناحية ، وضع التشريعات اللازمة لتنظيم الأحداث والأوضاع والنظم التي لم يرد بشأنها نص في شريعة الرئيس الأول ، ومن ناحية أخرى ، تعديل وتغيير النظم القانونية التي وضعها الرئيس الأول إذا علم وقدر أن ذلك التغيير هو الأصح في زمانه .

فمن ناحية نجد أن خلفاء الرئيس الأول من الملوك الفلاسفة لهم أن يشرعوا مالم يشره الرئيس الأول . وهنا تبرز حقيقة جوهرية وهي أن الفارابي ممن يؤمنون بنسبية التشريع ، وبأنه من غير المتصور أن يضع المشرع في زمانه حلاً لكل ماكان وكل ما هو كائن وكل ما يكون ، ويرجع ذلك لأسباب متعددة يبينها لنا الفارابي في قوله : " والرئيس الأول قد يلحقه ويعرض له أن لايقدر الأفعال كلها ويستوفىها فيقدر أكثرها ، وقد يلحقه في بعض مايقدره أن لايستوفى شرائطها كلها بل يمكن أن تبقى أفعال كثيرة مما سبيلها أن تقدر فلا يقدرها لأسباب تعرض : إما لأن المنية تحرمه وتعاجله قبل أن يأتي على جميعها وإما لأشغال ضرورية تعوقه من حروب وغيرها وإما لأنه لايقدر الأفعال إلا عند حادث وعارض مما يشاهده هو أو مما يسأل عنه فيقدر حينئذ ويشرع ويمس ماينبغي أن يعمل في ذلك النوع من الحوادث ، فلا تعرض كل العوارض في زمانه ولافي البلد الذي هو فيه ، فتبقى أشياء كثيرة مما يجوز أن يعرض في غير زمانه أو في غير بلده يحتاج فيها إلى فعل محدود مقدر في ذلك الشيء العارض فلايكون هو مشرع فيها شيئاً ، أو يعمد إلى مايقدر أو يعلم أنها من الأفعال أصول تمكن غيره أن يستخرج عنها الباقية فيشرع فيها كيف وكم ينبغي أن تعمل ويترك الباقية علماً منه أنه يمكن أن يستخرجها غيره إذا قصد قصده واحتذى حذوه ، أو يرى أن يبتدئ في أن يشرع ويقدر الأفعال التي هي أعظم قوة وأكثر نفعاً وأشد غنى وجسدي في أن تلتئم بها المدينة وترتبط وينتظم أمرها ، فيشرع في تلك وحدها ويترك الباقية إما لوقت فراغه لها أو لأن غيره يمكنه أن يستخرجها ، إما في زمانه وإما بعده ، إذا احتذى حذوه " (١) .

(١) كتاب الملّة ونصوص أخرى ، تحقيق محسن مهدي ، بيروت ، دار المشرق ، ١٩٦٨ ،

ومن فاحية أخرى فإن سلطة الملوك الفلاسفة التشريعية تمتد لتشمل أيضاً تعديل وتغيير الكثير مما شرعه الرئيس الأول إذا ما قدرنا أن ذلك هو الأصلح في زمانهم . فالنظم القانونية ماهي إلا تصوير واقعي لإتصباط الحياة المعيشية للجمع الإنساني في صورة ما وفي زمان معين . وهي تنمو وتتطور وتتغير وتتغير مع نمو هذه الحياة وتطورها وتنوعها وتغير صورها . ولاشك أن عناصر الزمان والمكان والبيئة والطبيعة لها آثارها الجوهرية في تكييف الحياة الإنسانية وتكوين العلاقات المعيشية المتنوعة وتوجيهها . ولاشك أيضاً أن على النظم القانونية أن تلائم هذا التطور وهذا التغيير حتى تظل أحكامها متوائمة مع الواقع ومتجاوبة مع الزمان . هذه الحقائق العلمية الثابتة لم تكن يخافية على المعلم الثاني . ومن هنا كانت نظريته إلى الشرائع على أنها تتسم بالمرورية وعدم الجسود مما يجعلها دائماً قابلة للتعديل والتغيير حسبما تقتضيه ظروف الزمان والمكان طالما كان القائم بهذا التعديل من الملوك الفلاسفة الذين يخلفون الرئيس الأول ويكوتون مثله في جميع الأحوال . يقول الفارابي : " فإذا خلفه بعد وفاته من هو مثله في جميع الأحوال كان الذي يخلفه هو الذي يقدر مالم يقدره الأول . وليس هذا فقط ، بل له أيضاً أن يغير كثيراً مما شرعه الأول ، فيقدره غير ذلك التقدير إذا علم أن ذلك هو الأصلح في زمانه . لا لأن الأول أخطأ ، لكن الأول قدره بما هو الأصلح في زمانه ، وقدر هذا بما هو الأصلح بعده ، زمان الأول ، ويكون ذلك مما لو شاهده الأول لغيره أيضاً ، وكذلك إذا خلف الثاني ثالث مثل الثاني في جميع أحواله ، والثالث رابع ، فإن للتالي أن يقدر من تلقاء نفسه مالا يجده مقدرأ ، وله أن يغير ما قدره من قبله ، لأن الذي قبله أو بقي يغير أيضاً ذلك الذي غيره الذي بعده " (١) .

وأما ملك السنة ، فهو الذي يعتمد في تديره لشؤون الدولة على الشرائع والسنة المحفوظة والمكتوبة من الشرائع والسنة القديمة . والفارق بين

(١) كتاب الملة ، ص ٥٠ . وراجع أيضاً كتاب السياسات المدنية ، ص ٥٠ - ٥١ ، حيث يقول الفارابي : " وكما أنه يجوز الواحد منهم أن يغير شريعة قد شرعها هو في وقت إذا رأى الأصلح تغييرها في وقت آخر ، كذلك الغابر الذي يخلف الماضي له أن يغير ما قدره الماضي لأن الماضي نفسه لو كان مشاهداً للحال لغير " .

الملك الفيلسوف وملك السنة هو أن الأول قد اجتمعت في شخصه جميع الخصال الطبيعية والشروط الإرادية أو المكتسبة على نحو ماسبق أن ذكرنا . أما الثاني فإنه وإن توافرت فيه الخصال الطبيعية إلا أنه لا تتوافر فيه الشروط الإرادية المذكورة . وذلك يقدر الفارابي أن السلطة يجب ألا تقول إلى ملك السنة إلا في حالة عدم وجود الملك الفيلسوف فرداً كان أو جماعة (رؤساء الأخيار وذوى الفضل) (١) .

والحاكم في هذه الحالة قد يكون فرداً واحداً وقد يكون جماعة ، ويسمى الواحد " ملك السنة " وتسمى الجماعة " رؤساء السنة " وفي جميع الأحوال فقد تطلب فيهم الفارابي بعض الشروط الخاصة التي تهدف في مجموعها إلى جودة الإلزام بالشرائع والسنن القديمة والقدرة على استنباط الأحكام التي لم يرد بشأنها نص صريح في هذه السنن . وتمثل هذه الشروط في أن يكون " عارفاً بالشرائع والسنن المتقدمة التي أتى بها الأيون من الأئمة وديروا بها المدن . ثم أن يكون له جودة تمييز الأمكنة والأحوال التي ينبغي أن تستعمل فيها تلك السنن على حسن مقصود الأولين بها . ثم أن يكون له قدرة على استنباط ما ليس يوجد مصرحاً به في المحفوظة والمكتوبة من السنن القديمة ، محتذياً بما يستنبط منها حذو ما تقدم عن السنن . ثم أن تكون له جودة رأى أو تعقل في الحوادث الواردة شيئاً فشيئاً ، مما ليس سبيلها أن تكون في السير المتقدمة مما يحفظ به عمارة المدينة . وأن يكون له جودة إقتناع وتخيل ، ويكون له مع ذلك قدرة على الجهاد . فهذا يسمى ملك السنة ورئاسته تسمى ملكاً سنياً . ولكن إذا لم توجد كافة هذه الشروط مجتمعة في شخص واحد ، ووجدت متفرقة في جماعة فيقومون بأجمعهم مقام ملك السنة وهؤلاء الجماعة يسمون رؤساء السنة " (٢) .

وسلطة ملك السنة (أو رؤساء السنة) في التشريع سلطة محدودة أو مقيدة . فالفارابي وإن أكد أهمية الملازمة المستمرة بين حاجات الزمن والظروف الملازمة وبين التشريعات المتناسبة التي ترضى تلك الحاجات ، إلا أنه لم يبع

(١) وهم الذين يقومون مقام الملك في حالة تفرق الشروط الإرادية في أكثر من واحد .

(٢) فصول منتزعة ، ص ٦٦ .

في ظل هذا النظام السنن التقليدي التمييز الجوهري للقواعد الأساسية التي وضعها صاحب الشريعة ، وإنما قصر التغيير على نوع من الاستنباط والإستخراج عن الأشياء التي صرح وأضح الشريعة بتقديرها . وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه يلزم في ملك السنة أن يكون فقيهاً وأن يستعمل للوصول إلى هذا الغرض صناعة الفقه ، وهي الصناعة " التي يقتدر الإنسان بها على أن يستخرج ويستنبط صحة تقدير شيء مما لم يصرح وأضح الشريعة بتحديدته من الأشياء التي صرح فيها بالتقدير ، وتصحيح ذلك بحسب غرض وأضح الشريعة بالملة بأسرها التي شرعها في الأمة التي لهم شرعت " .

وتشتمل صناعة الفقه على جزئين : جزء في الآراء وجزء في الأفعال . وفي العاليتين فإن هذه الصناعة تتطلب بالضرورة أن يكون الفقيه " قد استوفى علم كل ما صرح وأضح الشريعة بتحديدته من الأفعال بقول أو فعل ، وأن يكون ذلك حارفاً بالشرائع الأخيرة التي انتهى إلى تشريعها الرئيس الأول ان كان قد لجأ إلى تبديل فيما شرع ، وأن يكون أيضاً حارفاً باللغة التي بها كانت مخاطبة الرئيس الأول ، ويكون له مع ذلك جودة فطنة للمعنى وماتستعمل من تخصيص أو إطلاق في القول ، وأن يكون له تمييز بين التشابه والتباين في الأشياء ، وقوة على فهم اللازم من غير اللازم ، وذلك بجودة الفطرة وبالدرية الصناعية " .

ويرى الفارابي أن الفقه في الأشياء العملية من الملة ، إنما يشتمل على جزئيات الكليات التي يحتوى عليها علم السياسة ، ومن ثم فهو جزء من أجزاء علم السياسة ويدخل تحت الفلسفة العملية . وأن الفقه في الأشياء العلمية من الملة يشتمل إما على جزئيات الكليات التي تحتوى عليها الفلسفة النظرية ، وإما على ماهى مثالات الأشياء تحت الفلسفة النظرية ، فهو إذن جزء من الفلسفة النظرية وتحتها ، والعلم النظري الأصلي .

ويبين لنا الفارابي عملية التشريع في ظل الحكم السنن ، والتقليد والضوابط التي تحكمها ، وماتحتوى عليه صناعة الفقه باعتبارها الصناعة اللازمة والضرورية لاستنباط الأحكام الجزئية التي لم يصرح بها وأضح الشريعة ، والشروط التي يجب توافرها في ملك السنة حتى يكون فقيها ، وعلاقة صناعة الفقه بالسياسة من ناحية وبالفلسفة من ناحية أخرى في قوله : " وأما

إذا مضى واحد من هؤلاء الأئمة الأبرار الذين هم الملوك في الحقيقة ولم يخلفه من هو مثله في جميع الأحوال احتيج في كل ما يعمل في المدن التي تحت رئاسته من تقدم إلى أن يحتذى في التقدير حلوه من تقدم ولا يخالف ولا يغير بل يبقى كل ما قدره المتقدم على حاله ، وينظر إلى كل ما يحتاج إلى تقدير مما لم يصرح به من تقدم فيستنبط ويستخرج من الأشياء التي صرح الأول بتقديرها ، فيضطر حينئذ إلى صناعة الفقه ، وهي التي يقتدر الإنسان بها على أن يستخرج ويستنبط صحة تقدير شيء مما لم يصرح وأضح الشريعة بتحديد من الأشياء التي صرح فيها بالتقدير ، وتصحيح ذلك بحسب قرص واضح الشريعة بالملء بأسرها التي شرعها في الأمة التي لهم شرع . وإيس يمكن هذا التصحيح أو يكون صحيح الإمتداد لآراء تلك الملة فاضلاً بالفضائل التي هي في تلك الملة فضائل . فمن كان هكذا فهو فقيه .

" وإذا كان التقدير في شيئين - في الآراء وفي الأفعال - لزم أن تكون صناعة الفقه جزئين : جزءاً في الآراء وجزءاً في الأفعال . فالفقيه في الأفعال يلزمه أن يكون قد استوفى علم كل ما صرح وأضح الشريعة بتحديد من الأفعال . والتصريح ربما كان بقول وربما كان بفعل واضح الشريعة ، فيقوم فعلة ذلك مقام قوله في ذلك الشيء أنه ينبغي أن يفعل فيه كذا وكذا . وأن يكون مع ذلك عارفاً بالشرائع التي إنما شرعها الأول بحسب وقت ما ثم أبدل مكانها غيرها واستدامها ليحتذى في زمانه نحو الأخيرة لا الأولى . ويكون أيضاً عارفاً باللغة التي بها كانت مخاطبة الرئيس الأول ، وعادات أهل زمانه في استعمالهم لغتهم ، وما كان منها يستعمل في الدلالة على الشيء بجهة الإستعارة له وهو في الحقيقة إسم غيره ، لئلا يظن بالشيء الذي استعمل له إسم شيء آخر أنه عندما لفظ به أراد ذلك الشيء الآخر ، أو يظن أن هذا هو ذلك . ويكون له مع ذلك جسوة فطنة للمعنى الذي أريد بالإسم المشترك في الموضع الذي استعمل فيه ذلك الاسم ، وكذلك متى كان الإشتراك في القول . ويكون له جودة فطنة أيضاً للذي يستعمل على الإطلاق ومقصد القائل أخص منه ، والذي يستعمل في ظاهر القول على التخصيص ومقصد القائل أعم منه ، والذي يستعمل على التخصيص أو على المصوم أو على الإطلاق ، ومقصد القائل هو ما يبدل ذلك عليه في الظاهر . ويكون له معرفة بالمشهور من الأمور والذي هو في العادة . ويكون له مع ذلك قوة على أخذ التشابه والتباين في الأشياء . وقوة

على اللازم للشئ من غير اللازم - وذلك يكون بجودة الفطرة وبالدرية الصناعية - ويوصل إلى الفاظ واضع الشريعة في جميع ماشرعه بقول ، وإلى أفعاله فيما شرعه بأن فعله ولم ينطق به إما بالمشاهدة والسمع منه إن كان في زمانه وصحبه وإما بالأخبار عنه - والإخبار عنه إما مشهورة وإما مقنعة ، وكل واحدة من هذه إما مكتوبة وإما غير مكتوبة . والفقهاء في الآراء المقدرة في الملة ينبغي أن يكون قد علم ماظمه الفقيه في الأعمال .

فالفقه في الأشياء العملية من الملة إذن إنما يشتمل على أشياء هي جزئيات الكليات التي يحتوى عليها المدني ، فهو إذن جزء من أجزاء العلم المدني وتحت الفلسفة العملية . والفقه في الأشياء العلمية من الملة مشتمل اما على جزئيات الكليات التي تحتوى عليها الفلسفة النظرية واما على ماهى مثلات الأشياء تحت الفلسفة النظرية ، فهو إذن جزء من الفلسفة النظرية وتحتها والعلم النظرى الأصل " (١) .

ثانياً - السلطة القضائية :

ويعد الحاكم هو المسئول الأول عن توزيع العدل بين الرعية . وجدير بالذكر أن التأكيد على العدل وأهميته في سياسة الدول أمر متوارث في الحكمة السياسية منذ القدم سواء في تراث الغرب أو في تراث الشرق . ولكن العدل عند الفارابى يستمد أهميته من الدور الذى ناسبه إليه في إستمرار الدولة ويقائها متماسكة لايتطرق إليها التفكك والإنهيار . فهو يقول : " أجزاء المدينة ومراتب أجزائها ياتلف بعضها من بعض بالصعبة وتتماسك وتبقى محفوظة بالعدل وأماهمل العدل " (٢) .

ويتحدد مضمون وجوهر السلطة القضائية للحاكم على ضوء النظرية العامة للعدل . فقد سبق أن رأينا أن الفارابى يميز بين العدل عند أهل المدن الضالة أو الجاهلية وأساسه القهر والتغلب ، وبين العدل عند أهل المدن الفاضلة

(١) كتاب الملة ، ص ٥٠ - ٥٢ .

(٢) فصول منتزعة ، ص ٧٠ .

وأساسه المساواة . ويرى أن العدل بهذا المفهوم الأخير ينقسم إلى عدل توزيعي ومثل تبادلي أو تصحيحي . والعدل التوزيعي يتحقق بأن تقسم الخيرات المشتركة في الدولة - معنوية كانت أو مادية - بين جميع المواطنين لاطى أساس المساواة الحسابية المطلقة وإنما على أساس من المساواة التسمية وفق جدارة المواطن وأهليته في شئون الرياسة السياسية والإجتماعية ، وفي شئون المهارات والمهن الصناعية وماتعمد عليه من تفوق علمي وأخلاقي وعلمي . فالقسط الذي يتأله كل فرد من هذه الخيرات يجب أن يكون مساوياً لاستهلاكه . أما العدل التبادلي أو التصحيحي فإنه مكمل للعدل التوزيعي ، ولا تظهر الفائدة منه إلا بعد أن يكون العدل التوزيعي قد تحقق بالفعل . كما أن الفائدة من العدل التوزيعي لاتستمر إلا عن طريق العدل التصحيحي . ويقوم هذا النوع من العدل على أساس المساواة الحسابية المطلقة . والهدف منه هو أن يحصل كل طرف يدخل في علاقة مامع غيره على وضع متساو مع الطرف الآخر . ولا يقتصر مجال العدل التبادلي على العلاقات الإختيارية والتعاقدية ، وإنما يمتد أيضاً إلى مايسمى بالعلاقات غير الإختيارية التي تتولد من الجريمة .

وعلى ضوء هذا المفهوم الذي حدده الفارابي للعدل تتحدد وظيفة الحاكم القضائية : فهو يتخذ وظيفة القاضي الذي يحفظ على كل فرد من أفراد الدولة النصيب أو القسط الذي آل إليه من الخيرات المشتركة ، مادية كانت أو معنوية ، بعد أن يكون قد قسمها بين الأفراد كل حسب إستهلاكه . ومن ثم فإن من واجبات الحاكم أن يعيد إلى كل فرد من أفراد الدولة خيراً مساوياً لما يخرج من يده سواء بإرادته ، مثل البيع والهبة والقرض ، أو بغير إرادته مثل السرقة أو الإقتصاب ، على أن يكون مايعود عليه إما قافماً للدولة أو غير ضار بها ، وأن يمنع بالعقوبة العادلة - المخرج من يد نفسه أو عن يد غيره تسطه من الخيرات - متى كان ضاراً بالدولة . فصالح الدولة ومسالج الفرد مرتبطان لانفصال بينهما ، ووظيفة الحاكم القاضي أن يزن آثار كل منهما على الآخر ، ويجعل من ساحة القضاء ميزاناً وسلطاناً يحقق العدالة ويبعد الجور في ميدان العلاقات الإجتماعية والإقتصادية ، ويكفل المحافظة على التوازن التسمي في بناء المجتمع والدولة . ويبين لنا الفارابي أبعاد هذه الصلة الوثيقة بين نظريته في العدل وبين الوظيفة القضائية للحاكم بقوله : " فإذا قسمت (أى الخيرات المشتركة في الدولة) واستقر لكل واحد قسطه ، فينبغي بعد ذلك أن يحفظ على كل واحد من

أولئك قسطة ، إما بأن لا يخرج بشرائط وأحوال لا يلحق من خروج ما يخرج من يده من قسطة ضرر ، لا به ولا بالمدينة . وما يخرج عن يد الإنسان من قسطة من الخيرات فهو إما بإرادته مثل البيع والهبة والقرض ، وإما بلا إرادته مثل أن يسرق أو يغصب ، وينبغي أن يكون في كل واحد من هذين شرائط يبقى بها ما في المدينة من الخيرات محفوظاً عليهم . وإنما يكون ذلك بأن يعود بدل ما خرج عن يده بإرادته أو بغير إرادته خير مساوٍ لذلك الذي خرج عن يده ، إما من نوع ما خرج من يده وإما من نوع آخر . ويكون ما عاد من ذلك إما عاد عليه هو في خاصة نفسه وإما على المدينة . فأي هذه عاد عليه المساوي له فهو العدل الذي تبقى به الخيرات المقسومة محفوظة على أهل المدينة . والجور هو أن يخرج عن يده قسطة من الخيرات من غير أن يعود المساوي له لا عليه ولا على أهل المدينة . ثم ينبغي أن يكون ما يعود عليه هو في خاصة نفسه إما نافعاً للمدينة وأما غير ضار لها . والمخرج عن يد نفسه أو عن يد غيره قسطة من الخيرات متى كان ضاراً بالمدينة كان أيضاً جائراً ومنه مئة . وكثير من يمنع ما يحتاج في منعه إلى شرود العقوبات .

وينبغي أن تقدر الشرود والعقوبات حتى يكون كل جور عليه في خاصة نفسه ، وإذا نقص كان جوراً على أهل الفاعل للشر بقسط من الشر كان عدلاً ، وإذا زيد عليه كان جوراً عليه في خاصة نفسه وإذا نقص كان جوراً على أهل المدينة ، ونسى أن تكون الزيادة جوراً على أهل المدينة - (١) .

وإذا كانت وظيفة الحاكم القاضي تتمثل في المحافظة على مبدأ العدل وإقراره بين الرعية ، فإن نطاق هذه الوظيفة يجب أن يتحدد بالقرض منها ، بمعنى أنه يجب أن يكون هناك تناسب بين الفعل والجزاء ، وأن يعالج كل فرد يخرج عن إطار الشرعية معالجة تعيده إلى ما كان عليه بالقياس إلى جملة المدينة وإلى كل جزء من سائر أجزائها ، دون ما إسراف أو إهمال واستهانة . ويكون دور الحاكم في هذا الصدد شبيهاً بدور الطبيب الذي يرضى البدن ويعالجه : فالطبيب الذي يعالج عضواً من أعضاء البدن ، ويهبه من الصحة ما يزيد عن

إستئثاره وطلاقة استيعابه ، وما يلقى به على صحة باقى الأعضاء ، فإنما يضره ويفسده ضرراً وفساداً إن هو ترك معه ، يضر البدن كله ويفسده ، وذلك بأن يعطله ويعطل الأعضاء المرتبطة به .

وحرى بالملاحظة أن الفارابى ، الذى يؤمن بالكل أولاً وبالجزء ثانياً ، والذى يفضل صالح الدولة على صالح الفرد أو الجزء مهما عظم ، لم يتردد فى أن يعطى للحاكم سلطة إبعاد ونفى كل من يحاول الخروج على النظام العام للدولة بحصوله على خيارات أكثر من استئثاره ، إذا ماتعذر علاجه وإعادته إلى سائر أجزاء المدينة كعضو صالح ينتفع به ، وذلك محافظة على صلاح الباقين من أفراد المجتمع . فكما أن الطبيب يمكنه بتر أحد الأعضاء التى تفسد محافظة على باقى أعضاء الجسد ، فكذلك رئيس الدولة باعتباره المسئول عن سلامة الدولة والمحافظة على سائر أجزائها من أى ضرر أو فساد يهددها . يقول الفارابى : " كما أن الطبيب إنما يعالج كل عضو يعطل بحسب قياسه إلى جملة البدن وإلى الأعضاء المجاورة له والمرتبطة به بأن يعالجه علاجاً يفيد به صحة ينتفع بها فى جملة البدن وينفع بها الأعضاء المجاورة له والمرتبطة به . كذلك مدير المدينة ينبغي أن يدير أمر كل جزء من أجزاء المدينة ، سواء كان جزءاً صغيراً مثل إنسان واحد أو كبيراً مثل منزل واحد ، ويعالجه ويفيده الخير بالقياس إلى جملة المدينة وإلى كل جزء من سائر أجزاء المدينة ، بأن يتحرى أن يجعل ما يفيد ذلك الجزء من الخير خيراً لا يضر به جملة المدينة ولا شيئاً من سائر أجزائها بل خيراً تنتفع به المدينة بأسرها وكل واحد من أجزائها بحسب مرتبته فى نفعه المدينة . فكما أن الطبيب متى لم يتحفظ بهذا يقصد أن يفيد عضواً من الأعضاء صحة ، وعالجه بما لم يبال معه كيف كانت حال سائر الأعضاء المجاورة له ، أو عالجه بما يضر سائر الأعضاء الأخر ، وأفاده صحة يفعل بها فعلاً لا ينتفع به البدن بأسره أو ما يجاوره ويرتبط به من الأعضاء ، تعطل ذلك العضو وتعطلت الأعضاء المرتبطة به وتأت المضرة منه إلى سائر الأعضاء حتى يفسد البدن بأسره ، كذلك المدينة .

وكما أن العضو الواحد إذا لحقه من الفساد ما يخشى التعدي منه إلى سائر الأعضاء الأخر لجوارته إياها ، يقطع ويبطل طلباً لبقاء تلك الأخر ، كذلك جزء المدينة إذا لحقه من الفساد ما يخشى

التمدد إلى غيره ، ينبغي أن ينقضى ويبيد لما فيه من صلاح تلك
الباقية " (١) .

ولكن لما كانت حقوية الإبعاد أو النفي تتطوى على خطورة بالغة ، فقد قرر
الفارابي أنه لا يجوز اللجوء إليها إلا إذا تبين للحاكم أن الخارج على النظام
العام لا يمكن إصلاحه وملاجه بوسيلة أخرى كفوس الفضيلة في نفسه مثلاً ، أو
إشغاله بما يصلحه ، أو بعقوبة أخف كالحبس. ففي معرض حديثه عن " الثابتة "
يقول الفارابي : " واجب على رئيس المدينة الفاضلة تتبع الثابتة وإشغالهم
وعلاج كل صنف منهم بما يصلحه خاصة أما بإخراج من المدينة أو بعقوبة ، أو
بحبس ، أو بتصرف في بعض الأموال وإن لم يسعوا له " . كما يقرر أيضاً
أن " الشرور تزال عن المدن إما بالفضائل التي تمكن في نفوس الناس وإما بأن
يصيروا ضابطين لأنفسهم وأى إنسان لم يمكن أن يزال الشر الكائن عنه
لابفضيلة تمكن في نفسه ولا بضبط نفسه أخرج عن المدن " (٢) .

ثالثاً - السلطة التنفيذية :

يقوم التنظيم الإداري في الدولة الفارابية على أساس خضوع الموظفين
لنظام رئاسة متدرج . فالبنیان الإداري . أشبه ما يكون بالنهرم حيث يوجد في
القمة الملك الذي يرأس السلطة التنفيذية ويليه مراتب متدرجة في الرئاسة
والخدمة بحسب التخصص الوظيفي وتقسيم العمل المبني على الاختلاف في
القدرات النفسية والهيئات والملكات الإرادية . وفي قاعدة الهرم الوظيفي توجد
مراتب الخدمة التي ليست فيها رئاسة ولا دونها مرتبة أخرى .

وعملياً التنظيم المتسلسل من القمة حتى القاعدة في هرم البناء
الإجتماعي والإداري لا تتم بطريقة تلقائية بين المواطنين ، وإنما هي عملية موجهة
يقوم بها رئيس الدولة وفق نظام موضوعي يرأس فيه المتفوق غير المتفوق ،
والكفاء غير الكفاء . ويحدد الفارابي أسس وضوابط هذا النظام بقوله : " ثم

(١) فصول منتزعة ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥ .

أهل الطبائع المتساوية يتفاضلون بعد ذلك بتفاضلهم في تأديبهم بالأشياء التي هم نحوها معسبون ، والمتأديبون منهم على التساوي يتفاضلون بتفاضلهم في الإستنباط ، فإن الذي له قدرة على الإستنباط في جنس ما رئيس من ليس له قدرة على إستنباط ما في ذلك الجنس ، ومن له قدرة على إستنباط أشياء أكثر رئيس على من له القدرة على إستنباط أشياء أقل ، ثم هؤلاء يتفاضلون بتفاضل قواهم الاستفادة من التأديب على جودة الإرشاد والتعليم أو ردايته ، فإن الذي له قدرة على جودة الإرشاد والتعلم هو رئيس من ليس له في ذلك الجنس قوة على الإستنباط ، وأيضاً فإن ذوى الطبائع الذين هم أنقص من ذوى الطبائع الفائقة في جنس مامتى تأديبوا بذلك الجنس فهم أفضل ممن لم يتأديب بشيء من أهل الطبائع الفائقة ، والذين تأديبوا بأفضل ما في ذلك الجنس رؤساء على الذين تأديبوا بأخص ما في ذلك الجنس ، فمن كان فائق الطبع في جنس ما فتأديب بكل ما أعدد له بالطبع فليس إنما هو رئيس على من لم يكن في ذلك الجنس فائق الطبع فقط بل وعلى من كان في ذلك الجنس فائق الطبع ولم يتأديب أو تأديب بشيء يسير مما في ذلك الجنس .

... ومن لم يكن له قدرة على أن ينهض غيره نحو شيء من الأشياء أصلاً ولا أن يستعمله فيه ، وكان إنما له القدرة على أن يفعل أبداً ما يرشد إليه لم يكن هذا رئيساً أصلاً ولا في شيء بل يكون مرؤساً أبداً وفي كل شيء . ومن كانت له قوة على أن يرشد غيره إلى شيء ما ويحمله عليه أو يستعمله فيه فهو رئيس في ذلك الشيء على الذي ليس يمكنه أن يفعل ذلك الشيء نفسه ، ومن لم يكن له قوة على أن يستنبط الشيء من تلقاء نفسه ولكن كان إذا أرشد إليه وعلمه فعله ، ثم كانت له قدرة على أن ينهض غيره نحو ذلك الشيء الذي علمه وأرشد إليه ويستعمله فيه ، كان هذا رئيساً على إنسان ومرؤساً من إنسان آخر . فالرئيس قد يكون رئيساً أولاً وقد يكون رئيساً ثانياً : فالرئيس الثاني هو الذي يرؤسه إنسان ويرأس هو إنساناً آخر . وقد تكون هاتان الرياستان في جنس ما مثل الفلاحة والتجارة والطب ، وقد يكون ذلك بالإضافة إلى جميع

الأجناس الإنسانية * (١) .

وكما تتدرج أجزاء الجهاز الإداري بحسب كفاءة الأفراد وتكافؤهم ومواهبهم ، فإنها تتدرج أيضاً بحسب طبيعة الأعمال الإدارية ، بحيث تكون الأجزاء التي تقرب في الرياسة من رئيس الدولة تقوم من الأفعال بما هو أشرف ، ومن نونهم بما هو دون ذلك في الشرف إلى أن ينتهي إلى الأجزاء التي تقوم من الأفعال بأخسها . وخسة الأفعال ربما كانت بخسة موضوعاتها ، وربما كانت لقلّة غنائها ، وربما كانت لأجل أنها سهلة جداً . فإذا تم تنظيم الجهاز الوظيفي على هذا النحو فإن المدينة (أو الدولة) تكون حينئذ مرتبطة أجزاؤها بعضها مع بعض ومرتبطة بتقسيم بعض وتأخير بعض ، ويكون ارتباطها وانتلافها شبيهاً بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض وانتلافها (٢) .

ولم يزل هذا النظام الرئاسي المتدرج لا يتمتع الموظفون بسلطة ذاتية ، وإنما هم تابعون للرئيس الأول ، يدينون له جميعاً بالولاء المطلق والطاعة التامة ، ويتوجهون في سلسلة التبعية بخدمة فرضه المفروض من حل ، وفق خطة تتخذ تنفيذاً بيروقراطياً محكماً . فإذا أراد الرئيس أن ينفذ أمراً من أوامره في الدولة أو في طائفة * أو مز بذلك إلى أقرب المراتب إليه ، وأولئك إلى من يليهم ، ثم لا يزال كذلك إلى أن يصل ذلك إلى من رتب للخدمة في ذلك الأمر * .

(١) السياسات المدنية ، ص ٤٧ - ٤٩ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٥ : " وكما أن الأعضاء التي تقرب من العضو الرئيسي تقوم في الأفعال الطبيعية التي هي على حسب فرض الرئيس الأول بالطبع بما هو أشرف . وما دونها من الأعضاء يقوم في الأفعال بما هو دون ذلك في الشرف إلى أن ينتهي إلى الأعضاء التي يقوم من الأفعال أخس . كذلك الأجزاء التي تقرب في الرياسة من رئيس المدينة تقوم من الأفعال الإدارية بما هو أشرف . ومن نونهم بما هو دون ذلك في الشرف إلى أن ينتهي إلى الأجزاء التي تقوم من الأفعال بأخسها . وخسة الأفعال ربما كانت بخسة موضوعاتها ... وربما كانت لقلّة غنائها وربما كانت لأجل أنها كانت سهلة جداً . كذلك في المدينة . وكذلك كل جملة كانت أجزاؤها مؤلفة منتظمة مرتبطة بالطبع فإن لها رئيساً حاله من سائر الأجزاء هذه الحال " .

ويؤسس لنا الفارابي صورة الجهاز الإداري في دولته المثالية ، ويدور الحاكم في ترتيب أجزائه ومراتبه ، وكيف أن هذا النظام يعد حلقة من حلقات النظام الذي طبع الله به الوجود على أساس من التفاضل والتكامل بقوله : " ومراتب أهل المدينة في الرئاسة والخدمة تتفاضل بحسب فطر أهلها وبحسب الآداب التي تادبوا بها . والرئيس الأول هو الذي يرتب الطوائف وكل إنسان من كل طائفة في المرتبة التي هي استيهاه ، وذلك إما مرتبة خدمة وإما مرتبة رئاسة . فتكون هناك مراتب تقرب من مرتبته ومراتب تبعده عنها قليلاً ومراتب تبعده عنها كثيراً . وتكون تلك مراتب رئاسات ، فتتخط من الرتبة العليا قليلاً إلى أن تصير إلى مراتب الخدمة التي ليست فيها رئاسة ولا نونها مرتبة أخرى . فالرئيس بعد أن يرتب هذه المراتب فإنه متى أراد أن يحمل عليه أهل المدينة ، أو طائفة من أهل المدينة ، وينهضهم نحوها أوعز بذلك إلى أقرب المراتب إليه وأولئك إلى من يليهم ثم لايزال كذلك إلى أن يصل ذلك إلى من رتب للخدمة في ذلك الأمر . فتكون المدينة حينئذ مرتبطة أجزائها بعضها مع بعض ومرتببة بتقديم بعض وتأخير بعض . وتصير شبيهة بالموجودات الطبيعية ومراتبها شبيهة أيضاً بمراتب الموجودات التي تبتدئ من الأول وتنتهي إلى المادة الأولى والاسطقات ، وارتباطها وانتلافها شبيهاً بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض وانتلافها . ومدبر تلك المدينة شبيهاً بالنسب الأول الذي به وجود سائر الموجودات . ثم لاتزال مراتب الموجودات تتخط قليلاً فيكون كل واحد فيها رئيساً ومرفوعاً إلى أن تنتهي الموجودات الممكنة التي لارئاسة لها أصلاً بل هي خادمة وتوجد لأجل غيرها " (١) .

رابعاً - الجهاد والحرب :

يرى الفارابي أن رئيس الدولة يجب أن يكون له جودة ثبات بينه في مباشرة أعمال الحرب ، وأن يكون معه الصناعات الحربية الخادمة والرئيسية (٢) . ومعنى ذلك أن الحاكم في الدولة الفارابية لا تقتصر سلطته على السلطات المدنية من تشريعية وقضائية وتنفيذية بحسب ، وإنما تتسع لتشمل

(١) السياسات المدنية ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٢) آراء أهل الفاضلة ، ص ٨٢ .

١.٦

أيضاً السلطة العسكرية : فهو المسئول الأول عن حماية الدولة ضد كل اعتداء يقع عليها من الخارج ، ومن ثم ينبغي أن تكون جميع أدوات الحرب الرئيسية والخادمة تحت تصرفه مباشرة .

والسلطة العسكرية للحاكم ليست مطلقة ، إذ يميز الفارابي بين " الحرب المشروعة " و " الحرب غير المشروعة أو حروب الجور " ، ويقرر أن الوظيفة العسكرية للحاكم إنما تتقيد دائماً بالفرض منها ؛ وهو دفع الظلم وإقرار العدل والنصفة .

فال حرب المشروعة هي ما كان الفرض منها مشروعاً . ويحدد الفارابي مجموعة من الضوابط والمعايير التي إذا توافرت كانت الحرب مشروعة وكان الفرض منها مشروعاً ، وهي : ١ - أن يكون الفرض من الحرب هو رد اعتداء المعتدين وحماية الدولة ضد المغيبرين عليها . ٢ - أن يكون الفرض من الحرب هو اكتساب خير تستأمله المدينة " من خارج ممن في يده ذلك " . ٣ - أن يكون الفرض من الحرب هو حمل الآخرين على إعطاء العدل والنصفة . وعلى ضوء هذه الضوابط الثلاثة فإن الحرب تكون مشروعة في الحالات الآتية :

١ - أن يحمل بها قوام ما ويستكروها على ما هو الأجود والأحظى لهم في أنفسهم ، متى لم يكونوا يعرفونه من تلقاء أنفسهم ولم يكونوا يتقانون لمن يعرفه ويدعوهم إليه بالقول . وهذا النوع من الحرب يشبه ما نسميه اليوم بالحروب التبشيرية أو الإصلاحية .

٢ - محاربة من لا ينقاد للعبودية والخدمة إن كانت رتبته في العالم أن يخدم ويكون عبداً .

٣ - معاقبة قوم على جنابة جنوها لئلا يعودوا لئلا يجرؤوا على المدينة غيرهم ويطمع فيها .

٤ - حماية حدود البلاد بالقوة ضد الطامعين فيها .

وجدير بالذكر أن الحرب في جميع هذه الحالات وإن كانت مقيدة من حيث الغاية إلا أنها مطلقة من حيث الوسيلة . فقد أباح الفارابي نوعاً متطرفاً من الصروب وهو " حرب الإبادة " ، وذلك حين يكون بقاء العدو ضرراً على أهل المدينة . ويذكرنا موقف الفارابي في هذا الصدد بموقفه في معاملة المخالفين من المواطنين لآراء الدولة المشتركة " النابتة " وتقديره أن للحاكم نفيمهم من المدينة للتخلص من شرهم . فصالح السدولة هو الذي يقرر صلاحية وملاءمة الوسائل المستخدمة في الحرب .

أما الحرب غير المشروعة أو " حرب الجور " فهي ماكان الغرض منها غير مشروع . مثال ذلك الحروب التي لا يهدف الرئيس من ورائها سوى فرض الذلة والطاعة على الآخرين ، أو تحصيل الكرامة ، أو مجرد الغلبة والغزو ، أو الإنتقام " وشفاء الغيظ " ، أو اللذة التي ينالها عند ظفروه .

ويعرض الفارابي نظريته في الصروب مبيناً أنواع الصروب والضوابط والمعايير التي تميز بين المشروع منها وقبح المشروع ، ومدى سلطة رئيس الدولة في هذا المجال ، بقوله : " الصروب تكون إما لدفع عدو ورد المدينة من خارج . وإما لاكتساب خير تستأمله المدينة من خارج ممن في يده ذلك . وإما لأن يعمل بها قوم ما ويستكروها على ما هو الأجود والأحظى لهم في أنفسهم دون خيرهم ، متى لم يكونوا يعرفونه من تلقاء أنفسهم ولم يكونوا يتقانون لمن يعرفه ويدعوم إليه بالقول . وامامحارية من لاينقاد للعبودية والخدمة من الأجود له والأحظى أن تكون رتبته في العالم أن يخدم ويكون عبداً . وإما محارية قوم ليس من أهل المدينة حق لهم عندهم منعه . وهذا شيء مشترك الأمرين هما جميعاً من اكتساب خير للمدينة . والآخر أن يحملوا على إعطاء العدل والنصفة . وإما محاربتهم ليعاقبوا على جناية جنوها لئلا يجترء على المدينة خيرهم ويطلع فيهم ، فهو داخل في جملة اكتساب خير ما لأهل المدينة ورد أولئك القوم إلى حظوظهم والأصلح لهم ودفع عدو بالقوة . وإما محاربتهم لبيانوا بالواحدة وتستأصل شائنتهم لأجل أن بقائهم ضرر على أهل المدينة . فذلك أيضاً خير لأهل المدينة . ومحارية الرئيس لقوم ئيدلوا له ويتقانون فقط ويكرموه من غير شيء سوى نفاذ أمره فيهم وطماعتهم له أو سوى أن يكرموه من غير شيء سوى أن يكرموه فقط ، وإيرأسهم ويدير أمرهم على مايراه ويصيروا إلى ماعلم به في

مايهواه ، أى شيء كان ، فتلك حرب جور .

وكذلك إن حارب ليغلب ليس لشيء سوى أن يجعل الغلبة فقط ، فتلك أيضاً حرب جور . وكذلك إن حارب أو قتل لشفاء فيظ فقط أو للذة ينالها عند ظفره لا لشيء آخر سوى ذلك ، فذلك أيضاً جور .

وكذلك إن كان غاظه أولئك بجور ، وكان مايستاهلونه من ذلك الجور دون المحاربة ودون القتل ، فإن المحاربة والقتل جور لاشك فيه . وكثير ممن يقصد بالقتل شفاء فيظه لا يقتل من غاظه بل يقتل غيره ممن ليس هو من الفائظ له بسبب أنه يقصد إزالة الأذى الذى به من الفيظ " (١) .

وإذا كان الفارابى على هذا النحو يضع القيود والضوابط التى تقيد من إرادة الحاكم فى شن الحروب ، فإنه يرى أن الجهاد من جانب المواطن ينبغي ألا يقوم على المخاطرة الحريصة على الحياة أو المخاطرة المتسمة بعدم المبالاة ، بل يقوم على المخاطرة التى ترجو النجاة ولا تجزع من الموت فى الوقت نفسه . وينصح الفارابى المجاهد بالتمقل والحكمة فلا يخاطر " بنفسه وهو يعلم أو يظن أن الذى يلتصه يناله بلا مخاطرة ، وإنما يخاطر بنفسه متى علم أن الذى يلتصه يفوته ولا يناله إذا لم يخاطر " (٢) . فالمخاطرة بالحياة هى الإجراء النهائى الذى يقوم به المجاهد من أجل إحراز مايلتمس نيله لنفسه أو لزملائه مع مواطنى النواة ، سواء انتهى إقدامه النهائى على المخاطرة بأن يموت أو يعيش ، فإن سلم شاركهم النصر وبلوغ الغرض ، وإن مات ، نالوا هم ذلك ، وفاز هو بالسعادة بماقدم من فضيلة وما بذل من نفسه من أجل بنى وطنه . ويرى الفارابى أنه " إذا مات الفاضل أو قتل فلا ينبغي أن يناح عليه ، بل يناح على أهل المدينة بمقدار غنائه فيها ، ويفيط بالحال التى صار إليها على مقدار سعادته " (٣) . ويضيف إلى ذلك تقديراً متميزاً للمجاهد الذى يقتل فى الحرب ،

(١) فصول منتزعة ، ص ٧٦ - ٧٨ .

(٢) فصول منتزعة ، ص ٨٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

ويخصه " بأن يمدح مع ذلك على بذله نفسه دون أهل المدينة ، وعلى إقدامه على الموت " (١) . على أن هذه المكانة الرفيعة التي ينالها المجاهد في الحرب ، مشروطة بتويع العرب التي تقوم بها الدولة ، والتي يشترط ألا تكون " حرب جرد" بل حرباً لدفع عسر ورد المدينة من خارجه أو لاكتساب خير تستأمله المدينة من خارج ممن في يده ذلك " .

خامساً - دور الحاكم التعليمي والتربوي :

إذا كان المقصود بوجود الإنسان أن يبلغ السعادة ، وكان ذلك هو الكمال الأقصى ، فإنه يحتاج في بلوغها إلى أن يعلم السعادة ويجعلها غاية ونصب عينيه ، ثم يحتاج بعد ذلك إلى أن يعلم الأشياء التي ينبغي أن يعملها حتى ينال السعادة ، ثم أن يعمل تلك الأعمال (٢) .

ولكن كيف يمكن للإنسان أن يعرف الأفعال التي تؤدي إلى السعادة حتى يمكنه تحصيلها ؟ لم يترك الفارابي هذا السؤال دون إجابة ، حيث كان على وعى بتفاوت قدرات الأفراد واختلاف الفطر فيهم ، وبمقدور الفرد بمفرده عن معرفة السعادة وسبيلها مما يجعله في حاجة إلى من يرشده ويوجهه لطريقها ويكون المحدد لكل ما يحققها أو ما يبعد عن سبيلها (٣) . ومن هنا كان دور المعلم ، بما لديه من تفوق فكري وقدرة على الوصول إلى الحقائق ، كمعلم ومؤيد ومرشد إلى طريق الفضيلة والسعادة . فالملك هو " مؤيد الأمم ومعلمها كما أن رب المنزل هو مؤيد أهل المنزل ومعلمهم والقيم بالصبيان والأحداث هو مؤيد الصبيان

(١) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٣) السياسات المدنية ، ص ٤٨ : " ولأجل ما قيل من إختلاف الفطر في أشخاص الإنسان فليس في فطرة كل إنسان أن يعلم من تلقاء نفسه السعادة ولا الأشياء التي ينبغي أن يعلمها ، بل يحتاج في ذلك إلى معلم ومرشد ، فبعضهم يحتاج إلى إرشاد يسير وبعضهم إلى إرشاد كثير ، ولا أيضاً إذا أرشد إلى هذين فهو لا محاولة يعلم ما قد علم وأرشد إليه دون باعث عليه من خارج ومنهض نحوه ، وعلى هذا أكثر الناس . فلذلك يحتاجون إلى من يعرفهم جميع ذلك وينهضهم نحو فعلها " .

والأحداث ومعلمهم " (١) .

ويميز الفارابي في منهجه التربوي بين التعليم والتأديب ، ويحدد مجال كل منهما : فالتعليم هو إيجاد الفضائل (العلوم) النظرية في الأمم والمدن . أما التأديب فهو طريق إيجاد الفضائل الخلقية والصناعات العملية في الأمم .

والتعليم يكون بالقول فقط . أما التأديب فقد يكون بالقول وقد يكون بالفعل . ومن ناحية أخرى ، فإن التأديب قد يكون طوعاً وقد يكون عن طريق الإكراه . فكما أن رب المنزل والقيم بالصبيان يؤدبون بعض من يؤدبونه بالرفق والإقتناع ويؤدبون بعضهم كرهاً " كذلك الملك فإن تأديبهم كرهاً وتأديبهم طوعاً جميعاً من أجل ماهية واحدة في أصناف الناس الذين يؤدبون ويقومون وإنما يتفاضل في القلة والكثرة وفي عظم القوة وضعفها وعلى قدر عظم قوة تأديب الأمم وتقويمهم على قوة تأديب الصبيان والأحداث وتأديب أرباب المنازل لأهل المنازل كذلك عظم قوة المقومين والمؤدبين الذين هم الملوك وقوة من يستعمل وما يستعمل في تأديب الأمم والمدن ، وأنه يحتاج من المهن التي بها يكون التأديب طوعاً إلى أعظمها قوة ومن التي يؤدب بها كرهاً إلى أعظمها قوة " (٢) .

أما التأديب طوعاً فإنه يتحقق بأن يعود الأفراد أفعال الفضائل العملية والصناعات العملية ، " وذلك بالأقاويل الإقناعية والأقاويل الإثباتية ومساند الأقاويل التي تمكن في النفس هذه الأفعال والملكات تمكيناً تاماً حتى يصير نهوض عزائمهم نحو أفعالها طوعاً ، وتلك ممكنة بما أعطتها الملكات إستعمال الصنائع المنطقية وما يعود من استعمالها " (٣) .

وأما التأديب عن طريق الإكراه ، فإنه يستعمل مع " المتتمردين

(١) تحصيل السعادة ، ص ٣١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣١ - ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣١ .

المتعاصين من أهل المدن والأهم ، الذين ليسوا ينهضون للصواب طوعاً من تلقاء أنفسهم ولا بالأتاويل ، وكذلك من تعاصى منهم على تلقى العلوم النظرية التي تعاطاها - (١) .

ويستتبع اختلاف اسلوب ومنهج التأديب بالضرورة اختلاف طوائف من يستعملهم رئيس الدولة من أهل الفضائل وأهل الصنائع في تأديب الأسم وأهل المدن ، فيلزم وجود طائفتان : طائفة يستعملهم في تأديب من يتأدب من أهل المدينة طوعاً ، وطائفة يستعملهم في تأديب من سييله أن يؤدب كرها .

أما التعليم ، وهو طريق تحصيل العلوم النظرية ، فإنه يعتمد على الطرق الإقناعية ، ومن ثم فإنه يكون بالقول فقط . ويقوم المنهج التعليمي عند الفارابي على أساس من أرسطراطية المعرفة ، فهو يميز بين " الخاصة " و " العامة " أو - إن جاز لنا استعمال هذا التعبير - بين الصفوة المختارة والجماهير .

فالعامه هم الذين يقتضون ، أو الذين سييلهم أن يقتصر بهم في معلوماتهم النظرية على ما يوجبه بادي الرأي المشترك . وقد وضع لهم الفارابي برنامجاً تعليمياً وتربوياً عاماً يهدف إلى تعليمهم المبادئ المشتركة لأهل المدينة الفاضلة ، وهي العلم بأصل الوجود ومبادئ الوجود ، ونظام الكون ومراتبه ، ونظام الدولة نفسها ، والمآل النهائي لكل من الخير والفضيلة والشر والرذيلة . مع التأكيد ليس فقط على الأفكار والمبادئ ولكن على الفعل والتطبيق العملي لهذه الأفكار والمبادئ . يقول الفارابي : " ويحتاج في كل واحد من أهل المدينة الفاضلة إلى أن يعرف مبادئ الموجودات القصوى ومراتبها ، والسعادة ، والرئاسة الأولى التي للمدينة الفاضلة ومراتب رئاستها . ثم من بعد ذلك الأفعال المسبوبة التي إذا فعلت نيلت بها السعادة ، وأن لا يقتصر على أن تعلم هذه الأفعال دون أن تعمل ، ويؤخذ أهل المدينة بفعلها " (٢) .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٢) السياسات المنية ، ص ٥٥ .

أما الخاصة بهم الذين سيبلغهم أن لا يقتصر بهم في معلوماتهم النظرية على ما يوجبها بآدى الرأى المشترك ، وتتنتظم هذه الفئة الأئمة والملوك ومن سبيله أن يستحفظ العلوم النظرية . ولذلك فقد وضع لهم الفارابى برنامجاً تعليمياً خاصاً يتناسب مع فطرتهم وقدراتهم الطبيعية والأخلاقية والمستوى الرفيع من المعرفة الذى يستأملونه . أما من مضمون هذا البرنامج فيجده الفارابى يقوله : " والعلوم النظرية إما أن يعلمها الأئمة والملوك وإما أن يعلمها من سبيله أن يستحفظ العلوم النظرية ويعلم هذين بجهات عديدة بأعيانها وهى الجهات التى سلف ذكرها بأن يعرفوا أولاً المقدمات الأولى والمعلوم الأولى فى جنس جنس من أجناس العلوم النظرية ثم يعرفوا أصناف أحوال المقدمات وأصناف ترتيبها على ما تقدم ذكره . ويوجدوا بتلك الأشياء التى ذكرت بعد أن يكونوا قد قومت نفوسهم قبل ذلك بالأشياء التى تراخى بها أنفس الأحداث الذين مراتبهم بالطبع فى الإنسانية هذه المرتبة ويعملوا استعمال الطرق المنطقية كلها فى العلم النظرية كلها ويؤخذوا بالتعليم من صباهم ... مع سائر الآداب إلى أن يبلغ كل واحد منهم أشده ثم يجعل الملوك منهم فى رياسة من الرياسات الجزئية ويرتقون قليلاً قليلاً من مراتب الرياسات الجزئية إلى أن يبلغوا ثمانى أسابيع من أعمارهم ثم يجعلوا فى مرتبة الرياسة العظمى . فهذا طريق تعليم هؤلاء وهم الخاصة الذين سيبلغهم أن لا يقتصر بهم فى معلوماتهم النظرية على ما يوجبها بآدى الرأى المشترك " (١) .

ويتضح من هذا البرنامج التعليمى التريوى أن الفارابى قد اهتم كثيراً بإعداد العلماء والحكماء والرؤساء منذ الصغر ، وأن المنهج الذى قنمه يأخذ بعين الإعتبار التفاوت فى القدرات الطبيعية والنفسية بين الأفراد ، وأنه بقدر قوة وعظمة هذه القدرات يكون الإمداد العلمى للفرد ، ومن هنا كان تأكيده الدائم على ضرورة أن " أخص الخواص يلزم أن يكون هو الرئيس الأول " (٢) .

(١) تحصيل السعادة ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٧ .

ولا يقتصر الفارابي على التمييز بين المواطنين في دولة ما على أساس من نسبية القدرات العلمية والأخلاقية ، وإنما يطبق كذلك مبدأ النسبية على الأمم والمدن ، بل وعلى الطوائف المختلفة من أهل المدن ، فيما يتصل بما ينبغي أن تعلمي من علوم حسب مايسود في كل منها من قدرات وخصائص . فهو يقول : " ويتميز ماينبغي أن تعطاه أمة أمة من ذلك ، وما سبيله أن يكون مشتركاً لجميع الأمم ، واجمع أهل كل مدينة ، وما ينبغي أن تعطاه أمة نون أمة ، أو مدينة نون مدينة ، أو طائفة من أهل المدينة نون طائفة . وهذه كلها سبيلها أن تميز بالفضيلة الفكرية إلى أن تحصل لهم الفضائل النظرية " (١) .

وكما اهتم الفارابي بوضع البرامج التربوية والتعليمية ، وبيان ماينبغي أن يعطى منها لكل فرد أو طائفة أو أمة ، فقد اهتم أيضاً بإعداد المعلم الذي يفوض إليه الرئيس الأول أمر تأديب الأفراد والأمم طوعاً أو كرهاً . فليس أي

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٣١ . وراجع أيضاً ص ٣٤ - ٣٥ ، حيث يضيف الفارابي إلى ذلك قوله : " ثم بعد ذلك ينظر في أصناف الأمم أمة أمة وينظر فيما وعلنت له تلك الأمة بالطبع المشترك من الملكات والأفعال الإنسانية حتى يأتى على النظر في الأمم كلهم وأكثرهم وينظر فيما سبيل الأمم كلهم أن يشتركوا فيه وهو الطبيعة الإنسانية التي تعصم ثم ماسبيل كل طائفة من كل أمة أن تخصص به في هذه كلها ويحصل بالفعل الأشياء التي سبيلها أن تقوم بها أمة أمة من الأفعال والملكات ويسندوا فيها نحو السعادة كم عد ذلك بالتقريب وأي أصناف الإقتاعات ينبغي أن تستعمل معهم وذلك في الفضائل النظرية والفضائل العملية فيثبت مالأمة أمة على حياها بعد أن يقسم أقسام كل أمة وينظر هل يصلح أن يستحفظ طائفة منهم العلوم النظرية أم لا وهل فيهم من يستحفظ النظرية الدائمة أو النظرية المخيلة .

فإذا حصلت هذه كلها عندهم كانت العلوم الحاصلة عندهم أربعة ، حدها الفضيلة النظرية التي يحصل بها الموجودات معقولة عن براهين يقينية ، ثم يحصل تلك المعقولات بأعيانها عن طرق إقتاعية ثم العلم الذي يحتوى على مثالات تلك المعقولات مصداقاً بها بالطرق الإقتاعية ، ثم بعدها العلوم المنتزعة عن هذه الثلاثة لأمة أمة فتكون تلك العلوم المنتزعة على عدد الأمم يحتوى كل علم منها على جميع الأشياء التي تكمل بها تلك الأمة وتسعد . فلكذلك يحتاج إلى أن يرتب لعلم ماتسعد به أمة أمة أو قوم قوم أو إنسان إنسان ، ويستحفظ ماينبغي أن تؤلب به تلك الأمة فقط ويعرف الأشياء التي تستعمل في تأديب تلك الأمة من طريق الإقتاع " .

إنسان يصلح للقيام بهذه المهمة التربوية التعليمية ، بل يجب توافر شروط معينة أهمها أن يكون للمعلم قوة على جودة الإستيعاب ، وأن يكون لديه قدرة على الدفاع على العلوم التي استحفظها ومناقضة ماضاها ، وأن يكون لديه قوة على جودة تعليم هذه العلوم ونقلها للآخرين أفراداً كانوا أم طوائف أم أمم ، وأن يلتزم في أداء عمله بتتبع غرض الرئيس الأول في الأمة . - والأفضل أن يكون في كل واحد من هؤلاء الذين إليهم تفويض تأديب الأمم من هؤلاء الطوائف في كل واحد منهم فضيلة جزئية وفضيلة فكرية يتفوقون بهما على جودة استعمال الجيوش في الحروب إذا احتاجوا إلى ذلك حتى يجتمع في كل واحد منهم ماهية التأديب بالوجهين جميعاً فإن لم يتفق ذلك في إنسان واحد أضاف إلى الذي يؤدب طوعاً من له هذه الماهية الجزئية ، وتصير سنة من يفوض إليه تأديب كل أمة أن يكون له قوم يستعملهم في تأديب تلك الأمة طوعاً أو كرهاً ، فيجعل من يستعملهم أيضاً طائفتين أو طائفة واحدة لها ماهية في الأمرين جميعاً ثم تقسم تلك الطائفة أو الطائفتين إلى أجزائها أو أجزاء كل واحدة منها إلى أن تنتهي إلى أصغر أجزاءها أو أصغرها قوة في التأديب - (١) .

خلاصة القول إذن هي أن الفارابي قد جعل التعليم وظيفة رئيسية من وظائف الحاكم ، وأنه يؤمن بأرستقراطية المعرفة ، ومن ثم فقد أقام برنامجه التربوي والتعليمي على أساس من تفاوت قدرات الأفراد الطبيعية والنفسية ، وما يسود لديهم من قوى العقل والخيال . كما اهتم أيضاً بإعداد المعلم واختياره باعتباره المفوض من رئيس الدولة لتعليم الأفراد وتأديبهم طوعاً أو كرهاً .

سادساً - دور الحاكم في الحياة الإقتصادية للدولة :

لم يغفل الفارابي أهمية قوى الإنتاج والعمل في بناء الدولة المثالية . ويتحدد دور الحاكم في الحياة الإقتصادية للدولة من ناحيتين : الأولى ، قيامه بتوزيع كافة الخيرات على الأفراد توزيعاً عادلاً بحيث ينال كل فرد نصيباً مساوياً لزياده وقدراته . والثانية ، قيامه بتوجيه قوى الإنتاج والعمل بحيث يضع

كل فرد في العمل الذي يجيده ويتقنه ، ويفوض لكل واحد صناعة واحدة يفرد بها وصل واحد يقوم به ، فيكون هناك تخصص في العمل وفق القدرات المتنوعة لدى المواطنين . ويعبر الفارابي مبدأ التخصص في العمل بمجموعة من الإختيارات ، تتمثل أولاً : في أنه لا يوجد من يصلح لكل عمل وكل صناعة ، بل يوجد من يصلح لعمل لئون عمل ، وثانياً : في أن الإنسان يتقن عمله إذا تفرغ له منذ صباه ، وثالثاً : في أن اشتغال المواطن بأكثر من عمل يدعى إلى التأخر في إنجاز كل عمل في وقته المحدد له . ويعبر الفارابي عن ذلك بقوله : " كل واحد ممن في المدينة الفاضلة ينبغي أن يفوض إليه صناعة واحدة يفرد بها ، وعمل واحد يقوم به ، إما في مرتبة خنعة وإما في مرتبة رئاسة لا يتعداها ، ولا يترك أحد منهم يزاول أعمالاً كثيرة ، ولا أكثر من صناعة واحدة لأجل ثلاثة أسباب : أحدها أنه ليس يتفق أبداً أن يكون كل إنسان يصلح لعمل لئون عمل . والثاني أن كل إنسان يقوم بعمل أو بصناعة ، فإنه يكون قيامه أكمل وأفضل ، ويصير به أحذق وأحكم عملاً ، متى إنفرد به ونشأ عليه منذ صباه ، ولم يتشاكل بشيء آخر سواه . والثالث أن كثيراً من الأعمال لها أوقات متى أخرت عنها فاته . وقد يتفق أن يكون عملان وقتها واحد بعينه ، فإن تشاكل باحدهما فاته الآخر ، ولم يلحق في وقت ثان . لذلك ينبغي أن يفرد لكل واحد من العملية إنسان واحد حتى يكون كل واحد من العملية يلحق في وقته ولا يفوت " (١) .

ولا يفوت الفارابي أن يشير إلى الأثر المعنوي فوق الأثر الإقتصادي لمبدأ التخصص وتقسيم العمل . فإتقان الصناعة الواحدة يضفي على المواطن ونفسه التذاذاً وخبطة واكتساب هيئة نفسانية تسمو عن المادة وتقرب من مراتب الكمال والسعادة ، نتيجة المداومة على الأعمال الجيدة واستكمال النظر بالتجربة . ويعبر المعلم الثاني عن هذا المعنى بقوله : " وأهل المدينة الفاضلة لهم أشياء مشتركة يعلمونها ويفعلونها وأشياء أخرى من علم وعمل يخص كل رتبة وكل واحد منهم . إنما يصير في حد السعادة بهذين أهلي بالمشترك بالذي له وبغيره معاً وبالذي يخص أهل المرتبة التي هو منها . فإذا فعل ذلك

كل واحد منهم اكتسبته أفعاله تلك هيئة نفسانية جيدة فاضلة وكلما دأب عليها أكثر ، صارت هيئته تلك أقوى وأفضل وتزايدت قوتها وفضيلتها . كما أن المداومة على الأفعال الجيدة من أفعال الكتابة تكسب الإنسان جودة وصناعة الكتابة ، وكلما دأب على الأفعال أكثر صارت الصناعة التي بها تكون تلك الأفعال أقوى وأفضل وتزيد قوتها وفضيلتها بتكرير أفعالها ويكون الالتداذ التابع لتلك الهيئة النفسانية أكثر ، واقتباط الإنسان عليها نفسه أكثر ومحبتها لها أزيد . وتلك حال الأفعال التي ينال بها السعادة . فإنها كلما زِيدت منها وتكررت وواظب الإنسان عليها ، سيرت النفس التي شأنها أن تسعد أقوى وأفضل وأكمل إلى أن تصير من حد الكمال إلى أن تستقنى عن المادة فتحصل متبرئة منها فلا تلتف بتلف المادة ، ولا إذا بقيت احتاجت إلى مادة " (١) .

فالتخصص في عمل واحد لا يحمل عند الفارابي معنى مادياً مجرداً ، وإنما هو مرتبط في تمثله لصناعة من الصناعات بالمؤهلات العلمية والأخلاقية ومواصلة التدريب والمران التي يجب أن يستوفئها المواطن في الدولة المثالية حتى يؤدي وظيفته أداء مستتيراً . ولذلك يربط الفارابي دائماً ، في معرض حديثه عن الصناعات ، بينها وبين العلوم كأساس لمراتب المجتمع ونظام الحكم ، كما يربط بين القدرات الفنية والقدرات الفكرية .

خاتمة

من عرضنا السابق لنظرية الدولة فى فلسفة الفارابى السياسية يمكن أن ننتهى إلى النتائج التالية :

١ - أن الدولة المثالية كما صورها " المعلم الثانى " تقوم على دعامتين رئيسيتين : الأولى ، مدينة فاضلة تتحقق فيها السعادة باعتبارها الهدف المنشود . والثانية ، رئيس أو ملك لهذه المدينة يكون أكمل إنسان أو عضو فيها ، ويكون بالنسبة لها بمثابة القلب من البدن .

٢ - فالإنسان مدنى بطبعه ، والإجتماع البشرى هو طريقه إلى تحصيل الكمالات التى فطر عليها . وينشأ من هذا الميل للطوى إلى الإجتماع بالآخرين مجتمعات إنسانية مختلفة ، منها ما هو كامل ، ومنها ما هو ناقص . ويعد إجتماع المدينة هو أول مراتب الكمال فى الإجتماعات البشرية .

٣ - ويقصد بالإجتماع فى المدينة الفاضلة التعاون على الأشياء التى تتال بها السعادة الحقيقية وهذه الغاية القصوى لن تتحقق إلا إذا اهتم كل عضو فى المدينة بعمل معين وتام بهذا العمل على الوجه الاكمل . فالمدينة الفاضلة تشبه البدن الصحيح التام الذى يهتم كل عضو فيه بالقيام بعمل معين ، وتتعاون أعضائه كلها فى سبيل الوصول إلى غاية واحدة وهى تكميم الحياة وحفظها عليه .

٤ - والبنيان الإجتماعى الذى يشكل جوهر المدينة الفاضلة أشبه ما يكون بالهرم : يأتى فى قمته العضو الرئيسى الذى يخدمه جميع الأعضاء ولا يخدم ، وهو رئيس المدينة ، ويأتى فى قاعدته الأعضاء الذين يخدمون ولا يخدمون ، وبين القمة والقاعدة توجد طبقات تتناوب سمواً وإنحطاطاً بحسب الفطر الطبيعية المتفاضلة التى تجعل إنساناً يصلح لأداء عمل نون عمل أو للقيام بشيء نون شيء . فأساس التدرج الهرمى بين أعضاء البنيان الإجتماعى هو إختلاف قدرات الأفراد الطبيعية ، وبالتالي إختلاف صلاحيتهم للقيام بالأعباء التى تفرضها ضرورة العيش فى جماعة .

ويتكون البنيان الإجتماعى من أجزاء خمسة هي : الأفاضل ، ولود الأئمة ، والمتدرون ، والمجاهدون ، والماليون . وترتيب هذه الأجزاء ترتيب تنازلى يقوم على أساس أنه كلما تقربت الأضياء من العضو الرئيسى كانت أعمالها أشرف ، وكلما بعدت عنه كانت أعمالها أخس . ورئيس الدولة هو الذى يتولى مهمة ترتيب هذه الطوائف ، بأن يضع كل فرد فى المكان الذى توهمه له قدراته الفطرية الطبيعية والآداب التى تلدب بها .

٥ - لى تكون المدينة فاضلة فإنه يجب أن يتوافر فى أهلها خصال عدة هي : الفضيلة ، والأخلاق ، والمحبة والعدل ، والعلم بالأشياء المشتركة . ومن إستعراض هذه الخصال يتبين أن الفارابى قد ربط ربطاً وثيقاً بين السياسية والأخلاق ، كما ربط بين السياسة وبين الفضائل كلها . فقد ذهب إلى أن تحصيل الفضائل إنما يتم بطريقتين أوليين هما : التعليم والتأديب ، وأن التعليم والتأديب لايتمان إلا على يد معلم ومؤدب ، وهذا المعلم المؤدب هو رئيس المدينة الفاضلة .

كما يتبين أيضاً من استعراض الأشياء المشتركة التى يتبى على أهل المدينة الفاضلة العلم بها ، كيف استطاع الفارابى أن يخضع القضايا الفلسفية الكبرى كلها لمذهبه السياسى ، وأن يجعل العلوم الأخرى جميعاً خادمة للعلم السياسى .

٦ - وقد حرص الفارابى على التمييز بين المدينة الفاضلة وبين غيرها من المدن خير الفاضلة ، فأورد سلسلة من التعريفات والإيضاحات للمدن الجاهلية بتواضعها المختلفة ، والمدن الفاسدة ، والمدن المتبدلة ، والمدن الضالة ، والنوابت أو نوابت المدن . ويبدو أنه قد رأى أن فى تفصيل الجوانب السلبية للمجتمعات البشرية مايساعد على تكملة الصورة التى رسمها للمدينة الفاضلة ، ويعين على بيان حقيقتها وجوهرها والتوقف بكل ثقة على خصال أهلها .

وعلى الرغم من أن مضادات المدينة الفاضلة تختلف فيما بينها تبعاً لاختلاف الغاية التى يسعى إلى تحقيقها كل منها ، إلا أنه ثمة خصال مشتركة تجمع بينها جميعاً ، وتمثل أولاً فى تخلف النظام والتراتب الإجتماعى ، وثانياً فى إختلاف ملوكها من ملوك المدن الفاضلة ، وثالثاً فى تماهى أهلها فى الجهل والفسق والضلال ، ورابعاً فى سيادة فكرة العدل الطبيعى بين أفرادها .

٧ - وتتحدد مكانة الحاكم ونسبته إلى سائر أجزاء المدينة على ضوء النظرة العضوية للدولة المثالية : فإذا كان البدن الصحيح التام تترتب أعضاؤه بحيث يصبح القلب هو العضو الرئيسي الذي تخضعه جميع الأجزاء وهو لا يخدم ، فإن هذه أيضاً هي حالة المدينة الفاضلة ، لها رئيسها ، ويكون تحتها مراتب رئاسات تتخط عن الرتبة العليا قليلاً قليلاً إلى أن تصير مراتب الخدمة التي ليست فيها رئاسة ولا دنوا مرتبة أخرى . فالمدينة الفاضلة شبيهة بالموجودات الطبيعية التي نجد فيها الوحدة والترتيب ، وانتلافها شبيهة بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض وانتلافها .

٨ - ورئيس المدينة الفاضلة ، كالقلب بالنسبة للكائن الحي ، ينبغي أن يوجد أولاً ثم تتبعه الرعية والرؤساء له ، ومن هنا كان دوره جوهرياً باختياره مصدر الحياة والحركة للدولة ككل . فهو الذي ينفرد وحده بتدبير أمورها ، وهو الذي يرأس ولا يرأس ، ويرتب الطوائف الإجتماعية على أساس من التفاضل والتكامل في الوقت نفسه . وينبغي على جميع الطوائف أن تقوم الرئيس الأول وتحلوه حله وتقتل أفعاله باختياره المثل الأعلى في الدولة .

٩ - وعلى ضوء هذه المكانة الخاصة والسلطات الواسعة التي اعترف بها الفارابي لرئيس الدولة يمكن القول بأن أفضل نظم الحكم عنده هو النظام الملكي المطلق ، حيث يسيطر الحاكم على جميع أجهزة الدولة ويركز كل السلطات وكل خصائص السيادة بين يديه ، ويكون له دور تأسيس ، شبيه بدور الخالق الأعظم ، من حيث أنه هو الذي ينبغي أن يوجد أولاً ثم يكون هو السبب في أن تحصل الدولة وأجزاؤها .

١٠ - ويرى الفارابي أن الإرتباط ليس حتمياً بين النظام الملكي وحكم الفرد ، إذ يمكن أن يكون الحكم في يد عدد محدود من الأفراد ومع ذلك يعد ملكياً .

١١ - وتتقيد السلطة السياسية في الدولة الفارابية سواء من حيث مصدرها أو من حيث وسائلها وأهدافها . وبناء على ذلك يمكن القول بأن نظام الحكم الذي يفضله الفارابي وإن كان نظاماً ملكياً مطلقاً إلا أنه نظام مقيد أو

قانونى وليس نظاماً إستبدادياً .

١٢ - فمن ناحية تتحدد السلطة السياسية من حيث مصدرها ، بمعنى أنه ليس فى وسع أى إنسان أن يكون ملكاً ، لأن الملوك ليسوا ملوكاً بالإرادة فقط ، ولكنهم ملوك بالطبيعية والملكات التى يمتلكونها . ومن هنا كانت مجموعة الخصال الفطرية والصفات والشروط الإرادية التى قرر الفارابى ضرورة توافرها فى شخص الحاكم ، فرداً كان أو جماعة .

وفى هذا الصدد فقد أضفى الفارابى على الفلسفة أهمية سياسية كمؤهل جوهرى فى تولى الحكم وتديير أمور الدولة ، إذ أنه بهذا العلم الرئيسى وما يستتبعه من سيطرة على العلوم الأخرى ، يبلغ الرئيس الأول مرتبة ينال بها السعادة والكمال ، وتكون لديه القدرة على ممارسة السلطة ، وعلى تنظيم المواطنين وحملهم على السياسات المخططة الموضوعة من أجل الحياة الفاضلة التى تحقق السعادة فى الحياة الدنيا والحياة الآخرة .

١٣ - ومن ناحية أخرى فإن السلطة السياسية فى ظل هذا النظام الذى رسمه لنا المعلم الثانى مقيدة من حيث وسائلها وأهدافها . فالغاية من المهنة الملكية هى أن يفيد الملك نفسه وسائر أهل المدينة السعادة الحقيقية . وقد ظهر هذا المبدأ واضحاً جلياً عندما استعرضنا السلطات والإختصاصات المختلفة التى خولها الفارابى للحاكم فى نواته المثالية .

١٤ - وأخيراً فقد تبين لنا من هذه الدراسة أن الفارابى ، فى تصوره للدولة المثالية ، لم يخلو حتى أفلاطون حتى القلة بالقلة ، وأنه قد بحث الموضوع بعناية واهتمام وعرضه عرضاً حياً قوياً ينم عن عبقرية متقدمة وفلسفة أصيلة ، ويتجلى هذا فى وصف الفارابى لمضادات المدينة الفاضلة ، وكلامه عن " آراء أهل المدينة الجاهلة والضالة " التى تقوم دياتتها على آراء قديمة فاسدة ؛ كالأذى يراه البعض من أن الكسوف الطبيعى فيه موجودات متضاربة تتغالب على غير نظام ، وأن الطبيعة تعطى الكائن الوسائل التى يحفظ بها وجوده ويدفع بها عن نفسه مايعاديه أو يعارض وجوده ، بل هى تجعله قادراً على إهلاك الكائنات الأخرى أو إخضاعها واستخدامها ، بحيث يخيل لنا أن كل كائن يعتبر نفسه وحده غاية كل ماعداه وأهلاً لأن يكون له وحده الحق فى الوجود

الأفضل . وأيضاً في تحليله للأراء التي قيلت بصدده تفسير نشأة الدولة وبيان العوامل التي توحد بين أفرادها : فلا شك أن خيال الفارابي وأن تصوره للأحوال التي تخالف الوضع الجدير بالإنسان ، قد أثمر هذا البيان الرائع الذي يلخص بعض آراء الفلاسفة المحدثين ، والذي ينطبق على تاريخ عصرنا الحديث . وإذا كان أفلاطون قد جعل من العدل الموضوع الأساسي للحكم في دولته المثالية ، فإن الفارابي قد جعل من " السعادة " محوراً لنشاط المجتمع وغاية للإنسان والدولة الفاضلة . وهذه العلة الغائية هي التي أقام عليها الفارابي " أولاً " تفسيره لنشوء الدولة وتصنيفه لأنواعها ، و" ثانياً " نظريته في حكم الأرسطراطية الفكرية ، و" ثالثاً " تقريره مبدأ التخصص كأساس للتنظيم الوظيفي والاجتماعي والسياسي في الدولة ، و" رابعاً " بيانه نظام التعليم والتربية وأهميته السياسية ، و" خامساً " تكليده مبدأ المحافظة على النظام السائد يآرائه ومعتقداته وممارسة الرقابة على سلامته ، " وسادساً " تطبيقه مبدأ العدل تطبيقاً وإن كان نسبياً إلا أنه شامل لأقسام الدولة جميعها . وأخيراً فإننا نلاحظ أن الفارابي تطبيقاً منه لمبادئ الإسلام قد أقلل كلية المبادئ الأفلاطونية التي تدعو إلى المشاركة في النساء وتعتبرها صنواً للمشاركة في الأموال .

فهرس

| | | |
|-----|--|--|
| | - مقدمة | |
| ٢ | - ماهية الفكر السياسسى | |
| ٢ | - الفكر السياسسى بين المثالية والواقعية | |
| ٣ | التعريف بالفارابى - نشأته وظروف عصره | |
| ٨ | الفصل الأول : | |
| | ماهية المدينة الفاضلة | |
| ١٤ | المبحث الأول : | |
| | ضرورة الإجتىاع البشرى وأنواع المجتمعات | |
| ١٤ | المطلب الأول : | |
| | ضرورة الإجتىاع البشرى | |
| ١٤ | المطلب الثانى : | |
| | أنواع المجتمعات | |
| ١٨ | المبحث الثانى : | |
| | طبيعة المدينة الفاضلة | |
| ٢٣ | المبحث الثالث : | |
| | مضادات المدينة الفاضلة | |
| ٤٨ | الفصل الثانى : | |
| | رئيس المدينة الفاضلة | |
| ٦٩ | مبحث تمهيدى : | |
| | مكانة الحاكم فى الدولة وطبيعة نظام الحكم | |
| ٦٩ | المبحث الأول : | |
| | خصال رئيس المدينة الفاضلة | |
| ٧٣ | المبحث الثانى : | |
| | سلطات الحاكم وإختصاصاته | |
| ٧٨ | خاتمة | |
| ١١٨ | | |

رقم الإيداع بدار الكتب القومية
١٩٨٩ / ٥٤٢٥

07

a